جامعـــة ابـــن خلـــدون- تيـــارت-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي

واقـــع الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: مـــــالية

إعداد الطالبتين:

- بـــــوشنافة دنية
- يوسف ضاويـــة

الأستـــاذ المشـــرف:

- د.طـــالم علـــي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنـــة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحیم

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا لإنهاء هذه المذكرة

ونتوجه بخالص الشكر و الامتنان للأستاذ الفاضل "طالم علي " على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى جميع التوجيهات والنصائح المقدمة من طرفه طيلة فترة البحث، كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء لجن المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل وتحملهم عناء قراءته وتقييمه

شكـــــــرا

الملخص:

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة. ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم الدولة جملة من الأدوات والتي يطلق عليها بأدوات السياسة المالية، والتي يمكن من خلالها التأثير في حجم الطلب الكلي، ومن أهم هذه الأدوات نذكر السياسة الضريبية، السياسة الإنفاقية والسياسة الائتمانية، ويعتبر تحقيق النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت،لاسيما السياسة المالية، فالنمو الاقتصادي هو المؤشر الذي يقاس به أداء الحكومات، فكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، أدوات السياسة المالية، النمو الاقتصادي.

Résumé :

La politique monétaire est considéré comme l'un des instruments de politique économique les plus importants, qui ont été largement invoquée pour atteindre en particulier à la lumière du rôle de plus en plus large, et de l'état des objectifs économiques et sociaux contemporains. Pour atteindre ces objectifs, l'Etat utilise un certain nombre d'outils, outils appelés de la politique fiscale, et dans lequel ils peuvent influer sur le volume total de la demande, et le plus important de ces outils que nous mentionnons la politique fiscale, le pouvoir d'achat de la politique et de la politique de crédit est de réaliser une croissance économique, l'objectif de toute politique économique a été en particulier la politique la croissance financière, économique est l'indice, qui est mesurée par la performance des gouvernements, plus le taux de croissance économique aussi élevé que cela indique que le succès de la politique économique.

Mots-clés: politique monétaire, des outils de politique monétaire, la croissance économique.

فهـــرس المحتـــويات

فهرس المحتويات

	الصفحة
الشكر	I
الملخص	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	V
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	
تمهيد	6
المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية	7
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية	7
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية	8
أولا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي	8
ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكينزي	8
ثالثا: السياسة المالية في الفكر الحديث	9
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	12
أولا: تحقيق مستوى التشغيل الكامل	12
ثانيا: المحافظة على مستوى الأسعار	12
ثالثا: تخصيص الموارد الاقتصادية	13
رابعا: إعادة توزيع الدخل	13
خامسا: تحقيق النمو الاقتصادي	14
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية	15
المطلب الأول: العوامل السياسية	15
أولا: تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية	15
ثانيا: تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية	16

ثالثا: التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية	17
المطلب الثاني: العوامل الإدارية	17
أولا: تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية	17
ثانيا: تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية	18
المطلب الثالث: أثر النظام الاقتصادي	19
أولا: السياسة المالية في النظام الرأسمالي	19
ثانيا: السياسة المالية في النظام الاشتراكي	20
ثالثا: أثر درجة النمو الاقتصادي	22
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية	25
المطلب الأول: السياسة الضريبية	25
أولا: تعريف الضريبة	25
ثانيا: تعريف السياسة الضريبية	26
ثالثا: أهداف السياسة الضريبية	27
رابعا: أثار السياسة الضريبية	28
المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية	30
أولا: تعريف الإنفاق العام	30
ثانيا: تقسيمات الإنفاق العام	31
ثالثا: تحقيق أهداف السياسة المالية عن طريق السياسة الإنفاقية العامة	35
المطلب الثالث: السياسة الإئتمانية	36
أولا:تعريف القرض العام	36
ثانيا: أنواع القروض العامة	37
ثالثا: الآثار الاقتصادية للقروض العامة	38
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد	47
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	48
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	48
أولا: مفهوم النموالاقتصادي	48

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية	49
ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	50
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	51
أولا: معايير الدخل	51
ثانيا: المعايير الاجتماعية	52
ثالثا: المعايير الهيكلية	54
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي	54
أولا: تأثير الموارد البشرية	55
ثانيا: تأثير رأس المال	56
ثالثا: تأثير التقدم التقني	56
رابعا: التنظيم الاقتصادي الكفء	57
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	58
المطلب الأول: النظرة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	58
أولا: من وجهة نظر آدم سميث	58
ثانيا: مفهوم دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي	59
ثالثا: روبرت مالتون والنمو الاقتصادي	60
رابعا: من وجهة نظر آدم سميث	61
المطلب الثاني: نظرية النمو النيو كلاسيكية	63
المطلب الثالث: النظرية الكيترية للنمو الاقتصادي	64
المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة	67
المبحث الثالث: السياسة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	69
المطلب الأول: علاقة سياسة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي	69
أولا: مضاعف الإنفاق العام وأثر الإزاحة	69
ثانيا: تكلفة التمويل	70
ثالثا: تكاليف الإعانات	70
المطلب الثاني: علاقة السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي	71
أولا: معدل تكوين رأس المال	71
ثانيا: الزيادات في كمية ونوعية عناصر الإنتاج	72

ثالثا: التطور التكنولوجي والبيئة العامة	73
المطلب الثالث: العلاقة بين سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي	74
أولا: كفاءة التخصيص	74
ثانيا: الإستقرار	76
خلاصة الفصل	78
الفصل الثالث: السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	80
المبحث الأول: السياسة الإنفاقية و أثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2002-2015).	81
المطلب الأول: المخططات التنموية في الجزائر من (2001-2014).	81
أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).	81
ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).	83
ثالثا: مخطط توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).	84
المطلب الثاني: تصنيف النفقات العامة في الجزائر.	86
أولا: نفقات التسيير.	86
ثانيا: نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)	88
المطلب الثالث: تحليل تطور النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2015).	89
أولا: تحليل تطور نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر خلال الفترة من (2002-2015)	89
ثانيا: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر .	91
ثالثا: تحليل أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي في الجزائر.	93
المبحث الثاني: السياسة الضريبية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (2002-2015).	95
المطلب الأول: مكونات النظام الضريبي بعد إصلاحات 1991.	95
أولا: الضريبة على الدخل الإجمالي.	95
ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات.	97
ثالثا: الرسم على القيمة المضافة.	100
المطلب الثاني: الضرائب و الرسوم الأخرى.	101

أولا: الجباية البترولية.	101
ثانيا: الضريبة الجمركية .	102
ثالثا: الرسم على النشاط المهني.	103
رابعا: حقوق الطابع و التسجيل.	104
المطلب الثالث: تحليل تطور الإيرادات الجبائية وغير الجبائية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر	105
أولا: تحليل تطور الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر	105
ثانيا: تحليل العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي في الجزائر	106
المبحث الثالث: سياسة الموازنة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.	109
المطلب الأول: تعريف ومبادئ الموازنة العامة في الجزائر	109
أولا: تعريف الموازنة العامة في الجزائر	109
ثانيا: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر	110
المطلب الثاني: هيكل وخصائص الموازنة العامة في الجزائر	112
أولا: هيكل الموازنة العامة في الجزائر	112
ثانيا: خصائص الموازنة العامة في الجزائر	114
المطلب الثالث: تحليل أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2015).	116
أولا: تحليل تطور رصيد الموازنة في الجزائر	116
ثانيا: تحليل العلاقة بين رصيد الموازنة العامة والناتج الداخلي الخام في الجزائر	117
خلاصة الفصل	119
خاتمة عامة	121
قائمة المراجع	126

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
3-1	تطور نفقات التسيير والتجهيز	90
3-2	تطور الناتج الداخلي الخام	92
3-3	العلاقة بين السياسة الإنفاقية والنمو الاقتصادي.	94
3-4	تطور الجباية العادية والجباية البترولية	105
3-5	العلاقة بين الإيرادات الجبائية والناتج الداخلي الخام	107
3-6	رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة مابين 2002-2015.	116
3-7	العلاقة بين سياسة الموازنة والناتج الداخلي الخام	118

قائمة الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3- 1	تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز	89
3-2	نمو الناتج الداخلي الخام.	92
3-3	تطور كل من النفقات والناتج الداخلي الخام.	93
3-4	تطور كل من الجباية العادية والجباية البترولية.	105
3-5	تطور كل من الجباية العادية والجباية البترولية.	106
3-6	تطور كل من الإيرادات الجبائية والناتج الداخلي الخام	116
3-7	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2002-2015.	117

مقدمـــــة

مقدمـــــــة:

النمو الاقتصادي هو الهدف الذي تسعى إليه الدولة والمؤشر الذي يقاس به أداء الحكومات، الانجاز الذي تقيم به الدول كما يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت، وباعتبار أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية. وتعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي أصبحت تحتل الصدارة في الفكر المالي الحديث كونها تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي اللذين تبحث عنهما أي دولة وكذا تخصيص أحسن الموارد لبلوغ ذلك.

ولقد ازدادت أهمية السياسة المالية في العقود الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهميتها لكونها الأداة التي تستخدم في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة الاقتصادية لها.

يقصد بالسياسة المالية مجموعة الإجراءات والتدابير المعتمدة من طرف الدولة فيما يخص الإنفاق العام، السياسة الضريبية، الاقتراض العام، بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاتجاه المرغوب. كما ارتبط مفهوم السياسة المالية ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في الاقتصاد حيث أن انتقال دورها من "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة" أدى إلى انهيار الحياد المالي وفي المقابل ظهر مفهوم المالية التعويضية الذي يهدف إلى تعويض الانخفاض في الاستثمار الخاص، ومع ظهور الاتجاهات التضخمية خلال الحرب العالمية الثانية تم الاعتراف بدور الدولة لأداء مهام مكافحة التضخم، فتم الانتقال من المالية التعويضية إلى المالية الوظيفية، وينطوي مفهوم المالية الوظيفية، وينطوي مفهوم المالية الوظيفية في الدول المتقدمة على سياسة العجز والفائض في الميزانية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما الدول النامية فقد اشتمل مفهوم المالية العامة على عجز الميزانية كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي.

الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، لذلك شرعت منذ سنة2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول فترة(2001-2014) وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وكذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

ولمعرفة مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي ارتأينا إلى صياغة الإشكالية المحورية للدراسة كما يلي:

كيف كان تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2015) ؟.

من خلال الإشكالية الرئيسية للبحث يمكننا صياغة الأسئلة الفرعية الآتية.

1-ما المقصود بالسياسة المالية ؟ ما هي مختلف أدواتها ؟.

2-ما هي طبيعة العلاقة بين مختلف أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي؟.

3-كيف أثرت أدوات السياسة المالية على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)؟.

فرضيات البحث:

للإجابة عن هذه التساؤلات وكمنطلق في تحليلنا لهذا الموضوع نقترح الفرضيات الآتية:

- السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير المعتمدة من قبل الدولة والتي تشمل كلا من النفقات، الإيرادات، الموازنة تستخدمها لتحقيق أهدافها المنشودة.

- هناك علاقة طردية بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

- عرفت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا جراء تبني الجزائر لمخططات دعم النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الدافع الأساسي لاختيار هذا الموضوع يرجع إلى:

أ- أسباب ذاتية:

رغبتنا في الإطلاع على موضوع يعتبر من أهم المواضيع في علم الاقتصاد ألا وهو السياسة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر وكذا إثراء المكتبة بمرجع إضافي.

ب- أسباب موضوعية:

محاولة معرفة السياسة المالية في الجزائر ومختلف أدواتها ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي الذي يقاس به تقدم الأمم.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها عالجت أبرز مؤشر اقتصادي الذي نال اهتمام الدول وخاصة السياسة المالية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

-محاولة التعرف على السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

-الإشارة إلى العلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

-معرفة وضعية أدوات السياسة المالية ومؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة:

خلال الدراسة تم الاعتماد على المنهجين الآتيين:

أ- المنهج الوصفي: تم استخدامه في الفصل الأول والثاني من خلال دراسة الخلفية النظرية المتعلقة بالسياسة المالية والنمو الاقتصادي.

ب- المنهج التحليلي: تم الاعتماد عليه في الفصل الثالث عند تحليل تطور كل من النفقات، السياسة الضريبية،الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2002إلى غاية 2015).

حدود دراسة البحث:

- الحدود المكانية:

كانت الدراسة تتمحور حول واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

– الحدود الزمانية:

تمتد الدراسة التحليلية من سنة 2002إلى غاية 2015 وهي تقريبا الفترة التي تبنت خلالها الجزائر سياسة مالية توسعية، قامت من خلالها بمشروعات ضخمة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني.

هيكل البحث:

لدراسة هذا الموضوع قمنا بحصره في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية والذي تم تقسيمه إلى 03 مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى ماهية السياسة المالية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه العوامل المؤثرة في السياسة المالية وأخيرا المبحث الثالث خصص لمختلف أدوات السياسة المالية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي، قسم أيضا إلى 03مباحث، المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي والمبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى نظريات النمو الاقتصادي والمبحث الثالث: شرحنا فيه العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: التحليل النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر، قسم هو الآخر إلى 03 مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى تطور النفقات والنمو الاقتصادي في الجزائر أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه إلى تطور السياسة الضريبية، المبحث الثالث فتحدثنا فيه عن الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء قيامنا بهذه الدراسة من بينها:

- قلة المراجع التي تتناول الاقتصاد الجزائري.

- قلة المراجع التي تعالج العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسية المالية

تمهيـــــد:

لاشك أن السياسة الاقتصادية لأي دولة تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف ولعل الهدف الذي تشترك فيه الكثير من تلك السياسات هو تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي. وتعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبالذات في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة وذلك حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية.

انطلاقا مما سبق ولمعالجة هذا الفصل سوف نعرج على المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول:عموميات حول السياسة المالية.

احتلت السياسة المالية مكانة عظيمة في الفكر المالي نظرا لأهميتها البالغة لصانعي القرار للتأثير على الاقتصاد الوطني واستعمالها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهي تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية بحيث تدخل آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه.

المطلب الأول:مفهوم السياسة المالية.

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر:

تعرف السياسة المالية على أنها الطريق التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية والايرادات العامة والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ضوء الفلسفة الاقتصادية والسياسة التي تتبناها الدولة.[1]

كما يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.[2]

كما يقصد بالسياسة المالية تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوافرة للمؤسسة.[3]

ومنه يمكن استخلاص التعريف الآتي:

السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير والوسائل والإمكانيات التي تستخدمها الدولة للتأثير على متغيرات الاستقرار الكلي وبالتالي تحقيق أهدافها المسطرة.[4]

---

[1] أحمد زهير شامية، **النقود و المصارف**، مؤسسة زهران للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، ط1، 1993، ص 347.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، النيل العربية ، مصر، ط1، 2003، ص 43.

[3] محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 34.

[4] من اجتهاد الطالبتين، بناء على التعاريف السابقة.

المطلب الثاني:تطور السياسة المالية.

لقد مر الفكر المالي في تطوره بثلاث مراحل نذكر منها:

أولا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

استنادا إلى افتراضات المدرسة الكلاسيكية التي تقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واقتصار ذلك على أداء الوظائف التقليدية المحددة، كحماية المجتمع من العداء الخارجي وتحقيق الاستقرار الداخلي، فضلا عن توفير الخدمات الأساسية من خلال القيام بالأشغال العامة، لأن تدخلها حسب الفكر الكلاسيكي يترتب عليه آثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد في المجتمع، إن السياسة التقليدية المنبثقة عن المذهب الاقتصادي الكلاسيكي تجعل هدفها نحو المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة،أي تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة دون التأثير في تحقيق الأهداف العامة.

إن تبرير الكلاسيكيين في وجوب توازن الميزانية العامة يبدو واضحا من خلال معارضتهم للفائض أو العجز في الميزانية العامة، ذلك أن وجود الفائض يعني زيادة العبء المالي على أفراد المجتمع، وأن وجود مثل هذا الفائض لدى الحكومة يدفعها إلى التبذير في استخدام هذه الموارد، وبالمثل فإن معارضتهم لوجود العجز في الميزانية، فإن تغطيته عن طريق الاقتراض من الوحدات الاقتصادية إنما يمثل هدرا للمدخرات القومية.

يتضح مما سبق، أن الفكر الكلاسيكي ينتهي إلى عدم إعطاء أهمية للسياسة المالية كأداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية وبالتالي لا يكون لها الدور المهم في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.[1]

ثانيا:السياسة المالية في الفكر الكيزي:

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على أنه لا وجود للكساد أبرزت مدد الانهيار الاقتصادي مشكلة البطالة وانخفاض الدخل القومي بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في العهد الثالث من القرن الماضي، إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة (حالة الحياد) وأفسحت المجال لوجهة نظر أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2015،ص ص 52، 53.

ودقة متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة و لإعادة الانتعاش الاقتصادي الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية هذه الأهداف.

وقد نادى بهذه الفكرة الاقتصادي كيتر متصديا للتحليل الكلاسيكي بالنقد إذ أشار كتر إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد، رافضا بذلك قانون ساي للأسواق وما تفرع عنه من مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية، ولهذا أكد كتر للخروج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي،كما دافع كتر وبقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد وبذلك تخلى كتر عن القواعد التقليدية للسياسة المالية متخذا وأتباعه مفهوما جديدا لها في المالية الوظيفية أو المحضرة.

وانتهى كيتر في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا، بحيث يستلزم خروج السياسة المالية عن الحياد التقليدي والذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل، ويمكن تمثيل انعكاس التحليل الكيتري على النظرية المالية فيما يلي:

1-حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي غاية للسياسة المالية.

2-ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

3-الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.[1]

ثالثا: السياسة المالية الحديثة:

قد بنى علماء الاقتصاد الذين يؤيدون نظرية كتر سياستهم المالية على أساس المالية التعويضية والمالية الوظيفية واستخدموا كافة أدوات السياسة المالية على منحنى الطلب الكلي فقط صعودا و هبوطا وفقا لمتطلبات الحالة الاقتصادية أي عندما تظهر بوادر الانكماش أو التضخم.

فقد أوضح ليرنز أسس المالية التعويضية أو الوظيفية في شكل قواعد على النحو التالي:[2]

[1] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية و المالية**، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2009 ، ص ص 52-54.

[2] نجم الدين حسين صوفي عبد القادر، **السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2015، ص ص 177-179.

القاعدة الأولى:

هي أن تجعل الحكومة من أجل معالجة كل من التضخم و الكساد معدل الإنفاق الكلي في المجتمع يتساوى مع المعدل الذي يمكن بموجبه شراء كل السلع التي يمكن إنتاجها و تستطيع الحكومة تخفيض إجمالي الإنفاق عن طريق:

1-تخفيض نفقاتها العامة.

2-أو زيادة الضرائب بحيث ينخفض معدل إنفاق دافعي الضرائب.

3-أو بالوسيلتين السابقتين معا.

وبهذه الوسائل يمكن إبقاء إجمالي الإنفاق عند المستوى المطلوب، بحيث يكون كافيا لشراء السلع التي يمكن إنتاجها.

القاعدة الثانية:

أن تقترض الحكومة لتخفيض كمية النقود و زيادة كمية السندات الحكومية، و بعبارة أخرى تقترض الحكومة من أجل تخفيض درجة السيولة، أما إذا لم تكن ترغب في ذلك فيمكنها تمويل نفقاتها بطبع المزيد من الأوراق النقدية.

باختصار يمكن القول بأن المالية الوظيفية تنادي بإبقاء الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد القومي عند مستوى عال بدرجة تمنع خطر الوقوع في الكساد و في الوقت نفسه عند مستوى منخفض بدرجة تمنع التضخم أو إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة.

ويمكن إجمال أدوات ووسائل هذه السياسة المالية فيما يلي:

1- الضرائب والقروض: تبدلت النظرة إلى الضرائب والقروض و أصبحت تتخذ في كثير من الأحيان وسيلة لمجرد الحصول على إيراد مالي للموازنة العامة للدولة لتحقيق غايات و أهداف اقتصادية واجتماعية.

2- زيادة الإنفاق العام: اتسعت دائرة الخدمات العامة و زاد الإنفاق العام وتعددت أهدافه وآثاره الاقتصادية وتغير هيكله.

3-تدخلت الدولة في كثير من الميادين الاقتصادية وأصبحت الدولة منتجة في بعض الأحوال وتملك بعض أدوات الإنتاج أو تسيطر عليها.

4-اتخذت الموازنة العامة للدولة طابعا وظيفيا فلم تعد تهدف إلى مجرد إيجاد توازن حسابي بين الإيرادات و النفقات العامة،بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

5-التأثير على درجة السيولة النقدية بخفض كمية النقود بواسطة الاقتراض من الجمهور وإصدار السندات الحكومية أو بزيادة كمية النقود بالإصدار النقدي.

وقد أدت هذه السياسة المالية إلى المساهمة في معالجة أزمة الكساد الكبير و التضخم الذي حدث عقب الحرب العالمية ونجحت هذه السياسة وأدت إلى نتائج طيبة عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة، ولكن عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتخلفة و النامية لم تحقق أهداف التنمية الاقتصادية في هذه الدول و لم تأت نتائج كما هو مرجو، فقد اهتمت السياسة بالعمل على زيادة حجم الطلب الفعال ليؤدي ذلك إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، و بأن الادخار و الاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في سعر الفائدة ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل ولكن ذلك أدى إلى انتشار موجات من التضخم و ارتفاع الأسعار و لم تحقق التنمية الاقتصادية بالمعدلات المرجوة وذلك لتجاهل منحنى العرض الكلي في هذه الدول و لطبيعة اقتصادياتها وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وثنائية هيكلها الاقتصادي.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين في الدول المتقدمة عرف ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار، ازدياد حجم البطالة الإجبارية، ظهرت مشكلة التضخم الركودي أي تعايش كل من البطالة والتضخم في نفس الوقت والتي لم يستطع الفكر الكيتزي معالجتها لذلك ظهرت أفكار ومدارس أخرى لمعالجة الأزمة مثل المدرسة النقدية، مدرسة التوقعات العقلانية، مدرسة اقتصاديات جانب العرض، وأن ارتفاع مستوى الأسعار وظهور بوادر التضخم يقتضي تخفيض حجم الطلب الفعال للقضاء على التضخم ولكن إنقاص الطلب الفعال مع وجود بطالة إجبارية يزيد من حجم هذه البطالة كما أن استمرار أو زيادة نسبة البطالة الإجبارية في الدول المتقدمة لم يوقف من موجات التضخم.[1]

[1] نجم الدين حسين صوفي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 179، 180.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة من طرف الحكومة.

فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفيما يلي الأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها:

أولا: تحقيق مستوى التشغيل الكامل:

أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، وقد كان الاهتمام بهذا الهدف كبيرا من قبل حكومات البلدان المختلفة وخصوصا بعد حدوث أزمة الكساد إذ أصبح للسياسة المالية دورا هاما في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، أو كلاهما معا لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي، ذلك أن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية، فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج، الأمر الذي يؤدي من خلاله إلى زيادة الطلب على عنصر العمل و حصول ارتفاع في مستوى العمالة [1]

ثانيا: المحافظة على مستوى الأسعار

يمكن المحافظة على مستوى الأسعار من خلال تدخل الدولة لتحليل واقع الأسعار وتحديد المؤشرات السعرية و أسباب ارتفاع أسعار بعض السلع، لتتدخل السياسة المالية لتحديد العلاقة فيما بين الدخول و الأسعار، فإذا ما وجدت أن هناك فجوة فيما بين الدخول و الأسعار فإنها تتدخل بسياسة الإنفاق التوسعي، لزيادة دخول الأفراد بالقدرة الذي يتوازن مع مستوى ارتفاع الأسعار أو عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية على السلع الضرورية و الاستهلاكية المستوردة لتصل إلى المستهلك محدود الدخل بأسعار مناسبة.[2]

[1] نزار كاظم الخيكاني، مرجع سابق ذكره، ص ص 47-48.

[2] أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ط 1، 2012، ص 306.

ثالثا:تخصيص الموارد الاقتصادية

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية توزيع الموارد المادية و البشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، ومن هنا يمكن القول أن تخصيص الموارد الاقتصادية يرتبط بالأمور الآتية:

تحديد حجم الموارد الاقتصادية المرجوة.

تحديد الحاجات التي تريد الدولة إنشاءها و تحديد أولوية كل حاجة.

توزيع الموارد الاقتصادية بصورة تضمن إشباع الحاجات العامة والخاصة بحسب أهميتها.

وهناك إجراءات تساعد على تخصص الموارد و توجيهها إلى المجالات التي تتفق وهيكل الأولويات و الأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين.

أ–بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة.
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة.
- الإنفاق الحكومي مثل:برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أصناف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

ب–بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين من خلال دعم الأسعار.[1]

رابعا:إعادة توزيـــع الدخـــل

إن السياسة المالية بعد التطور الذي واكب الفكر الاقتصادي أصبحت تستهدف توزيعا عادلا للدخل بين الأفراد من خلال إعادتها لتوزيع الدخل مستخدمة في ذلك وسائل أخرى لتعديل عملية

[1] نجم الدين حسين صوفي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 195، 196.

التوزيع التي تتم عن طريقه ملكية عوامل الإنتاج وإن أدوات السياسة المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي متعددة إلا أنها تنظم في ثلاث مجموعات هي:

أ:تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع و الخدمات:

قد تلجأ الدولة أحيانا إلى وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل.

ب-إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى: كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة.

ج-تكييف نمط ملكية الموارد:

قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء و الفقراء، كتحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء.[1]

خامسا: تحقيق النمو الاقتصادي:

تهدف السياسة المالية أيضا إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بمعنى محاولة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، بحيث يكون للسياسات المالية دورها الهام في تنمية الموارد وتحقيق زيادات مستمرة في الطاقات الانتاجية.[2]

[1] نجم الدين حسين صوفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 197،198.

[2] محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص183.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

تستخدم الدولة السياسة المالية لتصحيح الاختلالات الهيكلية المتمثلة في آثار السياسة النقدية الناتجة عن الإجراءات الكمية التوسعية في عرض النقود، وكذلك تعالج السياسة المالية الإختلالات الاجتماعية و الاقتصادية، الناتجة عن سوء توزيع الدخول التي تؤدي إلى ظهور فجوات عديدة منها فجوة الموارد البشرية، فجوة الفقر، لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، ومن بين هذه العوامل نذكر : العوامل السياسية، العوامل الإدارية، أثر النظام الاقتصادي.

المطلب الأول: العوامل السياسية

إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان وقد مس كل من الدول المتقدمة والمتخلفة، كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها وفي الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي أسندت لها.

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية في نقاط ثلاث:[1]

أولا: تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة التابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما له الحق في

[1] عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية التوزيع العادل لدخول التنمية الاجتماعية وضبط التضخم**، دار النهضة العربية، مصر، ط1، 1993، ص ص 143، 144.

الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه و المتعلقة بالنفقات، ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

كما يمكن للسياسة المالية أن يمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

ثانيا: تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين:فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيف بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي و اقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية و الإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية كما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، ويمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية مثل عبء القروض ونفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية، وعادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الأخر على التحصيل الضريبي، نجد في الوقت المعاصر ملامح التداخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث أن تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.

ثالثا: التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسية

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة و البرلمان، فقد ظهرت الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عامل الاندثار وأخيرا فإن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق و القرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.وأخيرا نتوصل إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

المطلب الثاني: العوامل الإدارية

من العوامل الهامة التي تؤثر على السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها، ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.

إن تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية، تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وذلك على النحو الآتي:

أولا: تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية، وذلك على النحو التالي:[1]

1-تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية:

هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق، وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب

[1] محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، سنة 2015، ص ص 141، 142.

اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية، تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة المرتبات الأقل و الوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية، لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

2-تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:

إن للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية، كالمؤسسات و المنشآت الإدارية، فبناء المصانع و المنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة، لما يفرض على المصانع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا مالا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية، فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

ثانيا:تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية

تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثيرا مزدوج، فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، و كذلك تأثير على السياسة الإدارية، و ذلك كما يلي:[1]

1-أثر العمليات المالية على المؤسسات الإدارية

نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية، فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته، كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي، أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها، و لهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة، مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، و في حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية، حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة و منه يمكن أن استقلال المالية مقياس حقيقي للامركزية.

[1] محمد سلمان سلامة، مرجع سبق ذكره،ص ص 142، 143.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء أي عملية، و لهذا يصبح المحاسب و المراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، و منه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب و المسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية، و لهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة.

2-تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية، يتضح بالنسبة للجماعات المحلية و المنشآت العامة، حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية، ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة و استثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة، أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.

المطلب الثالث:أثر النظام الاقتصادي

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله (في إطاره)، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها. لذلك فإننا سنحاول أن نقف هنا في إيجاز على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية و الاشتراكية على التوالي:

أولا: السياسة المالية في النظام الرأسمالي:

كان النظام الرأسمالي في بداية نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصار الدولة على الوظائف التي حددها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة كما أن على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن وجهة أخرى نجد أن السوق و الثروة تكون بين أيدي الأفراد و الجماعات الخاصة و الدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، نتيجة لذلك فإن النفقات العامة لا يمكن أن تغطى إلا بواسطة

الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادية للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن، إلا أن الظروف وتغيرات وتطور دور الدولة بسرعة فلم يعد مقتصر على وظائف وما شابه ذلك، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة الاقتصادية للضريبة أي أنها أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي مثل العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاجتماعية ومما سبق يمكن القول أن التغير في النظام الرأسمالي وبصفة عامة نخلص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة و العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الكلي.[1]

ثانيا: السياسة المالية في النظام الاشتراكي:

تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، عنها في الدول الاشتراكية، فكما عرفنا أن السياسة المالية في البلدان الرأسمالية يتوقف دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص من جهة ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والعمل على تأمين استقرار مستوى الأسعار و التشغيل الكامل فيما إذا تعرض الاقتصاد إلى تقلبات حادة تخل بالتوازن الاقتصادي.أما المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني أمرا لازما، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية الملائمة بين الموارد المادية والموارد الإنسانية (البشرية)، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة و المجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تداخليه وفي نظرهم تكون أكثر إيجابية وتلعب دور أكثر أهمية، وذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك

[1] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 69، 70.

البلاد هو الاستثمار العام وليس الخاص، ومن ثم يبرز ذلك أهمية إنفاق القطاع العام و كذا إيرادات هذا القطاع في الارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي و الاجتماعي.

مما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي:

المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة. كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا.

القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية ومما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله أن القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر لإيرادات الميزانية في البلاد الاشتراكية، حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائما بواسطة المصادر الغزيرة والتخطيط الحريص للمصروفات.

في الواقع أن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت تضعف تدريجيا في الوقت الحالي، بل يمكن القول أن الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج وعدم الاعتراف بالملكية الخاصة للقطاع الخاص، وقد بدأ يغير من هذه النظرة نظرا للإفلاس والفشل اللذين أصابه، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية عن معالجة الانهيار الاقتصادي الذي أصابه في الآونة الأخيرة والذي يتجه الآن إلى نظام السوق والاعتراف تدريجيا بالملكية الفردية باعتبارها جزء من آلية النظام الاقتصادي.

أخيرا ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الأخرى وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.[1]

[1] درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 71، 72.

ثالثا: أثر درجة النمو الاقتصادي

إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة و مستوى التنمية الاقتصادية للدولة، وكما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة و النامية، تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية و بالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول، و لهذا نحاول أن نبين طبيعة السياسة المالية في كل الدول من المتقدمة و الدول النامية على النحو التالي:[1]

1- السياسة المالية في الدول المتقدمة

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي و بنيتها الأساسية و تنظيماتها المؤسسية و مقومات نموها الاقتصادي و منه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج و الإصلاح لما يتعرض له الكيان الناضج من مشاكل و اختلالات.

نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصرا عن عرض السلع و الخدمات، كما أن الادخار أكبر من الاستثمار في وجود الكساد، إذ تنتشر في هذه الدول البطالة و يتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، في حين نجد حالة الحروب وحالة الانتعاش أن الطلب الكلي يزداد ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية.

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة و التضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام ، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار، أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاما على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها وتجنبه من ضرائب وما نحصل عليه من إيرادات أخرى، و قد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى

[1] عوسي خالدية، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2012، ص 22.

العمالة الكاملة، كذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات، زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلاقيا لحدوث تضخم نقدي.

بين كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة و آثار الدورات الاقتصادية، التضخم والخلل في الاستقرار الاقتصادي، و قد ركز لحل مشكل البطالة و الكساد على زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملء الفجوة بين الدخل والاستهلاك، وبعد كينز بين علماء اقتصاديين آخرين أن تناقض كينز يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل، ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضا لصالح الميل الحدي للادخار وعليه فإن زيادة الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك، كما أن زيادة حجم الاستثمار هذا سيؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وعليه فسيكون هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل.

وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالا أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المالية في الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي، عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد مع قيام الدول عادة بالمرافق الاقتصادية و الاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.[1]

2-السياسة المالية في الدول النامية

لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة و دول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية، هذه الأخيرة امتازت بما يلي:

تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني الدخل الوطني ، عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على

[1] عوسي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-24.

المساعدات المالية والفنية الخارجية، مما أدى إلى التبعية للخارج، انخفاض الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية...إلخ.

تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة.

كما تعاني اقتصاديات هذه الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية لكثرة الإعفاءات الضريبية و التهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى.

ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية يعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لابد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان.

ومنه فإن السياسة المالية تركز جل اهتمامها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أن جزء من النجاح في بناء المجتمع اقتصاديا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحا للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي.[1]

[1] عوسي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 24،25.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

مثلما تستطيع الحكومة التأثير في اقتصادها عن طريق أدوات السياسة النقدية، فإنها تؤثر أيضا في الاقتصاد القومي عبر أدوات السياسة المالية لمواجهة المشاكل والإختلالات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد عن طريق التأثير في حجم الطلب الكلي ومن أهم هذه الأدوات نذكر ما يلي:

المطلب الأول: السياسة الضريبية

إن السلطات العامة لا تعتمد على وجه واحد من أوجه الإيراد بل تستمد ما هي في حاجة إليه من أموال من مصادر متعددة ومتنوعة، وتعتبر الضرائب و القروض أهم صور هذه الإيرادات.

أولا: تعريف الضريبة

الضريبة عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية، مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.[1]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص الخصائص التالية:[2]

1-الضريبة مبلغ من المال:

الأصل في الضريبة أنها مبلغ من النقود أي أنها اقتطاع نقدي وهذا هو الحال في العصر الحديث، فإن استلاء الدولة على مال غير نقدي خرج الأمر من نطاق الضريبة و أصبح مصادرة للمنقولات وهو أمر لا يتم إلا في حالات استثنائية كالدفاع الوطني عن الدولة.

2- الضريبة فريضة إجبارية:

يعد فرض الضريبة وجبايتها عملا من أعمال السلطة العامة، بمعنى أن فرض الضريبة أو جبايتها يستند إلى الجبر ويعني ذلك أن النظام القانوني للضريبة هو اختصاص أصيل للدولة لا يجوز أن يكون محلا للإنفاق بين الدولة و الأفراد.

---

[1] أحمد عادل حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون ذكر سنة النشر، ص 15.

[2] عادل فليح علي، **المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص ص 93، 94.

3-الضريبة فريضة ذات أهداف:

تشير غالبية التعريفات الخاصة بالضرائب إلى أن الضريبة ذات هدف مالي فحسب في حين يميل كتاب آخرون إلى جعل الضريبة ذات غايات متعددة، ومن الثابت في الوقت الحاضر أن غايات الضريبة تتحدد في ضوء غايات السياسة الاقتصادية للدولة التي تتحدد في الجانب السياسي و الفكري للدولة وهي ترمي في الوقت الحاضر إلى تحقيق غايات اجتماعية ، اقتصادية و مالية وسياسية.

4- الضريبة فريضة بدون مقابل:

من خصائصها أنها تدفع بدون مقابل أو أن دافعها لا يؤديها لغرض الحصول على فائدة خاصة له.

تعتمد الحكومات على التفصيلات الضريبية كأدوات لتحقيق أهداف السياسة الضريبية انطلاقا من كون السياسة الضريبية لم تعد مجرد آلية لتحصيل الموارد العمومية، وإنما لما لها بالإضافة إلى ذلك من أدوار أخرى اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وعليه سنتطرق للسياسة الضريبية بنوع من الإيجاز:

ثانيا: تعريف السياسة الضريبية

تعتبر السياسة الضريبية إحدى الوسائل المؤثرة والمكونة للسياسة المالية، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التقنية والضريبية يتم التأثير من خلالها على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة، وفي هذا الإطار ما يسمى بالنظام الضريبي الذي يعني في المفهوم الواسع مجموعة العناصر الإيديولوجية، الاقتصادية والفنية تتعامل مع بعضها البعض لتغطية كيان ضريبي معين يخلق صورته مع مجتمع آخر، كما تعتبر السياسة الضريبية مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل قصد تغطية النفقات من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة، عادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار نظام ضريبي معين باعتبار أن النظام الضريبي ما هو إلا تحكيم بين مجموعة من القضايا الاقتصادية، تعكس رغبة الدولة وأهداف السلطات.وبالتالي هو مجموعة من القواعد والأصول الحاكمة للمجتمع الضريبي الممثل في الممولين والإدارة الضريبية ويعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في الاقتصاد.[1]

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص197.

ثالثا:أهداف السياسة الضريبية:

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة متباينة من الأهداف، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

1-الهدف المالي:

-**توفير الموارد العمومية:** ينطلق التعريف التقليدي للضريبة من كونها أداة لتغطية الأعباء العامة للدولة، ويتم تبرير الضريبة في العادة بالضرورات وحاجات الميزانية. ورغم التطور الحاصل في دور الضريبة إلا أنها تبقى الأداة المفضلة لتوفير الموارد العمومية، نتيجة المشكلات المرتبطة بأشكال التمويل الحكومي الأخرى من قروض وإصدار نقدي فضلا عن الطابع غير تضخمي للتمويل.[1]

2-الأهداف الاقتصادية:

تستخدم الضرائب لتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء الانكماش الاقتصادي وامتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد في حالة التضخم. أو كأداة لتشجيع بعض أنواع النشاط الاقتصادي عن طريق إعفاء النشاط من الضريبة أو تخفيضها على نتيجة النشاط أو إعفاء المواد الأولية اللازمة للقيام بهذا النشاط،كما قد تهدف الضريبة إلى تشجيع شكل من أشكال الاستغلال، كما في حالة تشجيع اندماج المشروعات بإعفائها من الضريبة أو تخفيض الضريبة عليها.[2]

3-الأهداف السياسية:

يتمثل هذا الهدف في جانبين أساسيين:أحدهما داخلي و الآخر خارجي.

فداخليا تعتبر الضريبية كأداة في يد السلطة الحاكمة أو بعض القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى وهي بذلك تحقق مصلحة القوى المسيطرة على حساب فئات الشعب.

أما على الصعيد الخارجي: فتعتبر الضريبية كأداة من أجل تسهيل المعاملات التجارية مع بعض الدول عن طريق منح التسهيلات الجمركية كالإعفاءات وتقديم بعض امتيازات الضريبة،كما يمكننا

[1] عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**،دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011،ص 110.

[2] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)**، الدار الجامعية،مصر ، دون ذكر سنة النشر، ص 182.

استعمالها للحد أو مقاطعة منتجات وسلع دول أخرى كرفع الرسوم الجمركية من أجل تحقيق أغراض سياسية.[1]

4-الأهداف الثقافية:

تستعمل الضريبة كأداة للمحافظة على التراث الثقافي للمجتمعات وتنميته، سواء بتمويلها للصناديق والبرامج الموضوعة لهذا الغرض أو بتقديم مزايا ضريبة:

-إعفاء الدخول الناجمة عن أتعاب الأعمال الفنية، عوائد التأليف والعروض الفنية والمسرحية من الضرائب على الدخل.

-إعفاء المنجزات و الأشغال الفنية والمواد الداخلة في الصناعة الثقافية من الضريبة على القيمة المضافة بغرض زيادة المقروئية والاهتمام بالفن.

-فرض الضريبة على القيمة المضافة على الصادرات من مواد التراث والصناعات التقليدية حماية لها من الهروب الخارجي.[2]

رابعا: آثار السياسة الضريبية:

ينتج عن الضريبة آثار متعددة وتزداد أهمية هذه الآثار كلما أمعنت الدولة في استخدام الضريبة كوسيلة مالية للتأثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ولتنفيذ سياستها العامة.وفيما يلي استعراض لأهم الآثار المترتبة عن السياسة الضريبية.

1-الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة الضريبية:

تؤثر الضرائب على كل من العمل والاستهلاك و الاستثمار، المستوى العام للأسعار على النحو التالي:[3]

---

[1] سمير الشاعر، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، دار العربية للعلوم، ط1، لبنان، 2011، ص112.

[2] عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سبق ذكره، ص117

[3] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 62،63.

1-أثر الضريبة على العمل: يوازن الفرد عادة بين العائد وتكاليف العمل،وبين العائد وتكاليف وقت الفراغ ويوزع بناء على تلك الميزانية ساعات يومية محددة بين العمل والراحة.

2-أثر الضريبة على الاستهلاك:

يعتبر انخفاض معدل تكوين رأس المال من أهم العقبات التي تعيق عملية التنمية، ويرجع ذلك إلى انخفاض الدخل الذي يترتب عليه انخفاض معدلات الادخار والاستثمار ويرتبط ذلك بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار الاختياري، ومن هنا تأتي أهمية الضرائب كأداة للادخار الإجباري حيث يمكن أن يلعب دور الادخار الإجباري في الحد من الإنفاق الاستهلاكي لتوفير الموارد الحقيقية للتراكم الرأسمالي بدون تضخم، و لا يعني ذلك أن يحل الادخار محل الادخار الاختياري بل يكون الأول مكمل للثاني حيث يرفع معدل الادخار القومي.

تمارس الضرائب أثرها على كل من الاستهلاك والادخار من خلال تأثيرها على أجور الأفراد في الوقت الذي تؤدي فيه الضرائب غير المباشرة إلى رفع أسعار السلع والخدمات، يتوقف هذا التأثير على كل من حجم الدخل، درجة مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية وتصرف الدولة بحصيلة الضرائب.

3-أثر الضريبة على الاستثمار:

لما كان ميل الاستثمار يتوقف من ناحية على سعر الفائدة السائدة في السوق، ومن ناحية أخرى على الكفاية الحدية لرأس المال فإن الضرائب تتوقف على ميل الاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح، فيزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الربح و زيادة معدلاته وينخفض بانخفاضها، إن التحفيز على الاستثمار يكون عن طريق تخفيض الضرائب التي تفرض على أرباح المؤسسات أو إعفاء البعض منها.

4-أثر الضرائب على المستوى العام للأسعار:

تختلف أثار الضريبة على الأسعار حسب طبيعة الضريبة (مباشرة، غير مباشرة) فتؤدي الضرائب المباشرة إلى انخفاض المستوى العام للأسعار حيث تفرض هذه الضرائب على الدخول والثروات مما يقلل من توفر القوة الشرائية للأفراد و بالتالي تخفيض استهلاكهم، فيقل الطلب الكلي النقدي على المعروض من السلع و الخدمات، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، أما

الضرائب غير المباشرة فتؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث تفرض هذه الضرائب على السلع والخدمات الاستهلاكية ذات الطلب المرتفع مما يقلل من عرضها فترتفع أسعارها خاصة إذا لم تقدم الإعانات الحكومية لدعمها. فإذا أدت الزيادة في الحصيلة الضريبية إلى زيادة الإنفاق الحكومي، فإن القدرة الشرائية تتحسن أي زيادة الطلب على السلع مما يؤدي إلى زيادة الأسعار، كما قد تؤدي زيادة الضرائب على المشروعات الإنتاجية في اقتصاد السوق إلى زيادة تكاليف الإنتاج و منه رفع الأسعار.

5-أثر الضريبة على الإنتاج:

إن التأثير السلبي على الاستهلاك يؤثر بدوره في الإنتاج بالنقصان كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضريبة في عرض و طلب رؤوس الأموال الإنتاجية فعرضها يتوقف على الادخار ثم الاستثمار فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح، فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فإن الطلب يزيد عليها.

كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى الأقل في العبء الضريبي مما يؤثر على إجمالي النشاط الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية العامة.

لإشباع الحاجات العامة يتعين على الدولة بمختلف هيئاتها السيطرة على جزء من الموارد الإنتاجية، ولكي تتمكن من ذلك وجب عليها الحصول على إيراد عن طريق الضرائب أو القرض، فالدولة بمالها من سيطرة نهائية على كافة موارد الجماعة تستطيع أن تبدأ بتقدير النفقات اللازمة لقيامها بدورها.

أولا: تعريف الإنفاق العام:

للإنفاق العام عدة تعاريف نذكر منها:

يعرف الإنفاق العام على أنه مجموع المصاريف التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.[2]

---

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010، ص 272.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، مصر، ط1، 2003 ، ص 55.

كما يعرف على أنه مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام.[1]

من خلال التعريفين السابقين نستخلص الخصائص التالية:[2]

ا-مبلغ مالي نقدي:

أي أن النفقة العامة بداية لابد أن تكون في صورة نقدية، لكي تعبر عن طبيعة السيولة النقدية، وبالتالي يبعد عن صفة نفقة المال العيني، فالصفة النقدية تحقق عنصر الرقابة على الأشخاص العامة الذين يزاولون الوظيفة العامة على عكس الصفة العينية للمال الذي يفتح الباب أمام المجاملات على حساب الأسس التي يجب أن تكون عليها النفقة العامة.

ب-صدورها عن هيئة عامة:

لابد لكي تتصف النفقة بالعمومية أن تكون صادرة أي مدفوعة عن طريق إحدى الجهات العامة، أي وحدات الجهاز الإداري للدولة. كالوزارات والوحدات المركزية، والهيئات العامة، وعلى النقيض لا تعتبر نفقة عامة إذا صدرت من أحد الأشخاص الطبيعيين أو أحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة، هنا تكون النفقة خاصة وفقا للطبيعة القانونية للتصرف، فالتصرف الصادر من جهة عامة يكون تصرف عام، وتنطبق على هذا التصرف أحكام القانون العام، أما التصرف الصادر عن شخص طبيعي أو معنوي خاص يعد من قبيل التصرفات الخاصة، وتنطبق عليه أحكام القانون الخاص، لأنه يبعد عن أشخاص القانون العام، و الطبيعة القانونية للشخص القانوني العام الذي يقوم بالنفقة العامة.

ج-هدف إشباع الحاجة العامة:

بلا شك أن النفقة عندما تكون عامة أي صادرة عن الجهاز الإداري للدولة أو إحدى وحداته، فإنها تكون من أجل تحقيق أهداف المجتمع التي تحمل صفة الأهمية لمواطني الدولة.

ثانيا: تقسيمات الإنفاق العام

تقسم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات نذكر منها:

[1] نجم الدين حسين صوفي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص232.

[2] أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ط1، 2012، ص ص 42،43.

1-التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة:

يقصد بالتقسيم الاقتصادي، ذلك الجزء من النفقات العامة التي تحقق زيادة مقصودة في الناتج القومي الإجمالي، وإن كان جزء من هذه النفقات لا يحقق زيادة في الناتج ولكنها تحقق نفس الأهداف بل أكثر أهمية، تلك التي تسمى بالنفقات التحويلية. ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم النفقات الاقتصادية إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية كالتالي:[1]

أ-النفقات الحقيقية: هي تلك النفقات التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي حيث تستطيع الدولة عن طريقها الحصول على مقابل يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها، ويوجد شريحة أخرى من تلك النفقات تحقق بها تسيير أمور الدولة كمرتبات وأجور موظفي الدولة وكذا النفقات اللازمة للمهام التقليدية كخدمات الدفاع والأمن و القضاء.

ويظهر الأثر المباشر للنفقات الحقيقية من خلال استخدام الدولة ما لديها من موارد نقدية في الإنفاق على المرافق العامة و التي يحصل القائمين على هذه المرافق على مقابل يحقق لهم زيادة في قوتهم الشرائية، والتي يقومون بعد ذلك بإنفاق هذه القوى الشرائية على الاستهلاك، فتسلمها الوحدات الإنتاجية للدولة بعد ذلك وتحقق بها الناتج القومي الإجمالي أي الدخل القومي في صورته الإنتاجية والذي يقابل الدخل القومي في صورته النقدية.

ب-النفقات التحويلية:

هي تلك النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي، بل تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل من قطاع إلى آخر، إذ تقوم الدولة بإنفاقها دون مقابل بقصد زيادة القوة الشرائية لبعض الفئات، فالنفقات التحويلية هي إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل القومي، هذا التغيير يتأثر بصورة غير مباشرة على أثر طلب المستفيدين من هذه النفقات التحويلية من السلع والخدمات.

وتتضمن النفقات التحويلية مجموعة من التقسيمات، تنبثق من طبيعة هذه النفقات وذلك على النحو الآتي:

[1] أحمد عبد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص ص 66،67.

نفقات تحويلية اجتماعية:

هذه النفقات تتضمن مجموعة من الإعانات الاجتماعية، كإعانات البطالة وإعانات المعاشات، وكذا الإعانات التي تمنح للأسر كثيرة العدد والتي لا تكفي دخولهم الصغيرة تحقيق حد الكفاف لهم.

نفقات تحويلية اقتصادية:

وهي تلك النفقات التي تضطر الدولة منحها لإحدى القطاعات الحيوية لتعويض الخسائر التي تتعرض لها كإعانات توجه إلى شركات الطيران و الملاحة البحرية،أو تلك الإعانات التي تمنح للقطاعات التي تقوم بإنتاج السلع الضرورية للشعب، لتصل إلى المستهلك بسعر ثابت دون أي معانات.

نفقات تحويلية مالية:

وهي تلك النفقات التي تمنحها الدولة إلى موظفيها في صورة معاشات، أو في صورة دفع فوائد الدين العام والتي يعتبرها البعض نفقات حقيقية، في حين أننا نرى عدم التوسع في النفقات الحقيقية، أي تعتبر هذه الفوائد من النفقات التحويلية.

2-التقسيم الوظيفي للإنفاق العام:

ويقصد به تقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة و قد ميز الاقتصاديون بين ثلاثة وظائف أساسية للدولة: هي الوظيفة الإدارية و الوظيفة الاقتصادية و الوظيفة الاجتماعية و عليه يمكن أن نجد ثلاث أنواع من الإنفاق هي: [1]

ا-النفقات الإدارية للدولة:

وهي الخاصة بتسيير المرافق العامة، وتضم الأجور وما في حكمها للعاملين للدولة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص58،59.

ب–النفقات الاجتماعية للدولة:

تتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية مثل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة و التأمينات الاجتماعية.

ج–النفقات الاقتصادية للدولة:

هي النفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالصرف والري والمواصلات والنقل.

3–التقسيم النظري للإنفاق العام:

هناك عدة تقسيمات نذكر منها التقسيم النظري حسب الدورية والانتظام بحيث يتم تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار التكرار والدورية إلى نوعين:[1]

أ–النفقات العادية:

وهي النفقات التي تتصف بالدورية أي تتكرر سنويا في موازنة الدولة وإن اختلاف مقدترها من سنة إلى أخرى وتشمل رواتب الموظفين ونفقات اللوازم والمهمات وما تدفعه الدولة سنويا من إعانات ومساعدات.

ب–النفقات غير العادية:

هي النفقات التي تتصف بعدم دوريتها وبعدم انتظامها وتشمل النفقات الاستثنائية أو الطارئة والنفقات الاقتصادية الكبرى كنفقات المشاريع الإنمائية الكبرى كالسدود ولهذا التقسيم علاقة بالمفهوم التقليدي لدور المالية العامة الذي كان يحصر وظائف الدولة في الوظائف الأساسية فإن نفقاتها يجب أن تكون محدودة في الواجبات الأساسية المعهودة إلى الدولة ونظرا لانتشار أفكار مذهب التدخل الاقتصادي والتي تستوجب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فقد أدى هذا إلى زيادة نفقات الدولة لذا أصبح من الضروري إيجاد مصادر جديدة للتمويل وهذا ما أدى إلى تقسيم النفقات إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية.

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ص ص 262-264.

ثالثا: تحقيق أهداف السياسة المالية عن طريق السياسة الإنفاقية العامة:

أوضحنا فيما سبق الأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها وسنحاول أن نبين فيما يلي الكيفية التي يمكن للسياسة الانفاقية العامة أن تسهم بها في تحقيق السياسة المالية ذاتها، ويمكننا أن نبين ذلك بأن نتتبع الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي على الأثمان والاستهلاك والعمالة وتوزيع الدخل.

وما ييسر للسياسة الانفاقية تحقيق الأهداف المرجوة منها أن تكون هذه السياسة ذاتها متسمة بطابع المرونة التلقائية، أي أن يتهيأ للإنفاق الحكومي من مقومات المرونة ما يجعله قادرا على التكيف وفق الظروف المتغيرة وتبعا لمستوى النشاط الاقتصادي الكلي السائد في المجتمع.

1- سياسة الإنفاق العام ومستوى الأسعار:

تعمل الدولة على التأثير عليها باستخدام أداة الإنفاق العام، تخفيضا أو تثبيتا أو رفعا، وذلك بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية، دعم أسعار المتوجات أو الخدمات، مما يؤدي إلى تخفيض أسعارها، وكبح التضخم بمنع ارتفاع الأسعار لأن المعونات تنعكس في النهاية على الدخل الحقيقي، والتمويل عن طريق القروض أو الإصدار النقدي، هذا يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية ومنه يزداد الطلب مقارنة بمستوى القرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.[1]

2-السياسة الإنفاقية ومستوى الإنتاج والعمالة:

يمكننا أن نوضح تأثير الإنفاق العام في الإنتاج والعمالة من خلال تتبع أثره في:[2]

أ-في مقدرة الأفراد على العمل و الادخار:

فمن حيث تأثير الإنفاق الحكومي في المقدرة على العمل والادخار فإن كثيرا من الخدمات العامة التي تقوم بها الحكومة يزيد من كفاية الأفراد ومقدرتهم على العمل، كما يزيد من مقدرتهم على الادخار.

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية** الكلية، مرجع سابق ذكره، ص 197.

[2] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة الضريبية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، دون ذكر سنة النشر، ص 58.

ب–رغبة الأفراد في العمل والادخار:

أما من حيث التأثير في الرغبة في العمل والادخار بتوقع المنتجون توسعا من جانب الدولة في الإنفاق، كان ذلك حافزا لهم على تنشيط إنتاجهم وزيادة استثماراتهم، ولاسيما إذا توقعوا أن يعود عليهم هذا الإنفاق بنفع مادي مباشر كحصولهم على الإعانات مثلا.

ج–موارد الإنتاج وتنقلها بين فروعه المختلفة:

كذلك يؤثر الإنفاق العام في تنقل بعض موارد الإنتاج من فرع من فروعه إلى فرع آخر أو من منطقة إلى منطقة أخرى، فالحكومة تستطيع بواسطة سياستها الانفاقية أن توجه الإنتاج وجهات معينة، ولعل أهم مظهر لتوجيه الحكومة للإنتاج عن طريق الإنفاق العام هو توجيه بعض الموارد من إنتاج سلع الاستهلاك إلى إنتاج السلع الرأسمالية وذلك صيانة لرأس مال المجتمع وإنماء ثروته القومية.

3–السياسة الإنفاقية وتوزيع الدخل:

تسعى سياسة الإنفاق العام إلى رفع مستوى المداخيل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عند حصولهم على الخدمات الاجتماعية ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية.[1]

المطلب الثالث:السياسة الائتمانية.

يحدث في كثير من الأحيان أن تحتاج الدولة إلى الأموال لتغطية نفقاتها المتزايدة، والتي لا تسمح الإيرادات الاعتيادية خصوصا الضرائب بتغطيتها فتلجأ الدولة في مثل هذه الحالات إلى اقتراض الأموال، وبذلك اتجهت الدولة إلى القروض العامة باعتبارها أداة فعالة لامتصاص المدخرات وتعبئتها للاقتصاد.

أولا:تعريف القرض العام:

القرض العام هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية، مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طوال مدة القرض وفقا لشروطه.[2]

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، نفس المرجع، ص 197.

[2] عبد الكريم صادق بركات وآخرون، **المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 1986، ص 251.

كما يعرف أيضا القرض على أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين.[1]

ثانيا:أنواع القروض العامة:

تنقسم القروض العامة إلى عدة أنواع تبعا للمعيار المعتبر كالتالي:[2]

1-من حيث النطاق المكاني للإصدار: تنقسم إلى قروض داخلية وأخرى خارجية.

أ-القروض الداخلية: يكون المقرض فيها أحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المقيمة داخل إقليم الدولة بغض النظر عن جنسيته.

ب-القروض الخارجية: يكون المقرض فيها أحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية من خارج الدولة (رعايا أجانب، دول، منظمات وهيئات دولية –صندوق النقد الدولي).

- يختلف القرض الداخلي عن الخارجي من عدة جوانب أهمها أن القرض الداخلي لا يزيد عمليا في الثروة القومية، خلافا للقرض الخارجي.

- يضيف القرض الخارجي رصيدا من الثروة بالعملة الأجنبية، عكس القرض الوطني.

- يؤدي القرض الخارجي إلى تدخل الجهة المقرضة (دولة، صندوق النقد الدولي) في الشؤون الداخلية للدولة المقترضة.

- القاعدة أن القروض الخارجية عادة ما تكون اختيارية وأخرى إجبارية.

2-من حيث حرية الاكتتاب في القرض: طبقا لهذا المعيار تقسم القروض إلى قروض اختيارية وأخرى إجبارية.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص 66.

[2] محمد الصغير بعلي و يسرى أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص 78،79.

أ–القروض الاختيارية: هي القروض التي يكون فيها الأشخاص أحرارا في الاكتتاب دون إكراه من السلطة العامة وهي حينئذ تقوم على أساس تعاقدي.

ب–القروض الإجبارية:هي القروض التي يجبر فيها الأشخاص على الاكتتاب فيها.

3–من حيث توقيت القروض: تقسم القروض من هذه الناحية إلى قروض مؤقتة وقروض مؤبدة.

أ–القروض المؤقتة (القابلة للاستهلاك): هي القروض التي تلتزم الجهة الإدارية المقترضة بالوفاء بها في الآجال و الأوضاع الواردة في قانون إصدارها، ويأخذ هذا النوع من القروض صورة قصيرة الأجل، متوسطة أو طويلة الأجل تبعا للمعطيات و الظروف التي دفعت الدولة إلى الاقتراض.

ب/القروض المؤبدة: يقصد بها تلك القروض التي لا تلتزم الدولة بالوفاء بها في أجل معين مع التزامها بدفع الفوائد لحين الوفاء.

وصفة التأبيد أو الدوام هنا مقررة لصالح الدولة دون المقرضين، حيث يجوز لها الوفاء بالقرض المؤبد في أي وقت دون أن يكون للدائنين في ذلك حق الاقتراض.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للقروض:

تعتبر القروض العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية لما تنطوي عليه من تأثير على توزيع العبء المالي العام بين مختلف الفئات ومختلف الأجيال، على مستوى الدخل الوطني، ونمط توزيعه فضلا عن إسهامها في تمويل الإنفاق العام، وتعتبر أداة هامة لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، نتيجة لآثارها الواضحة على الكمية النقدية المطروحة في التداول، وتتوقف هذه الآثار الاقتصادية للقروض على عوامل عدة منها: مصدر هذه الأموال المقترضة فقد يكون القرض خارجيا أو داخليا، وقد يكون مصدر القرض الداخلي الأفراد أو الشركات أو المؤسسات المالية أو غير المالية، وتتوقف أيضا على طريقة استخدام القرض فقد تنفق حصيلته في شراء سلع استهلاكية أو لتمويل الحروب أو توجه لنفقات استثمارية، وتتمثل هذه الآثار فيما يلي: [1]

[1] محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص158.

1- الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية:

للوقوف على الآثار الاقتصادية للقروض يجب التمييز بين الاقتراض من الأفراد والشركات أو من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى.

-في حالة الاقتراض من الأفراد والشركات يؤدي ذلك إلى تحويل جزء من مدخراتها أو استثماراتها إلى القطاع العام بمعنى قيام القطاع العام بمنافسة القطاع الخاص في الحصول على الأموال مما سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي التأثير في معدل نمو الإنتاج القومي هذا من جهة ومن الجهة الأخرى يؤدي إلى امتلاك الأفراد لسندات القرض إلى شعورهم بأنهم أصبحوا أكثر ثراء من ذي قبل فيزيد من استهلاكهم،وقد تدفع هذه الزيادة لزيادة الاستثمارات.

2- الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية:

تختلف الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية تبعا لطريقة استخدامها:[1]

أ-في حالة قيام الدولة باستخدام حصيلة القرض الخارجي لاستيراد سلع استهلاكية دون أن ينتج عن ذلك أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للدولة المقترضة، هنا تظهر الآثار السيئة على اقتصاد الدولة المقرضة والمتمثلة في تحمله عبء تسديد أقساط وفوائد الدين بالنقد الأجنبي.

ب-لو أنفق القرض العام الخارجي على إقامة مشاريع تنموية ولكن لم يتم إجراء دراسة جدوى اقتصادية سليمة لها وبالتالي عند تنفيذ هذه المشاريع لا تعمل بصورة سليمة وتتعرض إلى خسارة، مما يحمل اقتصاد الدولة المقترضة عبء تسديد أقساط وفوائد القرض إضافة إلى عبء تسديد خسارة هذه المشاريع.

ج-أما في حالة إنفاق القرض الخارجي في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لمشاريع تنموية أجريت لها دراسات جدوى اقتصادية سليمة، فإن ذلك يؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية مما يؤدي إلى رفع مستوى الدخل القومي.

د-كما يمكن إنتاج سلع كانت تستورد سابقا قبل بدء هذه المشاريع، أو يمكن أن يوجه جزء أو كل إنتاج هذه المشاريع للتصدير مما يوفر عمله أجنبية وبالنتيجة يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.

[1] محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 159، 160.

في واقع الحال للقروض الخارجية سلبيات كثيرة نذكر منها:

-كون القروض الخارجية عبئا حقيقيا بالنسبة لاقتصاد الدولة المقترضة، إذ يتعين عليها دفع فوائد وأقساط الدين بالعملة الأجنبية مما يتطلب اقتطاع جزء من ثروة الدولة، ومما يعمل على إحداث خلل في ميزان مدفوعاتها وخصوصا بالنسبة للدولة النامية التي تعاني من قلة العملات الأجنبية.

-كما تؤثر هذه القروض على سعر صرف عملة الدولة المقترضة عند حلول موعد تسديدها.

-إن القرض الخارجي يتيح فرصة لتدخل الدولة المقرضة في الشؤون الاقتصادية للدولة المقترضة، واستخدام القرض كوسيلة ضغط قوية على الدول المقترضة كي تنتهج نهج سياسي معين.

كما أن آثار هذه القروض تعتمد على طريقة استخدام حصيلتها سواء كان في تمويل الإنفاق الاستهلاكي أم في تمويل الإنفاق الاستثماري، وتختلف الآثار الاقتصادية لكل من هذه الاستخدامات باختلاف مستوى العمالة ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي.

-في حالة استخدام القرض العام لتمويل إنفاق استهلاكي في مجتمع لم يصل إلى مستوى العمالة التامة و جهازه الإنتاجي يتصف بعدم المرونة (كما في حالة الدول النامية حيث يؤدي الانخفاض في مستوى العمالة إلى زيادة الطلب الفعال لن يقابلها زيادة مماثلة في حجم المعروض من السلع والخدمات كما يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى حدوث التضخم).

-أما في حالة استخدام حصيلة القرض لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية (إنفاق استثماري) في مجتمع لم يصل إلى مستوى العمالة التامة ويتمتع جهازه الإنتاجي بالمرونة يؤدي إلى تكوين رؤوس أموال مرتفعة و ملموسة في الإنتاج وبالتالي في الدخل القومي ومؤشر التنمية.

-وفي حالة عقد قرض في اقتصاد تسوده العمالة التامة وذلك لامتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق وتم تجميد الحصيلة أي عدم إنفاقها يؤدي ذلك إلى معالجة التضخم.

-وفي حالة تعرض الاقتصاد القومي إلى ضغوط انكماشية يمكن في هذه الحالة أن تقوم الحكومة بتسديد قروض عامة داخلية سابقة قبل موعد استحقاقها فإن هذا يساهم في زيادة كمية النقود بالتداول، مما يؤدي إلى زيادة الطلب ويساهم في التخفيف من حدة الضغوط الانكماشية.

-وفي حالة الاقتراض من وحدات الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى معنى ذلك خلق قوة شرائية جديدة لم تكن موجودة من قبل بالإضافة إلى أن هذه الزيادة الأولية في كمية النقود سيؤدي إلى زيادة احتياطات المصارف التجارية وبالتالي تبدأ المصارف بمجموعة مضاعفات لهذه الزيادة حسب قواعد النظام المصرفي السائد.

-لذلك يعارض الاقتصاديون أن تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي حتى لا تؤدي عدم مرونة الجهاز المصرفي في تلك الدول إلى التضخم، وما ينتج عن ذلك من آثار سيئة على الاقتصاد، حيث إن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بما لا يتفق مع العدالة الاجتماعية بما يفيد أصحاب الدخول المتغيرة على أصحاب الدخول الثابتة.[1]

تحقيق أهداف السياسة المالية عن طريق السياسة الائتمانية العامة:

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك باستخدام عدة أدوات نذكر منها السياسة الائتمانية التي تسهم في تحقيق أهداف السياسة المالية بشكل فعال، ويظهر ذلك من خلال تتبع الآثار الاقتصادية للقروض العامة على الأثمان والاستهلاك والعمالة، وجدير بنا أن ننوه هنا إلى أن كلا من الضرائب والقروض تساهم مساهمة فعالة في تمويل النفقات العامة في المجتمعات الحديثة، غير أن لكل منهما آثار اقتصادية تختلف عن الآثار التي تترتب عن الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن القروض اختيارية بينما الضرائب إجبارية وأن القروض لا يترتب عليها نقص في ثروة الأفراد كالضرائب ولكن يترتب عليها تغير في شكل تلك الثروة، وأن مصدر الأموال المقترضة يختلف عادة عن مصدر الأموال التي تدفع كضريبة.

ويمر القرض العام بثلاث مراحل لكل منها آثارها الاقتصادية تتلخص أهمها فيما يلي: [2]

1-أثار عملية الاقتراض:

تتوقف الآثار الاقتصادية لعملية الاقتراض على مصدر الأموال المقترضة، ذلك أن الدولة قد تقترض من الأفراد، أو من البيوت المالية غير البنوك التجارية، أو من البنوك التجارية، أو من البنك المركزي.

[1] محمد طاقة و هدى الغزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 158، 159.
[2] عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 369، 370.

بالنسبة للاقتراض من الأفراد فهم يكتتبون عادة في سندات القروض العامة من مدخراتهم المعدة للاستثمار أو من حصيلة بيع ما يمتلكونه من سندات المشروعات الخاصة ولذلك لا يتأثر استهلاكهم بالقرض كثيرا، كذلك تكتب البيوت المالية غير البنوك التجارية (كشركات التأمين وبيوت الادخار) في سندات القروض العامة إما بما لديها من أموال سائلة أو من حصيلة ما تبيعه مما يكون لديها من سندات المشروعات الخاصة.

أما بالنسبة للبنوك التجارية فإنها تختلف عن الأفراد والبيوت المالية في أنها تستطيع خلق قوة شرائية إضافية، فإذا كان لديها احتياطات زائدة فإنها يمكنها أن تقدم قروض إضافية تزيد عدة مرات على تلك الاحتياطات دون أن تضطر إلى تخفيض قروضها للمشروعات الخاصة، ويترتب على ذلك أنه ليس للاقتراض من البنوك التجارية أية آثار انكماشية بل توجد هناك آثار توسعية مادام لدى البنك احتياطات زائدة.

-كذلك فإن البنك يكتتب في سندات القرض عن طريق خلق قوة شرائية جديدة، ويقيد هذه القوة الشرائية في حساب الحكومة لديه، وتسحب الحكومة منها ما تريد دفعه من الأموال للموردين والمقاولين وغيرهم، ولذلك فإن اقتراض الدولة من البنك المركزي عبارة عن آثار توسعية.

وبالتالي فإن الآثار الاقتصادية للقروض هي آثار انكماشية ضئيلة بالنسبة للاستهلاك، ومحدودة بالنسبة للاستثمار وقد يكون لها آثار توسعية في كثير من الأحيان.

2-آثار إنفاق الأموال المقترضة:

لإنفاق حصيلة القرض الداخلي داخل الدولة آثار توسعية أكثر من إنفاق حصيلة الضرائب، ويزداد مصدر تلك الآثار التوسعية إذا كان مصدر الأموال المقترضة أموالا عاطلة أو أموالا خلقتها البنوك التجارية والبنك المركزي، إذ يضاف طلب الدولة على السلع والخدمات إلى طلب الأفراد بدلا من أن يحل محله، وعندما تنفق الدولة حصيلة القرض تنقل ودائع الدولة إلى الأفراد فتزداد جملة ودائع البنوك، يضاف إلى ذلك أن جزءا من السندات التي اشتراها الأفراد والهيئات الخاصة يستعمل عادة للاقتراض عليه من البنوك وبذلك يستعيد جملة السندات جانبا من القوة الشرائية التي استعملوها في شراء السندات عن طريق التوسع في الائتمان.

3-آثار تسديد الديون العامة:

الآثار الاقتصادية لتسديد الديون العامة هي بوجه عام عكس الآثار الناتجة عن إصدارها، فإذا كانت الأموال التي تنفقها الدولة داخلها قد أتت في الأصل من قروض خارجية، فإن تسديدها يؤدي إلى سحب جانب من القوة الشرائية من المستهلكين أو المستثمرين في الداخل ونقلها خارج الدولة، أي أن جزءا من القوة الشرائية يستبعد نهائيا في السوق الداخلية بواسطة الضرائب ولا يعوض بغيره، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انكماش يقابل التوسع في الأعمال أو التضخم الذي حدث نتيجة الاقتراض وإنفاق المبلغ المقترض.

-آلية عمل السياسة المالية:

لاشك أن أدوات السياسة المالية ستستخدم إما لمعالجة وجود فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، وهنا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية كالآتي:[1]

*** في حالة الكساد.**

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعطي أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ، وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو التالي:

1-زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام، ولعل هذا يذكرنا بما نادى به جون مينارد كنز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول الأفراد وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها وبالتالي إلى توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

2- قد تقوم الدولة أيضا بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية، وهنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص ص 327، 328.

القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل، مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد.

3-استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب) بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، وتسمى السياسة المالية في حالة معالجة الكساد سياسة مالية توسعية.

*** في حالة وجود التضخم.**

في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن دور السياسة المالية هنا هو محاولة تكميش مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية وتتلخص هذه السياسة فيما يلي:

1-تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

2- رفع مستويات الضرائب، مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة.

3-مزيج من الحالتين: أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب

.وبالتالي فإن السياسة المالية الانكماشية تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة محتوى هذا الفصل يمكن القول أن السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من القواعد و الأساليب و الوسائل و الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق أهدافها المسطرة. و لقد عرفت السياسة المالية تطورات هامة ارتبطت بتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة.

كما أن للسياسة المالية أدوات مختلفة منها سياسة الإنفاق، السياسة الضريبية، السياسة الائتمانية والتي تستخدمها الدولة للتأثير على متغيرات الاقتصاد الوطني في الاتجاه المرغوب وبالتالي دفع عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

والسياسة المالية كغيرها من المتغيرات الاقتصادية فإنها تؤثر وتتأثر بمجموعة من العوامل منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، من بين هذه العوامل نذكر العوامل السياسية، العوامل الإدارية وأخيرا أثر النظام الاقتصادي.كما تهدف السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية كتخفيض معدلات البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي الذي سنتعرض له بنوع من التفصيل في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

تمهيـــد:

إن هدف أي سياسة اقتصادية كانت هو تحسين الأداء الاقتصادي، ويشمل الأداء الاقتصادي المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعتبر التركيبة التي يمكن من خلالها الحكم على الوضعية الاقتصادية لدولة ما، و من بين هذه المؤشرات نذكر مؤشرات النمو الاقتصادي.

إن النمو الاقتصادي كظاهرة عامة، هو هدف سامي لتلبية حاجيات الأفراد وتحسين مستويات معيشتهم ولهذا تسعى معظم الدول لتعظيم معدله أو على الأقل تحسينه بإدخال كل الشروط التي تفرضها التنمية الاقتصادية، التي تعتبر الوسيلة الوحيدة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وقد حظي النمو الاقتصادي بمكانة معتبرة، إذ كان محل اهتمام الكثير من العلماء الاقتصاديين الذين أعطوا لظاهرة النمو الاقتصادي تفسيرا جديدا أقرب إلى الواقع و خاصة واقع الدول النامية.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين في دراستهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي و مدى فاعلية العوامل المكونة له، بهدف دراسة الاستقرار على المدى الزمني البعيد، إذ يتطلب ذلك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها أن تمكن اقتصاد أي دولة من الانتعاش.

المطلب الأول:مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها:

النمو الاقتصادي هو نمو الناتج الوطني الحقيقي، و يمكن أيضا أن نقول نمو الدخل القومي الحقيقي لأننا نعرف أن الدخل القومي و الناتج القومي متساويان حيث يعبران عن نفس الشيء، و النمو الاقتصادي يحدث من سنة لأخرى أي على مدى السنوات المتتالية، و لهذا نقول أن النمو الاقتصادي ظاهرة طويلة الأجل.و ينبغي التأكيد على" صفة الحقيقي" التي نصف بها الدخل القومي أو الناتج القومي حينما نتكلم عن النمو الاقتصادي و الذي يهتم فقط بالتغيرات الحقيقية أي التغيرات في الكميات المنتجة من السلع و الخدمات،هذه التغيرات هي التي سوف تقيس لنا التغيرات الفعلية في مستوى المعيشة أو الرفاهية الاقتصادية.[1]

كما يعرف أيضا النمو الاقتصادي بأنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي و تنتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للفرد، وبالتالي فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرافقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

كذلك يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ومتوسط الدخل الفردي =الدخل الكلي /عدد السكان

أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، و هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي و إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي و بالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا

[1] عبد الرحمان يسرى، **مقدمة في الاقتصاد،الدار الجامعية**، مصر،دون ذكر سنة النشر، ص 283.

[2] عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، مصر،2011،ص 76.

فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني، فإذا حدث و كان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتا. أي أن مستوى معيشة الفرد لن يتغير، وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى معيشته، وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي.[1]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف الآتي:

النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة اقتصادية طويلة الأجل تنتج عن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من أجل تحسين مستوى معيشة الفرد.[2]

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية عدة تعاريف نذكر منها:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا و يتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي و في نصيب الفرد و من خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين و تزيد قدرات الاقتصاد القومي ليصاحب ذلك تغيرات بنيانية تتمثل في زيادة التراكم الرأسمالي و ترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل ...فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة.[3]

كما يمكن تعريف التنمية على أنها العمل من أجل القضاء على الجوع و الفقر الذي تعاني منه غالبية سكان العالم و تحسين الأحوال المعيشية للدول النامية، بحيث تقل الفجوة القائمة بين متوسط دخل الفرد في الدول الصناعية و الدول النامية، أو على الأقل تتحسن مستويات الدخول الحقيقية للأفراد في الدول النامية بدرجة تستطيع معها أن تشبع حاجاتها الأساسية بطريقة مرضية.[4]

كما تعرف أيضا على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، و بذلك تقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، و بالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة

[1] عبد لقادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، مصر، 2000، ص 11.

[2] من اجتهاد الطالبتين، بناءا على التعاريف السابقة.

[3] سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية** ،دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ،ط1، 2015 ،ص 98.

[4] يسرى محمد أبو العلا، **علم الاقتصاد**، دار الفكر الجامعي، مصر،ط2007،1 ،ص 388.

الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية.كما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي، أو هي عملية تطور حضاري فهي جزء من التنمية الشاملة للمجتمع بأبعادها المختلفة[1].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف الآتي:

-التنمية هي عملية تحريك وتنشيط الاقتصاد الوطني من خلال استغلال كافة موارده الاقتصادية من أجل رفع مستوى الدخل الوطني.[2]

ثالثا:الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

لقد أصبح مصطلح النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من المصطلحات الشائعة الاستعمال، ويستعمل كثيرا في النقاش الاقتصادي(كمترادفين) إلا أن استعمالهما لهذه الطريقة فيه خطأ كبير ذلك أن المعنى الاقتصادي لكل من هذين المصطلحين متميز عن الآخر.[3]

-وهنا ينبغي إبراز الفرق بين النمو والتنمية، فالأول يعني زيادة نسبة الدخل الوطني الحقيقي الذي يحدث بمرور الزمن، أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى قيام الدولة بتغيير هيكل الإنتاج وهيكل توزيع الدخل لصالح الأفراد.[4]

كما أن النمو يتضمن بالأساس نمو الناتج القومي دون حصول تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الأخرى بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج القومي حصول تغيرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية، وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجلات، وهذا يشير إلى أن النمو يتحقق في مجتمع جرت فيه مثل هذه التغيرات في فترات سابقة، كما هو الحال في الدول المتقدمة حاليا وهذا ما يؤدي إلى نمو الناتج القومي دون أن يرافق ذلك تغيرات واسعة وملموسة في الجوانب المختلفة، في حين أن إجراء مثل هذه التغيرات يعتبر أمرا ضروريا جدا في حالة التنمية لتحقيق ارتفاع في معدل الناتج القومي بالشكل الذي يفوق نمو السكان، ويحقق ارتفاع في معدل الدخل الفردي بصورة مقبولة تسمح بتقليل درجة التخلف وصولا إلى القضاء عليه و تحقيق حالة التقدم، ذلك لأن الأوضاع الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الظروف التي تحكمها لا

---

[1] أحمد يوسف دودين، **أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، دون ذكر سنة النشر، ص 163.

[2] من اجتهاد الطالبتين بناء على التعاريف السابقة.

[3] فتحي احمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص251 .

[4] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، دون ذكر سنة النشر، ص33.

تخدم العمل من أجل تحقيق التنمية وتساعد على استمرار التخلف في الكثير منها، و بالتالي فإن تغيرها بالاتجاه الذي يسهل القيام بعملية التنمية يعد أمرا ضروريا و مطلوبا، ولا بد من القيام به.[1]

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.

بشكل عام يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من المقاييس أو المعايير المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي و هي تتعلق بمعايير الدخل و المعايير الاجتماعية و المعايير الهيكلية و سنتناول هذه المعايير على النحو الآتي:

أولا:معايير الدخل.

تعتمد هذه المعايير في مجملها على" الدخل" سواء في شكله الاسمي أو الحقيقي و الذي يستخدم لقياس النمو و درجة التقدم الاقتصادي من بلد لآخر، و من معاييره نجد: [2]

1-معيار الدخل القومي الكلي:

حيث يعتمد هذا المعيار من اسمه على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية، و قد لقي هذا المعيار معارضة من طرف أوساط اقتصادية، وذلك لكون أن زيادة حجم الدخل القومي يجب أن يرافقها معرفة بعدد سكان الدول محل المقارنة إضافة إلى الهجرات التي تتم منها و إليها.

2-معيار الدخل الكلي المتوقع:

يمكن تعديل المعيار السابق إلى معيار ثان هو الدخل القومي الكلي المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة و إمكانياتها المختلفة و لذلك يوصي بعض الاقتصاديين بالأخذ بهذا المعيار.

3-معيار متوسط الدخل:

يعتبر هذا المقياس أفضل من المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل و عدد السكان معا و يمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان أي (عدد السكان/الدخل القومي=متوسط الدخل الفردي) و مع هذا فإن المقياس تعرض لجملة من المشاكل منها

[1] فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، ط1، 2006، ص18.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، ط1 ،2011 ص ص 246-248 .

ضعف الأنظمة الإحصائية في الدول النامية يمكن أن يشكك في إحصائياتها الرسمية التي تعطي قيما غير دقيقة لعدد السكان و حجم الدخل و هو ما يعني الخطأ في تقييم متوسط دخل الفرد.

كما أن حساب هذا المتوسط يظهر الخلاف عند حسابه من حيث أنه يحسب لمجمل عدد السكان، أم يختص فقط بالسكان العاملين، وقد حسم أمر ذلك بأن حسابه بالنسبة لمجمل السكان يكون مفيدا من نواحي الاستهلاك أما إذا خص بالسكان العاملين فإنه سيكون مفيدا من نواحي الإنتاج.

و هنا يجب الإشارة إلى أنه يمكن أن ينتج نوعين من المعدلات: معدل النمو الاقتصادي البسيط الذي يحسب بالعلاقة التالية:

$$TC= Y_{rt}-Y_{rt-1}/Y_{rt-1}$$

حيث Y_{rt-1}: الدخل الحقيقي في الفترة السابقة، Y_{rt}: الدخل الحقيقي في الفترة التالية، TC: يمثل معدل النمو.

أما معدل النمو الاقتصادي المركب، فيحسب وفق العلاقة التالية:

$$Y_{rn} = Y_{r0}\,(1+tc) \Rightarrow \quad Tc= \sqrt[n]{y_{rn} / y_{r0}}$$

حيث Y_{rn}: يمثل الدخل الحقيقي في الفترةn ، Y_{r0} : الدخل الحقيقي في فترة الأساس، TC: يمثل معدل النمو، n: يمثل عدد السنوات.

ثانيا: المعايير الاجتماعية

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية والجوانب التعليمية و الثقافية.[1]

كما أظهرت الدراسات أن هناك علاقة طردية ومؤكدة بين ثلاثية الغذاء–الصحة –التعليم، وبين معدلات نمو الناتج القومي، كما أن هذه الثلاثية تتعلق بالحاجات الأساسية للفرد وبتوفيرها له نضمن

[1] عجمية محمد عبد العزيز و ناصف، إيمان عطية، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص 93.

تقدم المجتمع حسب بعض وجهات النظر لذلك يمكن استخلاص معايير منها يمكن توضيحها على النحو الآتي:[1]

1- معايير صحية:

حيث يمكن أن يستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، معدل توقع الحياة عند الأفراد، أي متوسط عمر الفرد...الخ.

2- معايير تعليمية:

نظرا لأهمية التعليم ودوره في تكوين رأس المال البشري الذي أصبح من أهم عوامل النمو الاقتصادي، لذلك وضعت معايير لقياسه والتي من خلالها نقيس درجة تقدم أو تخلف أي بلد معين ومن بين المعايير التعليمية الأكثر استخداما نجد:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

3-معايير التغذية:

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع فسوء التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض القدرة على العمل، فتنخفض إنتاجية الفرد، مما يؤدي إلى انخفاض دخله، فتسوء تغذيته أكثر وهكذا. كما توجد مجموعة من المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها:

- متوسط نصيب الفرد اليومي على السعرات الحرارية.

- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

[1] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 249-251.

ثالثا: المعايير الهيكلية

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة زمنية طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية و غيرها من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع

المصنوعة إلا أن هذا الوضع –وعلى الأخص منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، ومنها استمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها، وكذلك استمرار تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي و من هنا اتجهت تلك الدول إلى إحداث تغييرات هيكلية في بيئاتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع و ذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج و تنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل و رفع مستويات المعيشة.

ترتب عن هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والحضر.

كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشر للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي، ولعل أهم تلك المؤشرات:[1]

1-الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

2-الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

3-نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي أي تلك العوامل التي تعمل على إحداث النمو ومن أهمها:

[1] عجمية محمد عبد العزيز و ناصف، إيمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 108.

أولا: تأثير الموارد البشرية

يتمثل هذا العامل بشكل رئيسي في عدد السكان لبلد ما ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما، حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة تحديد معدل الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي، و المعادلة التالية توضح ذلك:

معدل الدخل الحقيقي=الناتج القومي الإجمالي الحقيقي/ عدد السكان.

من المعادلة نلاحظ أن عدد السكان هو المحدد لما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على

مقدار الناتج القومي الإجمالي، فإذا زاد عدد السكان والذي يمثل القوى البشرية بدرجة لا تتناسب مع الزيادة في مقدار الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، قل الطرف الأيسر من المعادلة وبالتالي قل معدل النمو الاقتصادي، أما إذا بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي فإن معدل النمو الاقتصادي سيرتفع، إن الزيادة في عدد السكان تفترض الزيادة في القوى العاملة وبالتالي الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار شرط عدم زيادة السكان عن الزيادة في الإنتاج، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار عدد السكان القادرين والراغبين في العمل وبالتالي الإنتاج، وهذا ما يؤثر بدوره على إنتاجية العمل والتي يمكن استخدامها لقياس الكفاءة في استغلال وتخصيص الموارد لتحويلها إلى سلع وخدمات. وتتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل يمكن اعتبارها عوامل مؤثرة في معدل النمو الاقتصادي:

-معدل ساعات العمل في الأسبوع الواحد .

-المستوى الصحي والتعليمي للفرد الذي ينجز العمل بالإضافة إلى المهارة الفنية و الخبرة المكتسبة للفرد القائم بالعمل.

-كمية ونوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمل، نوعية العلاقات الإنسانية في العمل، مستوى التنظيم و الإدارة في العمل. [1]

[1] علي جدور الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الأردن، ط1،2010، ص ص42-43.

ثانيا:تأثير رأس المال

إن رأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة "التكوين الرأسمالي"، وبالتالي فإن التكوين الرأسمالي هو عملية تراكمية، تضاف من سنة لأخرى وهي تكشف عن معنى الاستثمار، فالاستثمار في النهاية لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت وبالتالي فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي، حيث يعبر عن الزيادة في رأس مال المجتمع، ويتمثل هذا الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام. عما كانت عليه في بداية العام، أي أن الاستثمار يمثل في النهاية مقدار الإضافة إلى رأس مال المجتمع.

وفي كل الأحوال فالتكوين الرأسمالي أو الاستثمار، هو أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي، فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي والعكس صحيح، ويتخذ التكوين الرأسمالي معيارا للتفرقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية والدول الغنية والدول الفقيرة.

ومن ناحية أخرى فإن التأثير الإيجابي للتكوين الرأسمالي أو الاستثمار أي زيادة معدل النمو الاقتصادي تأتي من منطلق أنه كلما زاد التكوين الرأسمالي كلما زادت الطاقة الإنتاجية كلما زاد الإنتاج، كلما زادت إمكانية الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير أو الحجم الكبير للإنتاج مما يؤدي إلى المزيد من التخصص و هذا يؤدي إلى المزيد من التقدم التكنولوجي مما يؤدي إلى زيادة التقدم الاقتصادي وزيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يفوق معدل النمو السكاني.[1]

ثالثا: تأثيرالتقدم التقني:

الواقع أن التقدم التقني يؤدي إلى استخدام بدائل جديدة في عمليات الإنتاج مثل استخدام مواد أولية مكان مواد أولية أخرى مما يخفض تكاليف الإنتاج .كما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات المعروفة وصنع منتجات جديدة لم تكن معروفة من قبل.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي و كلي**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 468-469.

[2] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع و دار الثقافة، الأردن، ط 1،2002 ، ص74.

إذ لم يعد خفيا على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث و التطوير. فالابتكارات العلمية الحديثة والاستثمار في تطوير التعليم و التدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد و في زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابت.[1]

رابعا:التنظيم الاقتصادي الكفء:

إن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون، مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية، مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.[2]

[1] حمداني محي الدين، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص11.

[2] شريفة عبدو، **العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية البشرية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد التنمية، كلية علوم اقتصادية التسيير وعلوم تجارية، قسم علوم التسيير، جامعة تيارت، 2016، ص 13.

المبحث الثاني: نظريات النمو

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب، وذلك مع بداية عملية التصنيع في أروبا. وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي.سوف نشير في هذا المبحث إلى النظريات والمدارس التي ركزت على عملية النمو.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو،بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من ستيوارت ميل حول الأسواق وروبرت مالتوس حول السكان، كما أبدى الكلاسيك اهتماما كبيرا لنمو الفائض الاقتصادي، فقاموا بالربط ما بين عمل الجهاز الاقتصادي في أي فترة زمنية وعملية النمو الاقتصادي على الأمد البعيد، و بذلك انصب بحثهم على جميع العوامل التي تصوروا تأثيرها الكبير على تحديد النمو في المدى البعيد.[1]

جراء ذلك أمكن لنا حصر عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو فيما يلي:

أولا: من وجهة نظر آدم سميث

لا يعتبر "سميث*"القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث أن هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع.[2]

و يعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، و تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل و بالتالي ثروة الأمة. و قد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، و من أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل و التخصص.[3]

---

[1] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص 70.

* - **آدم سميث**: عالم اقتصادي اسكتلندي، ولد في 5 جوان 1723،يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي ومن أهم آثاره كتاب "**بحث في طبيعة ثروة الأمم**" ، فهو أب الاقتصاد الحديث ومن أكثر المفكرين الاقتصاديين تأثيرا في اقتصاديات اليوم، توفي سنة 17جويلية 1790

[2] صدر الدين صوايلي، **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 31.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 56.

إذ أن تقسيم العمل لا يكون فعالا إلا إذا قام الأفراد بالادخار، ذلك أن الزيادة في الادخار ضرورية، حيث ترفع من مستوى رأس المال و بالتالي زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد.

بالإضافة إلى ما سبق يرى سميث أنه هناك عاملا آخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال ومصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفر بيئة ملائمة تسمح بدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، فيتحول بدوره إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال، فينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي، والذي يؤدي إلى الركود نظرا لتناقص المردودية في القطاع الزراعي. غير أن هذا الركود يكون مصاحبا لحالة توازن يكون فيها المجتمع، ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية.[1]

ثانيا: مفهوم دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي

يقدم "دافيد ريكاردو*"الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بالاستناد إلى أفكار "سميث" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين تكون المردودية في هذا الأخير متناقصة، حيث حسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، وباعتبار الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأس المال، يستمر الرأسماليين في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر وبالتالي تسود حالة الركود.[2]

---

[1] فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية و النمو الاقتصادي**، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985، ص ص 17-24.

* - **دافيد ريكاردو**: إقتصادي إنجليزي ولد يوم 18 أفريل 1772 في مدينة لندن، يعتبر أحد أهم أعلام التيار الكلاسيكي، ومن آثاره كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، توفي عام 1823.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الشهاب الجامعة، مصر، 1996، ص ص 57-58.

يعطي كذلك "دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية، الثقافية، الأجهزة التنظيمية في المجتمع و الاستقرار السياسي، كذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.[1]

ثالثا: روبرت مالتوس والنمو الاقتصادي

حسب نظرية "روبرت مالتوس"[*] "الشهيرة، حيث يرى بأن معدل زيادة السكان يفوق معدل زيادة الغذاء، حيث يرى بأن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية بينما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء، مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف، و يؤكد "روبرت مالتوس" بأن مسار السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال، وذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد، والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف، ورغم تحليلات واستنتاجات "روبرت مالتوس" تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا، إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة المتشائمة عند "مالتوس" لم تتحقق على

المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة، ولأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع "مالتوس" وأعلى من معدلات نمو السكان، وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة من جهة أخرى، والذي عوض عن تناقص العوائد.[2]

[1] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[*] - **توماس روبرت مالتوس**: اقتصادي و ديمغرافي انجليزي، ولد يوم 14فيفري 1766 بانجلترا، اشتهر بنظريته المعروفة "بالمالتوسية نسبة إليه والتي حاولت تفسير ظاهرة تنامي الفقرومشكلاته في العالم بتزايد عدد السكان ونموها بمعدلات تفوق معدلات نمو المحاصيل الزراعية، مما سيؤدي إلى اختلال التوازن، توفي في 29 ديسمبر 1884م.

[2] زبير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 32.

رابعا: من وجهة نظر كارل ماركس

تتلخص نظرية "كارل ماركس*"في النمو في العناصر التالية:[1]

-مفهوم فائض القيمة.

-التطور نحو الرأسمالية الاحتكارية.

-السير نحو رأسمالية الدولة

حيث يعرف "كارل ماركس " فائض القيمة الحقيقية، و فائض القيمة الكامن، و يقصد بفائض القيمة الحقيقية زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، أما فائض القيمة الكامن فهو ذلك الفائض الناتج لما يكون النظام الاقتصادي في أسمى عطائه.

يرى أن التسيير المركزي للاقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الكامن لها، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة .

وحتى تحقق الدولة أكبر فائض قيمة ممكن، فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين، وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة، وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية و هو ما يدعم هذا النظام.

كما يرى "كارل ماركس" أنه بعد هذه المرحلة يجب أن تمتص الدولة هذا الفائض الاقتصادي، حيث تنبأ "ماركس" أنه بعد المرحلة التنافسية فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي اقتضى تدخل الدولة.

والدولة بفضل نفقاتها العامة تساعد على فتح مناصب عمل جديدة و تساعد الرأسماليين من جهة أخرى، بواسطة الإنفاقات العسكرية وما تنتجه من مستعمرات تعتبر فرصة مواتية لاستثمار الفائض المحقق من طرف الرأسماليين، وحتى يحقق الرأسماليين أعلى فائض ممكن، فإنهم يستخدمون البطالة كسلاح من أجل رفع العناء عنهم، وهذا يؤدي بالمجتمع إلى الدخول في مرحلة جديدة في مراحل التطور.

* - **كارل ماركس**: فيلسوف ومفكر سياسي واقتصادي وعالم اجتماع، ولد يوم 5ماي 1818 بألمانيا، من مؤلفاته "رأس المال"وفيه يعمد إلى نقد نظريات الاقتصاد السياسي السائدة قبله، توفي عام 14 مارس 1883م.

[1] زبير ريان، نفس المرجع، ص ص 32،33.

ويقصد "كارل ماركس" التطور الراقي الذي يشمل في طياته التطور والنمو الاقتصادي، وقد أعيب على "ماركس" إهماله للطلب ودوره في تحديد القيمة واقتصاره فقط على العمل كمحدد للقيمة، كما أن واقع الدول الرأسمالية اليوم ينافي ما ذهب إليه "ماركس" من أن أجور العمال سوف تتجه إلى الانخفاض، فنجد أجور العمال تتزايد في الدول المتقدمة، و ذلك لم يؤثر على الفائض المحقق بها، بالإضافة إلى تنبؤ كارل بزوال الرأسمالية عن طريق الثروة العمالية و حلول الاشتراكية محلها كان تنبؤا عكسيا.

نقد النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية و نجمل أهم هذه الانتقادات بالآتي:[1]

1-الأرباح مصدر الادخار: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار وهذا يصبح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية. لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

2-**الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات:**يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، و كما قال"شومبير" فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

3-**قوانين غير واقعية:**إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك و التي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود ، استندت على قانون تناقص العوائد للأرض و على نظرية مالتوس في السكان، وقد قللوا من أهمية وإمكانات التقدم التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.

4-سياسة التجارة الحرة ضعيفة: يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة، و أن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو و تتحول إلى احتكارات.

5-**إهمال النظرية للقطاع العام:** يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي و خاصة في الدول النامية.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66.

6-**أهمية محدودة للتكنولوجيا**: افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

7-**تصورات خاطئة عن الأجور و الأرباح**: أظهرت التجربة العلمية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية

اهتم رواد النظرية النيوكلاسيكية بتكوين رأس المال، مركزين في ذلك على المزايا المحققة في نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث اعتبروا تراكم رأس المال و تزايد نسبة رأس المال على العمل (k/l) مصدرا هاما لتحقيق هذه المزايا، و التي تستمر حسب رأيهم حتى يتساوى عائد رأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي.

نشير هنا إلى أنه مع تطبيق قانون العوائد المتناقصة، فإن عملية التكوين الأولي لرأس المال تؤدي إلى الزيادة في معدل العائد على رأس المال، ولكن بعد ذلك يتناقص، وعندما يصل الاقتصاد إلى حالة الاستقرار أو الثبات و في غياب التقدم التكنولوجي تتوقف عملية تراكم رأس المال ويتحدد النمو.

ويمكن القول بصفة عامة أن نظرة الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي حول النمو الاقتصادي قد اعتمد على شروط عدة نذكر منها ما يلي:[1]

-توافق الاستقرار السياسي مع رغبة المجتمع في التنمية.

-ارتفاع ميل الادخار لدى السكان.

-توافر عرض العمل مقرونا بتغيرات إدارية متطورة.

-شيوع الروح التنافسية فيما بين عدد كبير من وحدات الإنتاج الملائمة لبعضها من حيث الحجم.

-قابلية موارد الإنتاج على التجزئة و الانتقال.

[1] هوشيار معروف، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 374.

-دعم آلية السوق وحرية حركات الأسعار وكفاءة تخصيص الموارد والمنتجات.

واعتمادا على هذه الشروط أكد النيوكلاسيك التصورات الآتية حول النمو والتنمية الاقتصادية:[1]

-استقرار تراكم رأس المال في عمليات الإنتاج، و لتحقيق ذلك تم الاهتمام بعلاقة الإحلال بين رأس المال والعمل، حيث يمكن للاقتصاد أن يحقق التراكم المطلوب دون الحاجة إلى زيادة حجم العمل، وذلك عن طريق تحسين التكنولوجيا.

-تكون عملية التنمية متدرجة ومستمرة ومتوافقة وهي تجري في ظروف تتسم بالتفاؤل.

-أن التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل يزيدان من عملية التراكم، إذا ما تم اعتماد نظرية التكاليف النسبية التي طورها دافيد ريكاردو.

-التأكيد على نسب مستقرة لدالة الإنتاج، حيث تتباين نسب رأس المال إلى العمل فزيادة استيعاب العمل مع مخزون معطي لرأس المال، ترتفع نسبة الناتج إلى رأس المال أي زيادة إنتاجية رأس المال، وبالتالي تقل نسبة الناتج بالنسبة للعمل.انخفاض إنتاجية العمل، وبالمقابل كلما قل استيعاب العمل مع مخزون معطى لرأس المال تنخفض إنتاجية رأس المال و ترتفع إنتاجية العمل.

-وقد بين النيوكلاسيك أن معدل تراكم رأس المال يتحدد بالسلوك الاقتصادي للعمل عند مستوى التشغيل الكامل، وهنا يستمر الشرط الكلاسيكي المسبق، والذي يتمثل في الانتقال التلقائي التام والمستمر من الموارد الاقتصادية المتاحة، ويتغير النشاط الاقتصادي خلال المنافسة التامة مع وجود أسعار مرنة للمدخلات والمخرجات، وذلك بما يتضمن توازن العرض والطلب في كافة الأسواق، حيث ترتبط الصفقة الفعلية بشرط التوازن المسبق.

المطلب الثالث: النظرية الكيترية للنمو الاقتصادي

وضع جون مينارد كيتز* (1983-1946) مجموعة من الأفكار والمبادئ الخاصة بالنمو الاقتصادي، شكلت فيما بعد العناصر الرئيسية لنظريات النمو و التنمية الاقتصادية كنظرية هارود-دومار وكثير من النظريات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي، وقد عايش كيتز فترة

[1] هوشيار معروف، نفس المرجع، ص 375.

* - **جون مينارد كيتز** : ولد في 5 جوان 1883 في كامبريدج وتوفي في 21 أفر يل 1946، اقتصادي، موظف رفيع المستوى، وكاتب بريطاني ذو شهرة عالمية. من أعماله استخلاص الاقتصاد الكيتزي، الاقتصاد الكيتزي الجديد، كان كاتبا ناجحا رغم صغر سنه، وذلك بفضل كتابه "**التوابع الاقتصادية للسلام**" الذي نشر عام 1919.

الكساد الاقتصادي الكبير (1929-1933) التي مرت بها الدول الصناعية لذا فإن معظم أفكاره جاءت من محاولات وضع الحلول المناسبة للتخلص من هذا الكساد. وأول مبدأ نادى به كينز في هذا المجال هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي، كما ركز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال الذي اعتبره" كينز "بناء على نظرية مالتوس المحرك الرئيسي لزيادة الدخل القومي مع التركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار والاستثمار بناء على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار. ونادى كينز بضرورة إعادة التوزيع العادل للدخل على أفراد المجتمع ولصالح الطبقات الفقيرة في هذا المجتمع وذلك بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الطبقات مما يعني زيادة الاستهلاك، وبالتالي زيادة الطلب الفعال الذي اعتبره كينز المحرك الرئيسي لارتفاع الدخل القومي كما ذكرنا في بداية هذا البند، وذلك على عكس ما نادت به النظرية الكلاسيكية بتوزيع الدخل لصالح الطبقات الرأسمالية الغنية في المجتمع.

ومن الأمور المهمة في نظرية كينز مناداته بتطبيق نظم تصاعدية للضرائب و تطبيق نظم للتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع.[1]

1-نموذج هارود-دومار

يقوم نموذج هارود- دومار للنمو الاقتصادي على التجارب المستمدة من الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة. ويهدف كل من هذين النموذجين إلى تحليل متطلبات النمو المستقر في الاقتصاديات المتطورة، بحيث يدرس النموذجان إمكانية الوصول إلى معدل مستقر لنمو الدخل. ويؤكدان على أهمية الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي. فيشيران إلى الطابع المزدوج للاستثمار. فمن ناحية أن الاستثمار يخلق الدخل عن طريق أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل التي تحدد بقيمة المضاعف، ومن الناحية الثانية، أن الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال زيادة حجم التجهيزات الرأسمالية ويطلق على الحالة الأولى بمفهوم"أثر الطلب" والحالة الثانية بمفهوم "أثر العرض" وتؤدي الزيادة في صافي الاستثمار إلى الزيادة في كل من الدخل الحقيقي والإنتاج، و للوصول إلى مستوى توازني للدخل عند مستوى الاستخدام التام في الفترة الطويلة لابد أن يكون التوسع في الدخل الحقيقي و الإنتاج موازيا إلى التوسع في الطاقات الإنتاجية للتجهيزات الرأسمالية و إذا لم يتحقق هذا الشرط، فإن ذلك سيؤدي إلى وجود فائض في الطاقة الإنتاجية أو إلى وجود طاقة عاطلة، مما تفرض على المنتجين تقليص حجم نفقاتهم

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

الاستثمارية.و بالتالي سيتأثر الاقتصاد بشكل سلبي، فتنخفض الدخول ومستويات التشغيل في الفترات اللاحقة و يخرج الاقتصاد عن مجرى التوازن المستقر للنمو. ولذلك فإن الحفاظ على مستوى الاستخدام التام في الفترة الطويلة يتطلب نموا متواصلا في صافي الاستثمار، إضافة إلى تحقيق نمو متواصل في الدخل بمعدل يكفي لتشغيل التجهيزات الرأسمالية بكامل طاقاتها، ويعبر عن هذه الحالة بمفهوم "معدل النمو المرغوب " أو "معدل النمو بالطاقة الكاملة".[1]

-والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج ($\Delta y/y$) يعتمد على الميل الحدي للادخار ورمزه ($\Delta s/\Delta y$) وكذلك معامل رأس المال /الناتج ورمزها (k/y) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي: $\frac{\Delta s}{\Delta y} = \frac{s}{y} = s$ حيث أن(s) هي معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي: s=i وبذلك فإن: i=i/y

حيث (i) هي معدل الاستثمار، وان الاستثمار(i) هو التغير الذي يحصل في خزينة رأس المال أي أن: $i=\Delta k$

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج يساوي(k) أي أن: $\frac{\Delta k}{\Delta y} = k = i/\Delta y$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على: $\Delta y = i/k$

وبقسمة طرفي المعادلة على y نحصل على: $\frac{\Delta y}{y} = \frac{i}{y}/k$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار(أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل الآتي: g=s/k حيث أن : g تمثل معدل نمو الناتج.

S=معدل الادخار.

K=المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج. ومن المعادلة المذكورة فإن معدل الادخار

[1] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2011، ص ص89، 90.

يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال/الناتج ومعدل نمو الناتج، إذا كان على النمو أن يكون مستقرا. ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخار في الدخل القومي، أو بتخفيض معامل رأس المال/الناتج(أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال).[1]

المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة.

إن الوهم الذي تخلل النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بفرض النمو الاقتصادي هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع ازدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخليGNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ، لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو GNPومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية ل(سولو) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناء عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا. [2]

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها نموذج **بول رومر** و**روبرت لوكاس** سنة1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة: غريك مانكي، **ديفيد رومر** و**دفيدويل**1992 فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركز على أهمية

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص75، 76.

[2] فارس رشيد البيابي، **مفاهيم واتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية في الوطن العربي**، السواقي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 78.

التقدم التقني، في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية. [1]

[1] **www.alukah.net**,19/03/2017, 19 :25 .

المبحث الثالث:السياسة المالية و علاقتها بالنمو الاقتصادي.

تعتبر السياسة المالية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد حظيت السياسة المالية بمكانة معتبرة نظرا لمدى تأثيرها على الاقتصاد خلال مختلف المراحل التي تمر بها الدورة الاقتصادية، وتعد سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية من أهم محاور السياسة المالية والمستعملة لإدارة الطلب الكلي وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي تعود إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

المطلب الأول: علاقة سياسة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي.

يستند التحليل الكينزي في إظهار العلاقة بين التغيرات في الطلب و الناتج إلى آلية المضاعف، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في إظهار مدى فعالية أدوات السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي، ويدور حول هذه الآلية الكثير من الجدل و التضارب، وذلك فيما يخص قيمة المضاعف وطبيعته إن كان إيجابيا أم سلبيا، ويبرز أثر الإزاحة كأحد أهم المؤثرات السلبية على قيمة المضاعف.[1]

أولا: مضاعف الإنفاق العام وأثر الإزاحة.

1/مضاعف الإنفاق العام:

المضاعف بأنه ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي حيث يكون الإنفاق الاستهلاكي أساس عملية المضاعف، ونتيجة لذلك فإن كينز يربط حجم المضاعف بالدوافع النفسية للأفراد و التي تؤثر على حجم استهلاكهم ومن هذا المنطلق فإن النفاق الحكومي يشير إلى ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير الإنفاق العام، وحسب كينز فإن الميل الحدي للاستهلاك هو الذي يؤثر بشكل كبير على حجم المضاعف، فهو يشير إلى نسبة الزيادة في الاستهلاك نتيجة الزيادة في الدخل، وبالتالي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك كلما زادت قيمة المضاعف و يشير كينز إلى أن الاستهلاك هو دالة في الدخل الجاري المتاح.[2]

[1] بودخدح كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010، ص 142.

[2] بودخدخ كريم، نفس المرجع، ص ص 145،144.

2/أثر الإزاحة:

يقصد بأثر الإزاحة إبعاد و إقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، والفكرة الرئيسية التي تفسر هذا التعريف هي مشكلة ندرة الموارد، إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة.

وحسب النظرية الكيترية فإن الزيادة في الإنفاق الهام قصد تحفيز الاقتصاد تؤدي إلى الحد من البطالة وجعل المستهلكين يشعرون بارتفاع دخولهم وكنتيجة لذلك يرتفع الطلب على النقود بشكل يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة و من ثم ينخفض الاستثمار مشكلا ما يسمى بأثر الإزاحة. ويعتبر أثر الإزاحة أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي اقتصاد ما بحيث يؤدي هذا الأثر بدوره إلى انخفاض الناتج الوطني وذلك بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.[1]

ثانيا: تكلفة التمويل

إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك، لكن كل الخيارات المطروحة لتمويل تلك الزيادة لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار ومن ثم انخفاض الاستثمار بشكل يوحي إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد، كما أن اللجوء إلى الاقتراض يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة و إزاحة القطاع الخاص، أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم و بالتالي فإن أول هاجس تواجهه الزيادة في الإنفاق العام هو مصدر التمويل الذي يطرح آثارا سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه.[2]

ثالثا: تكاليف الإعانات

تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي، إذ أن إعانات الفيضانات والزلازل مثلا تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين وتطوير نوعية البنايات والطرق، حيث أن نفسية الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا

[1] بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 155،156.

[2] لامي محمد، **دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 79.

تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها وهذا ما يؤدي إلى سلبية ذلك النوع من الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.[1]

وبالتالي تعتبر كل من الإزاحة وتكلفة التمويل وتكاليف الإعانات من أهم الأسباب المؤدية إلى وجود العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

-العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي

يؤكد ram بأن القطاع العام له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف الناتج الوطني على أنه مجموعة الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص، كما أن axhaur يشير إلى أن الإنفاق العام بالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج الوطني، أما alexion فقد أكد على أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، و هو بذلك يوافق ما جاء من قبل axhaur .

ومن جهة أخرى فإن عديد الاقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام. حيث يشير chehy إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج الوطني لا يتجاوز15% أما إذا تجاوز 15% فإن ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي.[2]

المطلب الثاني: علاقة السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي

تعتبر السياسة الضريبية أداة من أدوات السياسة المالية، إذ تصمم السياسة الضريبية عادة من أجل تحقيق هدف النمو الاقتصادي، وتصمم أيضا من أجل تحقيق أهداف الدولة المختلفة كتغذية الخزينة العمومية وإشباع حاجات ورغبات الأفراد المتعددة .

أولا: معدل تكوين رأس المال

يظهر ذلك من خلال تأثير السياسة الضريبية في كل من معدل المدخرات أو حجم الاستثمار الخاص أو في كليهما، فعندئذ تؤدي الضرائب إلى زيادة معدل المدخرات (نتيجة زيادة الضرائب على الإنفاق) فإن هذا يؤدي إلى زيادة معدل تكوين رأس المال، وعلى العكس إذا أدت الضرائب إلى تخفيض

[1] لامي محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 79.
[2] لامي محمد، نفس المرجع ، ص 81.

معدل المدخرات (نتيجة فرض الضرائب التصاعدية على عوائد التملك مثلا) فإن هذا يقلل من معدل تكوين رأس المال وفي هذا المجال يفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيما يتعلق بتكوين رأس المال.

1/الضرائب المباشرة

يمكن استخدام الحوافز الضريبية خاصة ما يتعلق منها بما يسمى معجل الاستهلاك والمنح الاستثمارية و يلاحظ أن هذا الحافز الضريبي(الاستهلاك المعجل يدخل مباشرة في مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية أي عند دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة) لأن القائمين على الاستثمارات الجديدة يقارنون بين معدل العائد الداخلي وتكلفة اقتراض رأس المال اللازم للمشروع، ويتخذون القرار بالاستثمار عند زيادة المعدل الأول عن المعدل الثاني.

2/الضرائب غير المباشرة

تخفض هذه الضرائب الإنفاق الاستهلاكي على السلع و الخدمات خاصة إذا كانت هذه الأخيرة شائعة الاستعمال ذات المرونة السعرية المنخفضة للطلب عليها، و تصيب ذوي الدخول المحدودة بدرجة أكبر من أصحاب الدخول المرتفعة، كما أن الضرائب بطبيعتها ضرائب غير تصاعدية على الدخل وإنما ترتبط بمستوى الاستهلاك و هذا يعني أن عبئها على المدخرات يكون منخفضا مقارنة بضرائب دخل ذات حصيلة مساوية.[1]

ثانيا: الزيادات في كمية ونوعية عناصر الإنتاج الأخرى

تشمل هذه الزيادات ما يلي:[2]

1/ الموارد الطبيعية:

تتمثل في اكتشاف وتطوير مصادر المواد الخام الجديدة لتسمح بزيادة الإنتاج لكل نسمة.

[1] المرسى السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، مصر، 1998، ص ص 22، 23.

[2] حاجي حميدة، **السياسة الضريبية ودورها في تفعيل النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية علوم اقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة تيارت، 2015، ص ص 50،51.

2/ عرض العمل:

تؤثر الضرائب في العرض الكلي من ساعات العمل وفي العرض النسبي من أنواع ومستويات العمل المختلفة، ويظهر التأثير الأولي من خلال أثر الدخل وأثر الإحلال فيشجع أثر الدخل الأفراد على زيادة ساعات عملهم لتعويض النقص في الدخل بسبب الضريبة، بينما يشجع أثر الإحلال الأفراد على تخفيض ساعات عملهم انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لوقت الفراغ، والأثر الصافي لزيادة ضرائب الدخل لا يمكن الوصول إليه نظريا، وإنما يتطلب دراسة كل حالة على حدة أو وضع بعض القروض التي تساعدنا في استنتاج الأثر الصافي للضريبة على عرض العمل.

3/نوعية العمل و المهارة التنظيمية:

قد يؤثر الهيكل الضريبي على مدى الرغبة أو مقدرة الأفراد للحصول على التعليم والتدريب الإضافي لهم ولأولادهم وأيضا للموظفين و لرجال الأعمال فيما يتصل بتدريب العاملين الجدد، كما أن هيكل الضريبة ومعدلاتها تؤثر في رغبة الخبراء الأجانب للانتقال خارج الوطن، وأخيرا فإن الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات الاستهلاكية الضرورية للصحة والطاقة ستؤدي بدورها إلى تخفيض كفاءة نوعية قوة العمل.

4/ الموارد الاقتصادية:

إن إدارة النظام الضريبي في أي مجتمع من المجتمعات يحتاج إلى موارد اقتصادية من أماكن وأوراق ووسائل اتصال ومواصلات وخبرات من العاملين، يعني هذا أنه كلما انخفضت حجم الكفاءات والموارد الاقتصادية اللازمة لإدارة النظام الضريبي، كلما أدى ذلك إلى توفر كفاءات وموارد أكثر لزيادة الإنتاج القومي ولتحقيق معدلات أكبر من التنمية الاقتصادية، هنا نجد أن إدارة الضرائب غير المباشرة تكون عادة أكثر سهولة و تحتاج لأعداد أقل من الكفاءات بالمقارنة مع احتياجات الضرائب المباشرة و في كثير من الأحيان تستطيع إدارة الضرائب أن تكلف أفراد آخرين من غير موظفي الضرائب في ربط و تحصيل الضرائب.

ثالثا: التطور التكنولوجي و البيئة العامة:

1/ التطور التكنولوجي:

من المعروف أن تكوين رأس المال يتضمن جانبا من التطور التكنولوجي ولما كان رأس المال في الدول المتخلفة قد تم إستراده من الخارج (تكنولوجي مستورد) فإنه من المتوقع أن لا يؤثر تكوين رأس

المال بصورة هامة على التطور التكنولوجي كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا حيث تؤثر التطورات في تكوين رأس المال على التطور التكنولوجي، وعلى أي حال فإن التعليم والتدريب قد يلعب دورا رئيسيا في إدخال تكنولوجيا جديدة في الدول المتقدمة والمتخلفة اقتصاديا على السواء.

ومن هنا يمكن للضرائب أن تؤثر في سرعة التطور التكنولوجي من خلال تفضيل طرق إنتاجية معينة على أخرى، كما أن تقييد تكوين رأس المال بها يقلل من سرعة التطور التكنولوجي مرة أخرى هذا بالنسبة للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول المتخلفة حيث تستورد التقنية، فإن الضرائب لا تؤثر بصورة محسوسة على حجم النشاط البحثي بالمقارنة مع مايحدث في الدول المتقدمة.[1]

2-البيئة العامة:

يتأثر النمو الاقتصادي بالتغيرات في البيئة والتي تشمل على اتجاهات الأفراد العرف التقليدي المعيق للنمو ، و أيضا تنظيم الأسواق، الإطار القانوني، العلاقات العائلية، العلاقة بين مجمعات المصالح في المجتمع.

وهنا قد توثر الضرائب بصورة هامة في القيم و العادات و أنماط السلوك في المجتمع، فمثلا إذا كان ينبغي على الزراعيين دفع الضرائب نقدا، فإنها تدفعهم إلى بيع منتجاتهم و التحول نحو الزراعة التجارية، أما إذا فرضت الضريبة على الرؤوس (بالنسبة للماشية) فإن ذلك يدفع القبائل الرحل لتسويق منتجاتها. وهنا نجد الضرائب المباشرة أكثر فعالية من الضرائب غير المباشرة لتوفير البيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية، وذلك لأن الضرائب المباشرة يمكن أن تكيف وفقا للظروف الشخصية للممولين.[2]

المطلب الثالث: العلاقة بين سياسة الميزانية و النمو الاقتصادي.

سنقوم بدراسة العلاقة القائمة بين السياسة الميزانية و النمو الاقتصادي من وجهة نظر كفاءة التخصيص، الاستقرار.

أولا: كفاءة التخصيص:

تعتبر سياسة الميزانية متغير آخر للسياسة المالية و الذي قد تكون له آثار على النمو، و تتمثل سياسة الميزانية في حجم الإيرادات العامة نسبة إلى حجم النفقات العامة و الذي يمثل التوازن في

[1] المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-34.

[2] حاجي حميدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 51،52.

الميزانية، فهذا الأخير قد تكون له آثار على النمو والتي تكون منفصلة عن تلك المتعلقة بالمستوى المطلق سواء للضرائب أو الإنفاق العام.

-أحد أنواع هذا التأثير ينبع من آثار إختلالات الميزانية على الاستقرار، ونوع آخر يرتبط بالاستجابة السلوكية المحتملة في القطاع الخاص الناجمة عن مثل هذه الاختلالات، إذا اعتبر القطاع الخاص العجز في الميزانية (حتى إذا تم تمويله بواسطة القروض العامة).

ببساطة على أنه ضرائب مؤجلة، على سبيل المثال، فإنه قد يختار زيادة مدخراته الخاصة لموازنة أو تحييد أثر نقص الادخار العام، مما يؤدي بالتالي إلى عدم تغير مستوى الادخار الوطني، وفي المقابل قد لا ينتج عن العجز في الميزانية، أي استجابة في ادخار القطاع الخاص.

-وفي مثل هذه الحالة، سينخفض الادخار الوطني، مما سيعيق أو يعرقل النمو.[1]

-إن مسألة ما إذا كان هناك حياد بين التمويل بالاقتراض و التمويل بالضرائب كانت تشكل محور العديد من البحوث التي أجريت مؤخرا، يشار إلى هذا الحياد عادة باسم التكافؤ الريكاردي.[2]

-وهناك شرط أساسي لتحقيق مبدأ الحياد، وهو أنه عندما تكون آفاق التخطيط للأعوان الاقتصادية محدودة، تحدث تحويلات خاصة فعالة مثل:(الهدايا و الوصايا) بين الأجيال وهكذا فإن عبء الضرائب الضمني ينقص الادخار العام (ظهور العجز العام نتيجة الإفراط في الإنفاق العام) على الأجيال المستقبلية فيتم تجاهله من قبل الجيل الحالي.

وتجدر الإشارة إلى أن الحياد الصارم سيتوقف كذلك على غياب مجموعة من العوامل الأخرى مثل التشوهات الضريبية، حالة عدم اليقين بالنسبة للدخل، وأسواق الائتمان غير التامة.

كما هو الحال بالنسبة لآثار الضرائب والإنفاق العام على النمو، فإن الأدلة التجريبية حول حيادية الديون هي مختلطة، و في صدد التكافؤ الريكاردي ركزت الدراسات القياسية أساسا على أثر عجز الميزانية على متغير واحد أو أكثر من المتغيرات الثلاثة التالية: الاستهلاك ، الادخار الخاص، التحويلات بين الأجيال وأسعار الفائدة.

---

[1] معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم تجارية، جامعة تلمسان، 2015، ص ص 211، 212.

[2]jame M.bouchanan, public principles of public debt : debence and restetemet R.D. jruvin, homewood illinois, 1958,pp,25,26.

وعموما فإن الأدبيات القياسية و خاصة تلك التي تستخدم نماذج البيانات المقطعية تشير إلى أن استجابة ادخار القطاع الخاص لانعدام أو نقص الادخار العام (العجز في الميزانية) لا تؤدي تماما إلى موازنة أو إزالة مفعول هذا الأخير. كما أن الاختبارات المباشرة لأثر العجز في الميزانية على النمو تم إجراؤها مؤخرا من قبل عدد من الدارسين.

وجد Easterly و Robelo سنة(1993) أن العلاقة بين عجز الميزانية والنمو هي سلبية ومعنوية في حين أن Martin و Fardmanesh عام (1990) قد توصلا إلى وجودعلاقة سلبية ومعنوية فقط بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل، ومن جهة أخرى، وجد Levine و Ronelt سنة(1992) علاقة ضعيفة بين هذين المتغيرين[1].

ثانيا: الاستقرار

يتم الافتراض هنا أن التمويل النقدي لاختلالات الميزانية غير متاحة، في مثل هذه الحالة، تطور الدين العام الحقيقي يسيطر عليه كليا مسار اختلالات الميزانية الحقيقية المتراكمة عبر الزمن، إذا كان الاقتصاد كفء ديناميكيا (أي أن معدل الفائدة الحقيقي الطويل الأجل لهذا الاقتصاد يتجاوز معدل نموه الطويل الأجل)

وأن الدولة لديها ملاءة (أي قادرة على السداد)، فإن أي مديونية لها يجب أن يتم القضاء عليها في نهاية الأمر من خلال سياسة ميزانية ملائمة و التي من شأنها أن تجعل القيمة الحالية لرصيد الدين العام في زمن ما في المستقبل (والذي يمكن أن يكون ما لا نهاية) مساويا للصفر.

مضمون هام لشرط الملاءة لتسيير الميزانية هو أن الدولة ستكون ملزمة بمراكمة أو تحصيل مستوى كاف من فوائض الميزانية الصافية الأولية (من حيث القيمة الحالية عبر الزمن لتسديد دينها الأولي، هذا المعنى الضمني بدوره يوفر الأساس أو القاعدة الطبيعية لتقييم فيما إذا كانت سياسة الميزانية الحالية إذا تم المحافظة عليها مستدامة، و إذا لم يكن ذلك، فإلى أي حد يجب رفع معدلات الضرائب (من أجل مستوى معين من الإنفاق العام) لضمان ملاءة الدولة.

-أهمية استدامة السياسة المالية بالنسبة للنمو تضم جانبين رئيسيين، فإذا تم اعتبار السياسة المالية غير مستدامة، فإنه من المتوقع أن يحدث تغير سواء في نظام سياسة الضرائب أو سياسة الإنفاق العام أو سيتم اللجوء إلى التمويل النقدي.

[1] معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص 212.

إن إحداث تغير في النظام سوف يزيد من حالة عدم اليقين (عدم التأكد) بالنسبة للسياسة المالية أما التمويل النقدي من شأنه أن يؤدي إلى ظهور التضخم، والذي يثير قضية عامة بخصوص الآثار المحتملة للتضخم على النمو.[1]

[1] معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص 214.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه توسع قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال الزمن، حيث أن هذا التوسع في الإنتاج يكون نابعا من الزيادة في الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال والقدم التكنولوجي، كما هناك 3 مقاييس يمكن بواسطتها قياس درجة النمو الاقتصادي في الدولة هي معايير الدخل، معايير اجتماعية، معايير هيكلية، و يعتبر المقياس الأفضل للإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي

أما بالنسبة للنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي فهي أيضا خضعت لظروف الزمان والمكان ومتطلبات تحقيق التنمية، ومن أهم النظريات التي فسرت النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، هي النظرية الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية بعد ذلك النظرية الكينزية وأخيرا نظرية النمو الحديثة.

يمكن توضيح العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية، حيث أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي قد تكون سالبة ومن الأسباب المؤدية إلى ذلك أثر الإزاحة وتكلفة التمويل وتكاليف الإعانات ...الخ، كما قد تكون هذه العلاقة موجبة، كما تساهم الضرائب في إعادة توزيع الدخل و بما يكفل في تحسين أوضاع أصحاب فئات الدخل المنخفض، أما عن علاقة سياسة الميزانية بالنمو الاقتصادي لم تكن بارزة و واضحة

الفصل الثالث

السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيـــد:

منذ الاستقلال والجزائر تسعى إلى تحسين وضعية مؤشرات الاقتصاد الوطني، والخروج من دائرة التخلف، ولذلك تبنت مجموعة من الإصلاحات منها إصلاح النظام الضريبي بغية تفعيل هذا النظام ورفع مردود يته المالية إضافة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة أساسا في تشجيع الاستثمارات ورفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات وكذا رفع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، والتخفيف من حدة البطالة.

مع بداية الألفية الثالثة قامت الجزائر بإتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في النفقات العامة، تجسدت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وقد رصد لتلك المشاريع أموال ضخمة لتحقيق تنمية مستدامة في البلاد.وانطلاقا مما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: السياسة الإنفاقية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: السياسة الضريبية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث: سياسة الموازنة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: السياسة الإنفاقية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2002-2015.

لقد اعتمدت سياسة النفقات العامة كأداة للسياسة المالية في الجزائر منذ عام 2001 وحتى الوقت الحاضر، والتي استهدفت من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي وبالتالي خلق الشروط الموضوعية للنمو وتدعيمه ومن ثم توطيده، وفي ذلك سير على منهج التحليل المالي للفكر الكيتزي، نظرا للدور الهام الذي وجب على الدولة أن تراعيه في النشاط الاقتصادي، خاصة في ظل أوضاع الركود والأزمات الاقتصادية والمالية، إضافة إلى الظروف الداخلية والخارجية التي تمر بها الدولة.

وعليه سنحاول في هذا المبحث التعرف على مختلف البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر من سنة 2001 إلى 2014 وكذا تطور النفقات والنمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام) خلال الفترة (2002-2015).

المطلب الأول: المخططات التنموية في الجزائر.

أدى انتعاش أسعار البترول في السوق الدولية إلى ارتفاع الناتج المحلي الخام الذي وصل لحدود 3% سنة 2000، كما ارتفع احتياطي الصرف إلى11.9 مليار دولار هذا ما جعل الجزائر تعود مجددا لوضع مخططات تنموية وكانت البداية بتطبيق المخطط الثلاثي الذي عرف بمخطط الإنعاش الاقتصادي، المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والمخطط الخماسي.

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

تم اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001، رصدت له مبلغ مالي قدر ب7مليار دولار، أي ما يعادل 525مليار دينار، حيث تم تخصيص أكبر نسبة من برنامج الإنعاش الاقتصادي لقطاع الأشغال الكبرى بنسبة 40% و هذا لكونه قادرا على استيعاب نسبة معتبرة من البطالين كما أنه يعمل على تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تحسين البنية التحتية. كما تم الأخذ بعين الاعتبار القطاع الفلاحي الذي خصص له 12.4% من برنامج الإنعاش الاقتصادي بهدف دعم و تشجيع هذا القطاع الذي يلعب دورا بارزا في توفير مناصب الشغل. و اهتم البرنامج بتنمية الموارد البشرية عن طريق بناء

المؤسسات الصحية و التربوية لتخفيف الاكتظاظ في الأقسام و الرفع من معدلات التمدرس خاصة في المناطق النائية.[1]

1-أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي:

لقد جيء هذا البرنامج لتحقيق عدة أهداف ألا و هي:[2]

-تحسين أداء مستوى النمو.

-القضاء على الفقر و الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين.

-تدعيم البنى التحتية.

-تحسين و ترقية تنافسية المؤسسات و محاربة البطالة.

2-نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي:

تميزت السنوات من 2001إلى 2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية و تجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة نذكر منها:[3]

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق الحكومي.

- نمو مستمر يساوي في المتوسط-نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طول سنوات تطبيق البرنامج بنسبة 6.8 % في سنة 2003.

- تراجع البطالة من معدل يفوق 29% إلى 24% .

- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة كما حققت الجزائر على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية تطورا ملحوظا، ففي سنة 2003 بلغ النمو الاقتصادي 6.8 % واحتياطي الصرف32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة وبالمقابل ديون الجزائر

---

[1] حمزة شودار و بالرقي تيجاني، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014** ، أبحاث المؤتمر الدولي، الجزء الثاني، جامعة سطيف، 2013/3/1، ص ص 4، 5.

[2] حمزة شودار و بالرقي تيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010، ص 204، 205.

الخارجية انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1.059 مليار دينار جزائري في سنة 1999 إلى 911 مليار دينار جزائري سنة 2003.

ثانيا:برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

تتمة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، خصصت الحكومة الجزائرية برنامجا تكميليا تمثل أساسا في برنامج دعم النمو الاقتصادي. وقد خصص لهذا البرنامج مبلغا إجماليا قدر ب 4202.7 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة الممتدة من 2005 إلى 2009 وأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، السكن، قطاع النقل، إمداد الأرياف بالكهرباء و الغاز، تطوير الزراعة و دعمها.[1]

1-أهداف البرنامج:

تتميز أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج الإنعاش، كونها مقيدة بأرقام محددة. وبآجال ترتبط بعمر البرنامج و من أهم هذه الأهداف نذكر:[2]

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة.

- توفير مليوني منصب شغل جديدة، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.

- إنشاء 150000 محل تجاري بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية، عبر التراب الوطني.

- إنشاء 100000 مؤسسة اقتصادية جديدة.

- توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج.

2-نتائج برنامج دعم النمو الاقتصادي:

من أهم نتائج البرنامج ما يلي:[3]

- الخروج النهائي من المديونية، فقد بلغ الدين العمومي الخارجي 480 مليون دولار فقط.أي أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية 2009/12/31.

---

[1] بوبطانة فاطمة، **أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تيارت، 2013، ص 39.

[2] عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الواقع و الآفاق)**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 245، 246.

[3] بوبطانة فاطمة، نفس المرجع، ص ص 55، 56.

- تراجع نسبة البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2 % خلال سنة 2009 و هذا راجع إلى مناصب الشغل المستحدثة.

- تشير إحصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة برنامج دعم النمو قد سمحت بإنجاز 1045269 سكن و ذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون عبر مختلف الولايات.

- قفز الغلاف المالي الموجه لمصالح الصحة من 60 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى حدود 200 مليار مع نهاية 2009، مما ساعد كثيرا في تحسين مؤشرات الصحة العمومية.

- في مجال التنمية البشرية تم تحقيق تطور ملحوظ في المؤشرات البيداغوجية لقطاع التربية الوطنية، التعليم العالي و التكوين المهني و هذا راجع إلى تطور الأغلفة المالية لهذه القطاعات.

- تجاوز الاستثمار العمومي 17% بالنسبة للناتج الخام خلال الفترة (2005-2009) و هو إذا ما تم مقارنته بالدول المتخلفة و حتى المصدرة للبترول.

- أما القطاع الصناعي فقد حقق نتائج ضعيفة (5% كمتوسط) بشقيه العام و الخاص منذ سنة 2000. كما جاء في المرتبة الأخيرة من حيث خلق الثروة بنسبة5.3 % فقط من إجمالي القيمة المضافة وهذا راجع إلى معاناة القطاع الخاص من صعوبات مالية في أغلب الأحيان، بالإضافة إلى مشكلة الاقتصاد الموازي والمنافسة المتزايدة للمنتجات الأجنبية وتنامي تفكك التعريفة الجمركية.

ثالثا: مخطط توطيد النمو الاقتصادي(2010-2015)

تم الإعلان عن إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو ما يعرف بالبرنامج الخماسي من قبل الرئاسة الجزائرية في الفترة مابين 2010-2014 ويأتي هذا البرنامج بعد انتهاء المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي السابق 2005-2009 وتبلغ تكلفته الإجمالية 286 مليار دولار، ويتضمن عددا هائلا من المشاريع في ميادين البنية التحتية والتعليم والصحة والسكن إلى غير ذلك ، ونظرا لضخامة الاستثمارات المعلق عليها في هذا المخطط.[1]

1-أهداف مخطط توطيد النمو الاقتصادي:

يهدف هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي: [2]

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 21.

[2] بلهزيل أنيسة و بركات داودية، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم تجارية، جامعة تيارت، 2016، ص 37.

- القضاء على البطالة من خلال خلق ثلاثة ملايين منصب عمل.

- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.

- تحسين الظروف المعيشية في العالم الريفي.

- تحسين المحيط المالي.

- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه الإداري والقضائي والقانوني للمؤسسة.

- تثمين السياحة والصناعة التقليدية.

- تثمين الموارد الطاقوية .

- مواصلة التجميد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.

2-نتائج مخطط توطيد النمو الاقتصادي:

في إطار مخطط توطيد النمو الاقتصادي تم تجسيد سياسة التجديد الفلاحي والريفي الذي يرمي إلى تحقيق النتائج التالية:[1]

- تحسين نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الوسط.

- الرفع من الإنتاج الوطني وتحسين اندماجه عبر تكثيف فروع الإنتاج ذات الاستهلاك الواسع واستخدام أوسع المخصبات وتطوير البيوت البلاستيكية.

- تطوير أنظمة الضبط وحماية مداخيل الفلاحين.

- دعم إنجاز مخازن حبوب جديدة.

- تعزيز التنمية المستديمة والمتوازنة للأقاليم الريفية وتحسين الظروف المعيشية لسكانها عبر الشروع في إنجاز 102000 مشروعا جواري للتنمية المدمجة على مستوى 2174 منطقة فضلا عن ذلك فإن إجراءات دعم تكثيف الفروع ستساعد على تطوير الصناعة، الفلاحة، وبروز شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج المكونات والخدمات الفلاحية وذلك من أجل الاستجابة للاحتياجات الكبرى التي سيوفرها البرنامج.

[1] بلهزيل أنيسة و بركات داودية، مرجع سبق ذكره، ص ص 90،91.

– توفير المكننة آلية تؤدي إلى فلاحة عصرية حول المستثمرات الفلاحية التي تتحكم في التقنيات المبتكرة.

– مواصلة برنامج حماية الأراضي الفلاحية من خلال مكافحة التصحر وتهيئة الأحواض المنحدرة وتعزيز أعمال التشجير و حماية الأنظمة الايكولوجية في إطار سياسة التجديد الريفي.

المطلب الثاني:تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين:نفقات التسيير، نفقات التجهيز. وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقه الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

أولا: نفقات التسيير

1– تعريف نفقات التسيير:

هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة العتاد، المعدات والأدوات ...الخ. و هي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية.و تظهر ميزانية التسيير في قانون المالية بالجدول ب، بحيث تظهر الدوائر الوزارية والاعتمادات المخصصة لها بالمقابل أما التكاليف المشتركة فهي نفقات مشتركة ما بين الوزارات.[1]

2–تقسيم نفقات التسيير:

حسب المادة 24 من قانون 84–17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:[2]

ا– أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات :

يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

[1] العمرية لعجال و محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد05، ديسمبر 2016، ص 204.

[2] محمد الطيب ذهب، دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، 2015، ص ص 51، 52.

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

- الدين الداخلي – ديون عائمة(فوائد سندات الخزينة).

- الدين الخارجي.

- ضمانات (من أجل القروض و التسبيقات المبرمة من هدف الجماعات و المؤسسات العمومية).

- نفقات محسومة من الإيرادات(تعويض عن منتوجات مختلفة).

ب-تخصيصات السلطة العمومية:

تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية و غيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري ...الخ، و هذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج-النفقات الخاصة بوسائل المصالح:

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

- المستخدمين – مرتبات العمل

- المستخدمين – المنح و المعاشات

- المستخدمين- النفقات الاجتماعية

- معدات تسيير المصالح

- أشغال الصيانة

- إعانات التسيير

- نفقات مختلفة

د-التدخلات العمومية:

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تنقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية و الإدارية (إعانات للجماعات المحلية)
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)
- النشاط الثقافي و التربوي (منح دراسية)
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية و الاقتصادية)
- النشاط الاجتماعي (المساعدات و التضامن)
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات ...الخ)

ثانيا: نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)

إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات فان نفقات التجهيز أو الاستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، مثل الزراعة والصناعة، الأشغال والبناء، النقل والسياحة.

قائمة ميزانية نفقات الاستثمار والتجهيز وتمثل الوثيقة الأساسية للميزانية لعمليات التجهيز والاستثمار، ولا يمكن لأية عملية أن تنجز إلا إذا كانت مسجلة وتجدر الإشارة إلى أنه تختلف الاعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير عن تلك التي تخصص لسد نفقات الاستثمار حيث تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة.[1]

ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي:[2]

1- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة .

2- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة .

3- النفقات الأخرى برأس المال .

ويسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري، حيث نميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال لهذا يمكننا عد وملاحظة القطاعات التالية: المحروقات، الصناعات المصنعة، المناجم والطاقة، الفلاحة و الري، الخدمات المنتجة، المنشئات الأساسية الاقتصادية و الإدارية، التربية والتكوين، المنشئات الأساسية الاجتماعية والثقافية،

[1] علي زعدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 34، 35.

[2] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 86.

السكن و المخططات البلدية للتنمية .و يتوزع القطاع إلى قطاع فرعي الذي يتجزأ بدوره إلى أنشطة محددة، هذه الأخيرة تعتبر ميدانا ضمن الاقتصاد الوطني يمكن تشخيصه حيث يتميز بخصائص ويمكن تعيينه بدقة ويخضع توزيع الاعتمادات على الفروع و الأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي.[1]

المطلب الثالث: تحليل تطور النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر 2002 – 2015.

أولا: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز

الجدول رقم01: يمثل تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الوحدة: مليار دج

	النفقات العامة	
السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2002	1 097,70	516,5
2003	1 122,70	638
2004	1 250,80	806,9
2005	1 245,10	1 015,10
2006	1 437,80	1 434,60
2007	1 674,00	1 973,20
2008	2 217,70	1 973,20
2009	2 300,00	1 946,30
2010	2 659,00	1 807,80
2011	3 797,20	1 934,50
2012	4 216,11	2 739,06
2013	5 138,72	3 120,78
2014	6 332,70	3 752,97
2015	7 553,55	4 628,57

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات، www.ONS.dz

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، نفس المرجع، ص 69.

الشكل1: تطور نفقات التسيير والتجهيز:

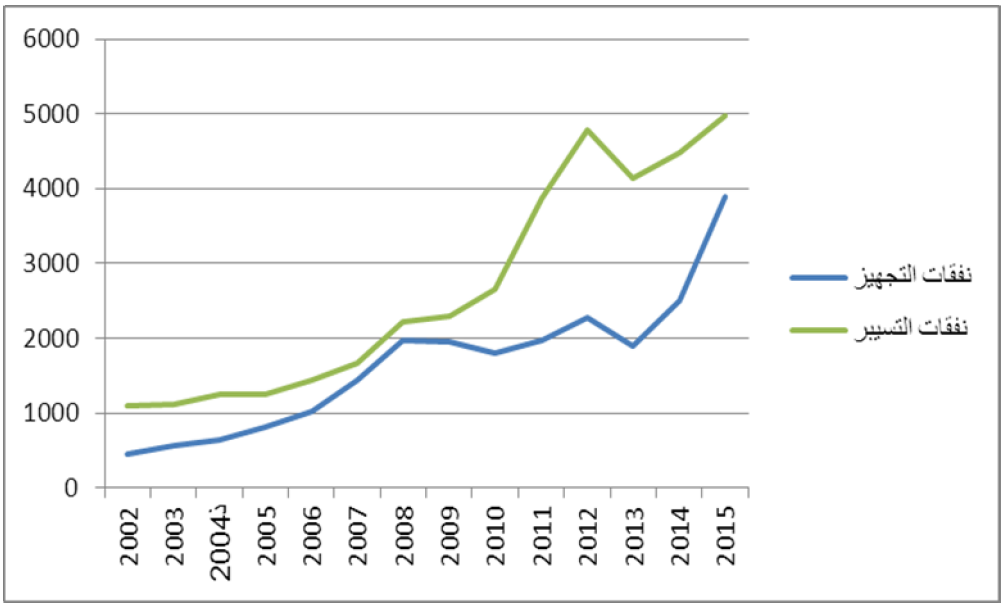

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول.

1-تحليل نفقات التسيير:

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير عرفت تطورا ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة لها 1097.7 مليار دينار وذلك سنة 2002 لتصل إلى 1674.00 مليار دينار سنة 2007 ، ثم تطورت هذه النفقات بوتيرة متسارعة خلال الفترة (2008-2015) حيث كانت في سنة 2008 حوالي 2217.70مليار دينار لتصل إلى 7553.55 مليار دينار سنة 2015 و هذا يدل على أن الجزائر تبنت سياسة إنفاقية توسعية، و تعود الزيادة في حجم هذه النفقات إلى توسع الدولة في القيام بأنشطتها المختلفة و تسيير مختلف أجهزة الدولة الإدارية و مصالحها العمومية، حيث تزايد عدد المنشآت و المرافق العمومية مما أدى إلى خلق مناصب عمل جديدة(زيادة عدد الموظفين) و بالتالي انخفاض في مستوى البطالة من 23 % سنة 2003 إلى 17.7% سنة 2004.

-كما عرف الأجر القاعدي ارتفاعا في 1جانفي 2007 إلى 15000دج بعدما كان 10000 سنة 2004 1جانفي.

-كما عرفت فترة الدراسة تطورا في المنح الاجتماعية من خلال ارتفاع نفقات المستخدمين، كما ارتفعت منح المجاهدين ب13.7 % سنة 2006 وكذا المصالح الإدارية والمستشفيات و المؤسسات

العمومية ذات الطابع الإداري بـــ12.9% إلى جانب الاهتمام بالقطاع التربوي، الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي.

2-تحليل نفقات التجهيز:

يظهر من خلال المنحنى أن نفقات التجهيز عرفت ارتفاعا متزايد خلال فترة الدراسة، حيث قدرت نفقات التجهيز 5165مليار دينار جزائري سنة 2002 لتصل إلى 8069مليار دينار جزائري سنة 2004 وهذا بسبب تبني الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي قدرت قيمة استثماراته ب525 مليار دينار جزائري من أجل تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية .

المساهمة في إنشاء مناصب شغل لاسيما في مجالي البناء و الأشغال العمومية والسكن. واستمرت الزيادة في حجم نفقات التجهيز لتصل إلى 4628.57 مليار دينار جزائري وذلك بسبب تطبيق الجزائر لمخطط تكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009) الذي خصص له مبلغا إجماليا قدر ب 4202.7 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية، لتحسين وسائل وهياكل النقل مثل مشروع الطريق السيار (شرق غرب) الذي خصص له مبلغ 600 مليار دينار جزائري.

أما خلال الفترة (2010-2014) انتهجت الجزائر برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي رصد له غلاف مالي قدر ب21.214 مليار دينار يهدف إلى تحسين ظروف معيشة السكان والتهيئة العمرانية، دعم القطاع الصناعي العمومي.

ثانيا: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2002-2015).

يعتبر الناتج الداخلي الخام أفضل مقياس لقياس النمو الاقتصادي ولذلك سنعتمد في تحليل هذا الأخير على نمو الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم 02: يمثل نمو الناتج الداخلي الخام.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	الناتج الداخلي الخام	نمو الناتج الداخلي الخام pib
2 002	4522,8	1,6
2 003	5252,3	1,7
2 004	6149,1	2,8
2 005	7562	5,9
2 006	8501,6	3,6
2 007	9352,9	2,2
2 008	11043,7	4,6
2 009	9968	7,2
2 010	11991,6	3,3
2011	14588,5	2,8
2012	16208,7	5,6
2013	16643,8	5,6
2014	17205,1	5,4
2015	18896,1	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، www,ONS.dz

الشكل 02: تطور الناتج الداخلي الخام.

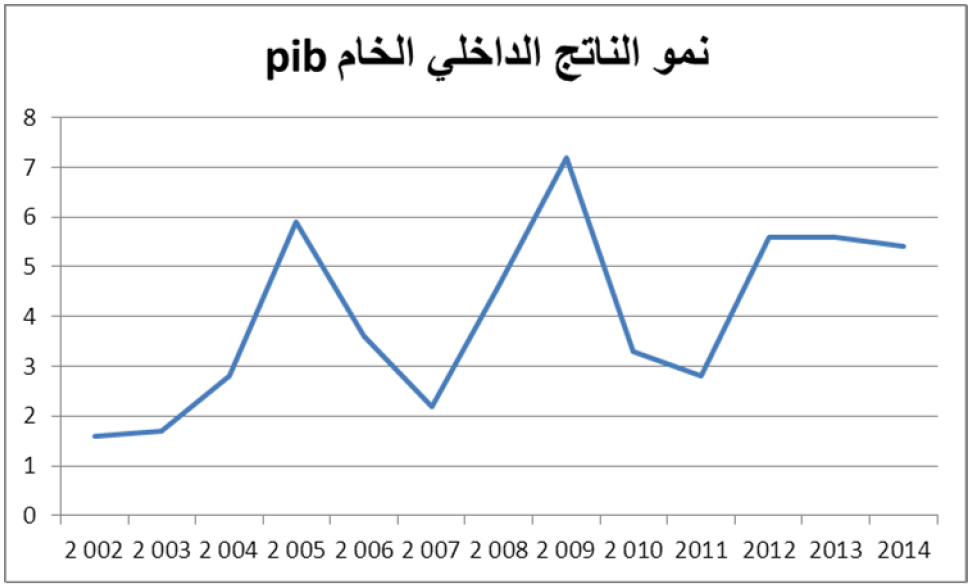

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال المنحنى أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذبا بين الإنخفاض والإرتفاع.حيث سجل إرتفاعا خلال الفترة (2003-2004) نظرا لارتفاع أسعار البترول وتحسن مناخ الاستثمار وبالتالي زيادة استثمارات الجزائر وهذا من شأنه زيادة انتاجية الدولة وبالتالي تخفيض معدل البطالة خاصة بعد تطبيق الجزائر لمخطط دعم النمو الاقتصادي.

أما خلال الفترة (2005-2009) عرفت معدلات النمو تراجعا خاصة بعد أزمة 2008 التي أدت إلى تراجع أسعار البترول وسرعان ما عاودت الارتفاع حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي أعلى مستوى له 7.2% سنة 2009.

أما في الفترة الممتدة من 2010-2014: عرفت معدلات النمو تذبذب حيث بلغ أدنى مستوى له 2.8% سنة 2011 ليعاود الارتفاع ولكن بنسب ضئيلة حيث بلغ 5.4% سنة 2014.

ثالثا: تحليل أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2015).

الجدول رقم03: يمثل تطور كل من النفقات والناتج الداخلي الخام.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	النفقات	الناتج الداخلي الخام
2002	1550,6	4 541,87
2003	1690,2	5266,82
2004ذ	1891,8	6 127,45
2005	2052	6 498,61
2006	2453	8 520,60
2007	3108,6	9 306,20
2008	4191,1	11 008
2009	4246,3	10 034,30
2010	4466,9	12 049,50
2011	5853,6	14 384,80
2012	7058,2	16 115,40
2013	6024,1	16 569,30
2014	6980,3	17235,6
2015	8858,1	18896,1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، www,ONS.dz

الشكل03: يوضح العلاقة بين السياسة الإنفاقية والنمو الاقتصادي.

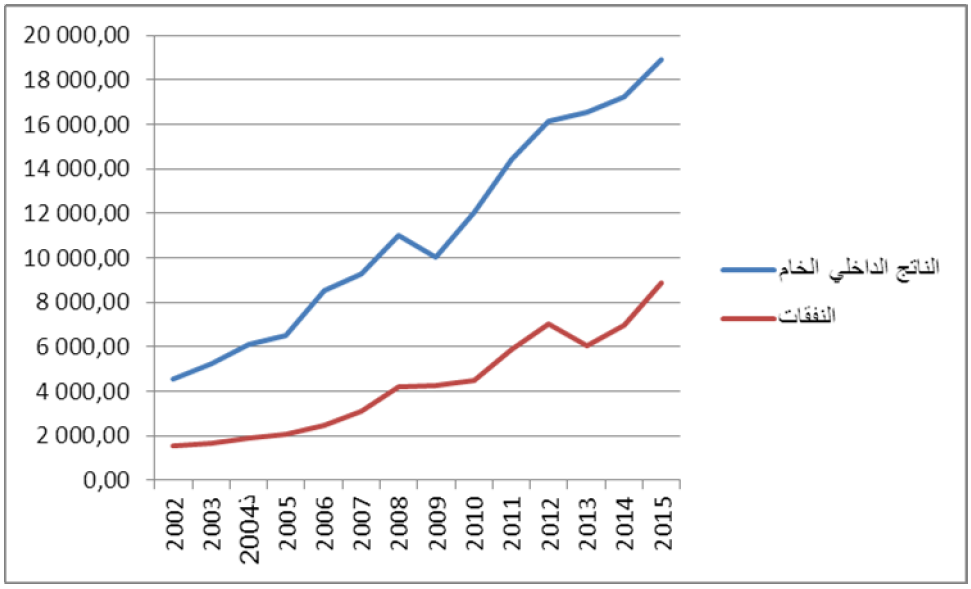

المصدر: من إعداد الطالبتان إعتمادا على معطيات الجدول.

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن المنحنيان أخذا نفس الإتجاه التصاعدي و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي، حيث أنه كلما زاد الإنفاق العام زاد معدل النمو الاقتصادي و العكس، فكلما انخفض الإنفاق العام انخفض معدل النمو الاقتصادي.

في سنة 2002 كان حجم النفقات العامة 1614.2 مليار دينار في حين بلغ الناتج الداخلي الخام4541.87 مليار دينار جزائري، أما في سنة 2014 بلغت النفقات أقصى قيمة لها و التي قدرت 10085.6742مليار دينار جزائري أما الناتج الداخلي الخام فقد بلغ 17235.6 دينار جزائري.

فانتهاج الجزائر لبرامج الإنفاق الحكومي (برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و كذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي) ساهمت نوعا ما في إعادة الإنعاش إلى نشاط الاقتصاد الوطني، فالدولة في حاجة إلى بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الإتصالات، دعم القطاع الفلاحي، النهوض بالقطاع السياحي، و حماية الملكية و تنظيم للسوق وفق قوانين و أنظمة محددة، و هذا من شأنه رفع معدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: السياسة الضريبية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2002-2015)

لقد شهد النظام الضريبي الجزائري إصلاحات جذرية في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال بداية تسعينيات القرن الماضي، وقد جاءت هذه الإصلاحات بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها أزمة 1986 . وكذا في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق.

ومنذ تلك الفترة توالت الإصلاحات و التعديلات من خلال قوانين المالية السنوية و التكميلية التي سعت في مجملها لتفعيل النظام الضريبي، ورفع أداء الجباية العادية كبديل للجباية البترولية.

المطلب الأول:مكونات النظام الضريبي بعد إصلاحات 1991 .

نقصد بالإصلاح الضريبي إدخال تغييرات نحو الأحسن، أي العمل على سد الفراغات والثغرات القانونية الموجودة في النظام الجبائي السابق. من أجل الرفع من مردوده ومحاولة زيادة فعاليته بما يخدم الاقتصاد الوطني.

وعليه كان من الضروري إدخال إصلاحات جبائية تمس مختلف مكوناته أمرا ضروريا. مما يتطلب إصلاح اقتصادي وسياسي والذي يقع عبئه على عاتق الدولة. ولقد تضمن الإصلاح الضريبي لعلم 1991 ضرائب جديدة وذلك لتصحيح الإختلالات الموجودة في النظام الضريبي السابق، ومن بين هذه الضرائب نذكر الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة.

أولا: الضريبة على الدخل الإجمالي

1- تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي:

تعرف الضريبة على الدخل وفقا للمادة 1 من قانون الضرائب المباشرة على مايلي:" تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل، و تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".[1]

[1] عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 112.

2- خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي:

من خلال التعريف السابق يمكن استنتاج الخصائص التالية:[1]

ا- ضريبة سنوية:تفرض مرة واحدة في السنة.

ب- ضريبة وحيدة:بحيث تجمع مختلف أصناف الدخل الصافي للمكلف و تفرض عليه ضريبة واحدة.

ج- ضريبة شخصية:حيث أنها تراعي الوضعية الشخصية للمكلف.

د- ضريبة تصريحية: حيث يتعين على المكلف تقديم تصريح سنوي بجميع مداخيله إلى مفتشية الضرائب التابعة لمحل إقامته.

ه- تفرض على الدخل الصافي الإجمالي و الذي يتم الحصول عليه بعد طرح الأعباء المحددة قانونا من الدخل الإجمالي الخام.

3-مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي:

يتمثل الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي في:[2]

- الأشخاص الطبيعيون.

- الشركاء في شركات الأشخاص.

- شركاء الشركات المدنية المهنية المشكلة من أجل الممارسة المشتركة لمهنة أعضائها.

- أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات باسم جماعي، بشرط أن لا تشكل هذه الشركات في شكل شركة أسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة، و أن تنص قوانينها الأساسية على المسؤولية غير المحدودة للشركاء، فيما يخص ديون الشركة.

- أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية و غير محددة فيها .

أما المداخيل الخاضعة لهذه الضريبة فهي:

---

[1] ناصر مراد، **الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)**، مؤسسة منشورات بغدادي، الجزائر، 2004، ص 47.

[2] عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 113.

- الأرباح الصناعية والتجارية.

- الأرباح غير التجارية.

- المداخيل الفلاحية.

-المداخيل الايجارية.

- مداخيل رؤوس الأموال المنقولة.

- الرواتب و الأجور.

4-الإعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي:

حددت المادتين رقم 05 و 13 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة الدخول المعفاة بصفة دائمة من الضريبة على الدخل الإجمالي، كما يلي:[1]

- الأشخاص الذين لا يزيد دخلهم الصافي الإجمالي السنوي عن 120000 دينار جزائري.

- السفراء و الأعوان الدبلوماسيين و القناصل من جنسية أجنبية شرط المعاملة بالمثل.

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة و كذلك الهياكل التابعة لها.

-مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.

- المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

- الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب و البقول الجافة و التمور.

ثانيا:الضريبة على أرباح الشركات

1- تعريف الضريبة على أرباح الشركات:

أحدثت الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 135 من قانون المالية لسنة 1991في إطار الإصلاحات المتبعة و تدعيما لمبدأ التفرقة القانونية بين مداخيل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين حيث تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على ما يلي:" تؤسس ضريبة سنوية على

[1] عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 116، 117.

مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 و تسمى هذه الضريبة " **الضريبة على أرباح الشركات**".[1]

2-خصائص الضريبة على أرباح الشركات:

تتميز هذه الضريبة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[2]

ا- ضريبة وحيدة: لأنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين.

ب- ضريبة عامة: لكونها تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها.

ج- ضريبة سنوية: إذ أن وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة.

د- ضريبة نسبية: لأن الربح الضريبي يخضع لمعدل واحد و ليس إلى جدول تصاعدي.

ه- ضريبة تعتمد على التصريح الإجباري للمكلف من خلال إرسال الميزانية الجبائية للمكلف إلى مفتش الضرائب (قبل الفاتح من أفريل من كل ستة تلي سنة الربح).

3-مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات:

و هنا نجد:[3]

أ- الأشخاص المعنويون الخاضعون:

تطبق الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة من طرف:

- شركات الأموال (شركات المساهمة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات الوحيدة ذات المسؤولية المحدودة).

- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

- الشركات التعاونية و الاتحادات التابعة لها باستثناء المعفاة بواسطة قوانين المالية.

[1] ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 2، 2003، ص 26.

[2] ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، نفس المرجع، ص 27.

[3] حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 72، 73.

-الشركات المدنية التي لم تؤسس وفق نظام الشركات بالأسهم، ولكنها اختارت نظام الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.

- الشركات التي تحقق العمليات و الإيرادات المبينة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والمتمثلة في عمليات شراء العقارات من أجل بيعها وعمليات تأجير المؤسسات التجارية و الصناعية بما فيها الأثاث أو العتاد اللازم لاستغلالها.

ب- الأشخاص الطبيعيون:

تخضع اختياريا لهذه الضريبة، أرباح شركات الأشخاص التي اختارت الخضوع على أرباح الشركات.

4- الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات:

تمنح الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات، بصفة مؤقتة، أو دائمة، و تحدد بموجب قوانين المالية،

و يمكن قراءة بعض الإعفاءات حسب (المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة) في الآتي:[1]

-تعفى بصفة دائمة، المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدون، وكذا الهياكل التابعة لها.

-تستفيد النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من إعفاء كلي لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ بداية الاستغلال، و يمدد هذا الإعفاء إلى 6 سنوات إذا كانت هذه النشاطات تمارس في مناطق يراد ترقيتها و المحددة من طرف التنظيم .

- تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقامة و المنتجة في ولايات الجنوب و الهضاب العليا و المستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبير و الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتهم المتعلقة بإنتاج المواد و الخدمات المقامة على مستوى هذه الولايات يقدر ب15% لفائدة ولايات الهضاب العليا و 20% لفائدة ولايات الجنوب و ذلك لمدة 5سنوات.

[1] حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية**، نفس المرجع، ص ص 73، 74.

ثالثا:الرسم على القيمة المضافة

1- تعريف الرسم على القيمة المضافة: يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الرسوم غير المباشرة، تفرض على الاستهلاك، ويمكن تعريف الرسم على القيمة المضافة بأنه مساهمة المكلف بالضريبة بمزاولة نشاط اقتصادي و تعبر القيمة عن فرق الحجم بين الإنتاج و الاستهلاك الوسيط.[1]

2- خصائص الرسم على القيمة المضافة

- يتميز الرسم على القيمة المضافة بالمميزات التالية:[2]

- يشكل ضريبة على الإنفاق (الاستهلاك) يتحملها المستهلك النهائي.

- يعد ضريبة قيمية لكونها تحسب بتطبيق معدل نسبي على قيمة المنتج أو الخدمة.

- يعتبر ضريبة بسيطة نظرا لقلة المعدلات المستعملة.

- يمثل ضريبة عامة على المنتجات و الخدمات لأنها تمس كل المراحل التي تمر بها السلعة أو الخدمة إلى غاية وصولها للمستهلك النهائي.

3-مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة:

يطبق الرسم على القيمة المضافة على كل من:[3]

ا- عمليات البيع و الأعمال العقارية:و الخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة، التي تأخذ طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، و يتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية.

ب- كما يطبق هذا الرسم أيا كان شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص:

- الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الأعمال الخاضعة للضريبة او وضعيتهم إزاء جميع الضرائب الأخرى.

ج- عمليات الاستيراد: تجدر الإشارة إلى أن عمليات البنوك و التأمين كانت قبل الإصلاح الضريبي تخضع للرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، و لقد عوملت هذه العمليات من طرف

[1] بن اعمارة منصور، **الضرائب على الدخل الإجمالي**، دار هومة للطباعة و النشرو التوزيع، الجزائر، ط2، 2011، ص 47.
[2] حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2007، ص 86.
[3] حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، نفس المرجع، ص ص 87-88.

الإصلاح معاملة خاصة و انتقالية بإخضاعها للرسم على عمليات البنوك للرسم على عمليات البنوك والتأمين على رقم الأعمال المحقق من طرف المؤسسات البنكية وشركات التأمين، ويعتبر غير قابل للخصم، و حددت نسبته على جميع العمليات البنكية والتأمينات ب 10% كمعدل عام، غير أنه حدد معدل مخفض بنسبة 7% يطبق على:

- التأمين على الأخطار بما في ذلك أخطار الحرائق التي تصيب وسائل النقل بالسكة الحديدية والنقل الجوي والبحري.

- إعادة التأمين بجميع أنواعه.

- التأمينات المؤقتة على الحياة.

وبمجيء قانون المالية لسنة 1995، تم إدراج عمليات البنوك و التأمينات ضمن مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة، و أصبحت إبتداءا من01 جانفي 1995 العمليات المنجزة من طرف البنوك وشركات التأمين تخضع للمعدل المنخفض من الرسم على القيمة المضافة بمعدل 13% مع الحق في الخصم،ـــ و أن التغير في هذا المعدل يكون بموجب قوانين المالية.

المطلب الثاني: الضرائب و الرسوم الأخرى

أولا: الجباية البترولية

تعتبر الجباية البترولية واحدة من أهم أنظمة الجباية غير العادية، بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في الإيرادات العامة للدولة، و تتميز هذه الأنظمة غالبا بتعدد الضرائب المطبقة فيها.

1- تعريف الجباية البترولية:

يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي:

- إن الضرائب البترولية، يمكن تكييفها عل أساس أنه مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض المملوكة للدولة.[1]

[1] ليلى عيساوي و حمداوي طاوس، **تنسيق الجباية و تحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2003، ص 138.

2- مميزات الجباية البترولية:

تتميز الجباية البترولية بما يلي:[1]

- إن الجباية البترولية تخضع لقواعد و أعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك، و الممارسة الضريبية في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة.

- إن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية، في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة دون مقابل مباشر.

- إن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف و الاستغلال في المجال النفطي.

ثانيا: الضريبة الجمركية

1- تعريف الضريبة الجمركية:

يمكن تعريف الضريبة الجمركية بأنها عبارة عن ضريبة يتم فرضها على كل من صادرات الدولة ووارداتها بحيث تعتبر الواقعة المنشئة لهذه الضرائب هي خروج أو دخول السلع حدود الدولة وتلجأ الدول المتخلفة اقتصاديا إلى الاعتماد عليها لسهولة جبايتها ولضخامة حصيلتها التي يحققها واتساع نطاق سريانها.

وتتباين أهداف فرض هذه الضرائب، فمنها ما يهدف إلى تحقيق أكبر حصيلة مالية. ومنها ما يرمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية كالضرائب على الاستيراد التي تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية والضرائب على الصادرات التي تهدف إلى منع تصدير السلع اللازمة للسوق المحلية. وتحقيق أهداف وحماية اجتماعية كالضرائب على استراد الخمور.[2]

[1] عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثةن جامعة سعد دحلب، البليدة، 2003، ص5.

[2] علي زعدود، مرجع سبق ذكره، ص 204.

ثالثا: الرسم على النشاط المهني.

1- تعريف الرسم على النشاط المهني:

يعتبر الرسم على النشاط المهني ضريبة من الضرائب التي تخضع لها الشركات على رقم الأعمال الذي تحققه المؤسسة أو أي وحدة من وحداتها في كل بلدية تابعة لمقر إقامته.

حسب المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة، يستحق الرسم سنويا بصدد رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر، الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين يمارسون نشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل ضمن فئة المداخيل الصناعية و التجارية، كذا الضريبة على أرباح الشركات.

فالرسم على النشاط المهني أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1996، و ذلك بعملية إدماج كل من الرسم على النشاط الصناعي و التجاريTAIC و الرسم على النشاط غير التجاري TANC.[1]

2-مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني:

يطبق هذا الرسم ضمن المجالات التالية:[2]

- الإيرادات الإجمالية المحققة من طرف المكلفين الذين لهم مؤسسة مهنية دائمة بالجزائر والذين يمارسون نشاط مهني حر والذي تدخل أرباحه في صنف الأرباح غير التجارية.

- رقم الأعمال المحقق بالجزائر من طرف المكلفين الذين يمارسون نشاط ترتبط أرباحه بالضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية و التجارية أو مرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات للشركات من جهة أخرى، أما وحدات مؤسسات الأشغال العمومية و المباني يتشكل رقم الأعمال من مبلغ العمل المدفوع خلال الدورة.

-تسوية الحقوق تستحق على مجمل أشغال البناء المنشأة مؤقتا قبل تنفيذها باستثناء الحقوق لدى الإدارات العمومية و الجماعات المحلية.

[1] خلاصي رضا، **النظام الجبائي الجزائري الحديث**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ط3، 2006، ص 167.
[2] خلاصي رضا، نفس المرجع، ص 169.

رابعا:حقوق الطابع و التسجيل

1- ضريبة الطابع:

تفرض هذه الضريبة على عملية تداول الأموال و انتقالها من شخص إلى أخر ويتم ذلك عن طريق تحرير وثائق معينة كالعقود أو الشيكات أو الأوراق التجارية أو الفواتير أو السندات، وينظم القانون طريقة تحصيل هذه الضريبة، إما بلصق طوابع جبائية على تلك المحررات أو عن طريق دمغ المحرر نفسه بواسطة ختم الإدارة المختصة بذلك، كما هو الحال بالنسبة للشيكات. و مما هو جدير بالذكر إن استخدام ضريبة الطابع في الدول النامية على وجه خاص، يتم بصورة واسعة كوسيلة لتحقيق الإيرادات المالية، فالمشرع الضريبي في تلك الدول يتوسع في فرض ضرائب الدمغة ليس فقط بالنسبة لعمليات تداول الأموال، و إنما بشان تقديم أي مراسلات لبعض الجهات و المؤسسات الحكومية.[1]

2- الضريبة على التسجيل:

يطلق عليها مجازا رسوم التوثيق أو التسجيل، فالضريبة هنا تستحق عند إثبات واقعة انتقال الملكية من شخص إلى أخر أو عند توثيق عقد الملكية، فالضريبة على التسجيل تدفع عند توثيق التصرفات الناقلة للملكية لإثبات حق ما انتقلت إليه، وكما نعلم أن معدل الضريبة هنا غير ثابتة، بل يختلف باختلاف قيمة المال موضوع التوثيق أو التسجيل. وتتميز هذه الضريبة بأنها تحقق اعتبارات العدالة لأنها تتناسب مع قيمة المال موضوع الضريبة، كما أنها تحقق اعتبارات الملائمة حيث يتم تحصيلها عند تداول الأموال فيكون الشخص أكثر قدرة على الدفع في هذا الوقت على نحو خاص. كما أنها تمنح للمالك حجة إثبات الملكية في مواجهة الجميع، فمن مصلحته أن يوفى بها دون أن يتضرر أو يحاول التهرب منها.

ورغم هذا يجب على المشرع ألا يجعل معدل هذه الضريبة مرتفعا حتى لا ينتج عن ذلك عرقلة تداول رؤوس الأموال و تعطيل جزء هام من النشاط الاقتصادي في الدولة.[2]

[1] محمد عباس محرزي، **المدخل إلى الجباية و الضرائب**، دار النشر و التوزيع، ITCIS، الجزائر، 2010، ص 110.

[2] محمد عباس محرزي، **المدخل إلى الجباية و الضرائب**، نفس المرجع، ص 111.

المطلب الثالث: تحليل أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2015).

أولا: تحليل تطور الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر

الجدول رقم 04 : يمثل تطور كل من الجباية العادية والجباية البترولية.

الوحدة: مليار دج.

	الارادات الجبائية	
السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية
2 002	482896	942 904
2 003	524925	1 284 975
2 004	580411	1 485 699
2 005	640472	2 267 836
2 006	720884	2 714 000
2 007	766750	2 711 850
2 008	965289	1 715 400
2 009	1146612	1 927 000
2 010	1297944	1 501 700
2 011	1433655	1 529 400
2 012	1613750	2 552 595
2 013	1844900	2 874 672
2 014	2294450	3 581 524
2 015	2594683	4 638 026

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، www,ONS.dz

الشكل04: تطور الجباية العادية والجباية البترولية.

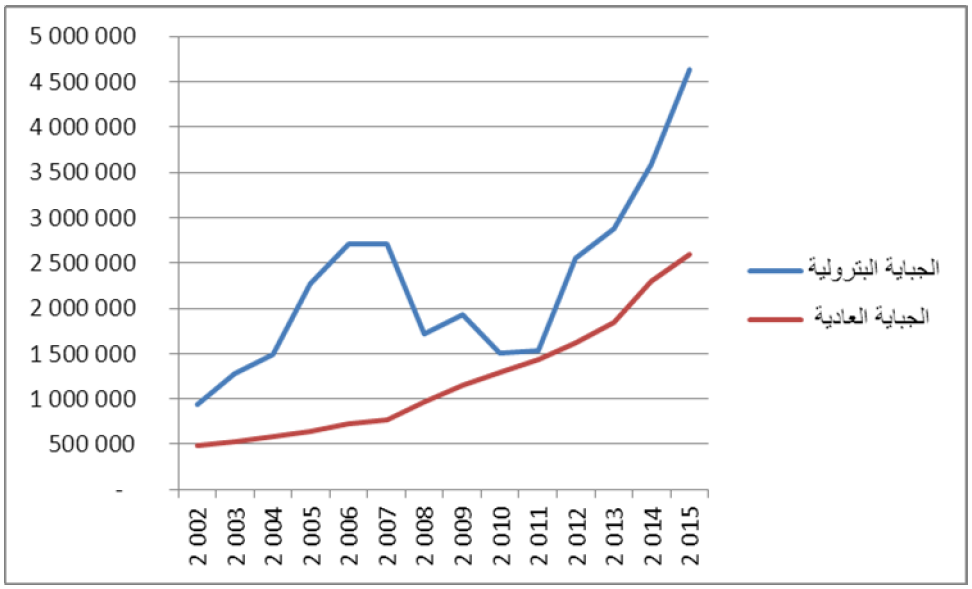

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول.

يظهر من خلال الشكل أعلاه هيمنة الجباية البترولية على ايرادات الجباية العادية حيث قدرت الجباية البترولية ب942904 مليون دينار سنة 2002 في حين بلغت ايرادات الجباية العادية 482896 في نفس السنة، غير أن إيرادات الجباية البترولية بدأت بالانخفاض ابتداء من 2006 بسبب انهيار أسعار البترول في حين أن إيرادات الجباية العادية أخذت في الارتفاع لكن بنسبة ضئيلة مقارنة بالجباية البترولية.

وفي سنة2010 بدأت حصيلة الجباية البترولية في الارتفاع بسبب استقرار أسعار النفط وفي المقابل استمرت الزيادة في مجموع الإيرادات الجبائية العادية لكن بوتيرة متباطئة، في حين تبقى الجباية البترولية تشكل موردا رئيسيا لخزينة الدولة إذ بلغت الجباية البترولية 4638026مليون دينار سنة 2015 أما الجباية العادية قدرت ب 2594683 مليون دينار.

وبالتالي فإن اعتماد الجزائر على الجباية البترولبة كمورد أساسي لتمويل الخزينة يؤثر سلبا على فعالية النظام الضريبي لأن الجباية البترولية مرهونة بتغير أسعار نفط الدول الأجنبية وهذا ما يؤثر سلبا على خزينة الدولة وبالتالي الاقتصاد الجزائري وهذا مايظهر في الوقت الراهن.

ثانيا: تحليل العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي.

الجدول رقم 05: يمثل تطور كل من الإيرادات الجبائية والناتج الداخلي الخام.

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الايرادات الجبائية
2002	4 541,87	1425800
2003	5266,82	1809900
2004	6 127,45	2066110
2005	6 498,61	2908308
2006	8 520,60	3434884
2007	9 306,20	3478600
2008	11 008	2680689
2009	10 034,30	3073612
2010	12 049,50	2799644
2011	14 384,80	2963055
2012	16 115,40	4166345,15
2013	16 569,30	4719572,39
2014	17235,6	5875974,34
2015	18896,1	7232709

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، www,ONS.dz

الشكل رقم 05: يمثل العلاقة بين الإيرادات الجبائية والناتج الداخلي الخام

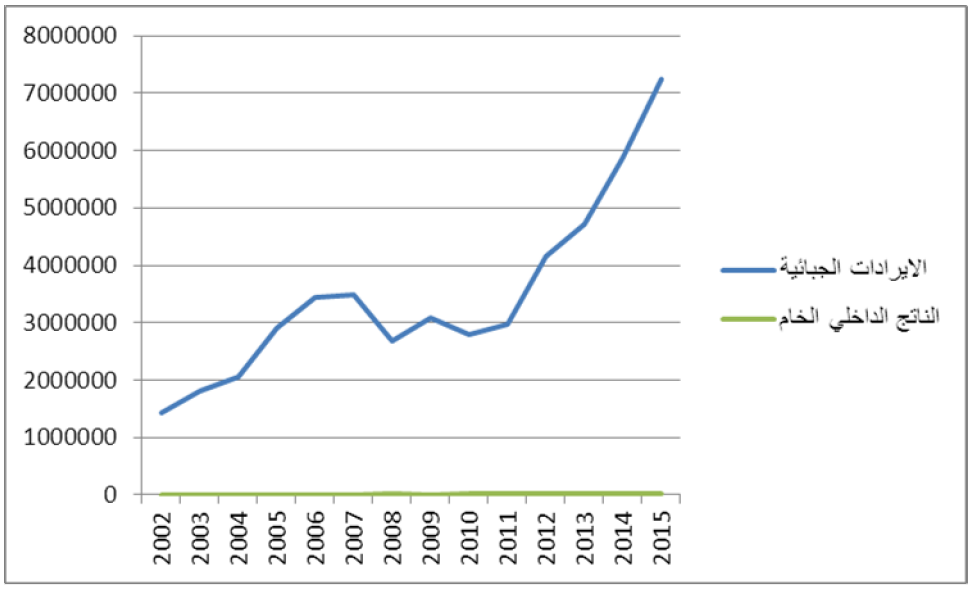

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الجدول.

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات الجبائية عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 2002 و التي قدرت ب 1425800 مليار دينار جزائري إلى غاية سنة 2007 التي بلغت خلالها الإيرادات الجبائية 3478600 مليار دينار جزائري و قد صاحب ذلك ارتفاع مستمر في مقدار الناتج الداخلي الخام، حيث قدر ب 4541.87 سنة 2002 كحد أدنى ليستمر هذا التطور إلى غاية سنة 2008 بما يعادل 11008 مليار دينار، و يمكن إرجاع سبب ارتفاع حصيلة الإيرادات الجبائية إلى ارتفاع أسعار النفط و زيادة الطلب العالمي عليه. و هذا يوضح مدى سيطرة الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات الجبائية، بحيث أسهمت الجباية البترولية بنسبة كبيرة في دعم إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة.

أما في سنة 2008 فقد انخفضت حصيلة الإيرادات الجبائية إلى 2680689 و هذا الانخفاض راجع إلى الأزمة المالية العالمية و التي كانت سبب في حدوثها أزمة الرهن العقاري سنة 2007 حيث انخفضت أسعار البترول من 147 دولار للبرميل في شهر فيفري 2008 إلى 33.87 دولار للبرميل في شهر ديسمبر من نفس السنة غير أن هذا الانخفاض في حصيلة الإيرادات الجبائية لم يصاحبه انخفاض في إجمالي الناتج الداخلي الخام في نفس السنة بل ظهر تأثيره (انخفاض أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي الخام) سنة 2009 حيث انخفض إجمالي الناتج الداخلي الخام إلى 10034.30 مليار دينار

جزائري بسبب تناقص حجم الاستثمارات مما يدل على المكانة الحساسة للريع البترولي عموما و الجباية البترولية خصوصا في دعم الناتج الداخلي الخام.

وفي سنة 2009 عرفت حصيلة الإيرادات الجبائية تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض و هذا نتيجة تذبذب أسعار النفط العالمية التي لا يمكن للدولة التحكم فيها إلى جانب تأثر حصيلتها بتغير سعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي. كما رافق ذلك ارتفاع مستمر لإجمالي الناتج الداخلي الخام.

المبحث الثالث: سياسة الموازنة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2002-2015)

إن تطور دور الدولة في المجتمعات الحديثة، خاصة الدور الاقتصادي أدى إلى الأهمية البالغة التي تعطي للموازنة العامة باعتبارها أداة هامة و مؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فالموازنة العامة للدولة تلعب دورا هاما في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، فهي الوسيلة التي تتجسد من خلالها الخطط على الواقع الفعلي حيث توضح الكيفية التي يتم من خلالها حصول الدولة على مواردها لتمويل الاعتمادات و توزيعها على بنود الإنفاق المختلفة.

المطلب الأول:تعريف و مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

أولا:تعريف الموازنة العامة في الجزائر

لقد تعددت التعاريف المرتبطة بالموازنة العامة و تفاوتت من حيث شموليتها و تكاملها نذكر منها:

أشار المشرع الجزائري في عدة مناسبات إلى مفهوم الموازنة العامة من خلال النصوص القانونية المتعلقة بالمالية و المحاسبة الحكومية نذكر منها:

تتشكل الموازنة العامة من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزع وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها.[1]

الموازنة العامة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات بالرأسمال و ترخص بها.[2]

كما تعرف الموازنة العامة للدولة على أنها خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة و إيراداتها لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجا ماليا يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.[3]

---

[1] المادة (6) من القانون 17/84 **المتعلق بقوانين المالية**، المؤرخ في 7جويلية 1984، الجريدة الرسمية، رقم 28، الصادرة بتاريخ 10جويلية 1984.

[2] المادة(4) من القانون 21/90 **المتعلق بالمحاسبة العمومية**، المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية رقم 35، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

[3] https://www.tomohna.net/vb/showthread.php?t=23747,13/4/2017,18:57.

ثانيا: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

تخضع الموازنة العامة في الجزائر في مرحلة تحضيرها و إعدادها لمجموعة من المبادئ أو ما يطلق اسم القواعد الفنية للميزانية التي تهدف لإلى تمكين البرلمان من مراقبة النشاط المالي للحكومة ولذلك فهي تتأثر بتغير دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي.

يتم إعداد الموازنة العامة في الجزائر على أساس القواعد الفنية التقليدية والتي يمكن حصرها فيما يلي: [1]

1- مبدأ السنوية:

يقصد به أن ترخيص الموازنة لا يصلح إلا لسنة واحدة مقبلة، أي يحدث توقع إجازة نفقات وإيرادات الدولة بالنظر إلى سنة واحدة مقبلة، أي يحدث توقع إجازة نفقات وإيرادات الدولة بالنظر إلى سنة واحدة مقبلة وهو ما يسمح برقابة دائمة من السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية وخاصة فيما يتعلق بالعمليات المالية من جباية وإنفاق وهذا ما يستوجب أن تكون الموازنة دورية والفترة محددة، وهذا طبقا لما ورد في قانون 84-17. قانون المالية يقر ويرخص عن كل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة ونفقاتها، والسنة المدنية تضم الفترة 1جانفي إلى غاية 31 ديسمبر كما هو في الجزائر، وهذا يعني أن الحكومة ملزمة بتنفيذ الميزانية خلال سنة إلا أن هناك عمليات تفوق الإطار السنوي ولهذا ظهر على هذا المبدأ استثناءات من اعتبارين مختلفين.

- من جهة لاعتبارات فنية وتطبيقية تتعلق بتصحيح آثار مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة.

- ومن جهة أخرى لاعتبارات سياسية واقتصادية متعلقة بمشاكل الاستثمارات المخططة والبرامج يسمح بإعطاء الترخيص المالي أثر يتعدى كثيرا الإطار الضيق للسنة ويمكن حصر هذه الاستثناءات في عمليات برامج التجهيز، ترحيل الاعتمادات، الميزانية الشهرية، الاعتمادات التكميلية.

2- مبدأ وحدة الموازنة:

يقصد بهذا المبدأ أن تخصص موازنة واحدة تضم كافة النفقات العامة والإيرادات العامة مهما كانت طبيعتها، بحيث يكون التصويت عليها من السلطة التشريعية مرة واحدة وبشكل عام وحسب هذا

[1] http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?5321, 13/4/2017,18 :57.

المبدأ على الإيرادات والنفقات العامة للدولة أن تظهر في بيان واحد، ثم تصنف بشكل مفصل ومتجانس حتى يسهل التعرف على المركز المالي للدولة كما تمكن أيضا من عملية التحليل والمقارنة ومن ثم التأكد من وجود توازن أو عدمه في الموازنة العامة للدولة.

كما يسمح هذا المبدأ للسلطة التشريعية من القيام بعملية المراقبة والتعرف على السياسة المالية المعتمدة من طرف الحكومة إلا أن التطور الذي لحق بالسلطة المالية للدولة وتعدد وظائفها لهذا أبهرت بعض الاستثناءات على مبدأ وحدة الموازنة ويمكن ذكرها فيما يلي:

الميزانية الملحقة: هناك بعض المؤسسات العمومية لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة، فتعتمد الدولة منحها ميزانية مستقلة إلا أن هذه الميزانية تلحق الموازنة العامة و هذا ما نص عليه قانون 84-17 في المادة 44-45 (الموازنة الخاصة بالبريد و المواصلات).

الحسابات الخاصة بالخزينة: تمثل هذه الحسابات التعديل الثاني على مبدأ وحدة الموازنة العامة للدولة في الجزائر و قد خصص قانون 84-17 لهذه الحسابات 14 مادة (48-61) و تتمثل هذه الحسابات في الحسابات المفتوحة في كتابات الخزينة تقيد فيها عمليات الإيرادات و النفقات لمصالح الإيرادات، التي تجريها تنفيذا لأحكام قانون المالية و لكن خارج الميزانية العامة للدولة.

3- مبدأ شمولية الموازنة:

يقصد بهذا المبدأ إدراج كافة الإيرادات و النفقات في ميزانية الدولة دون إجراء أي مقاسة أو تخصيص بينهما و منه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة، كما أن هذا المبدأ يقوم على قاعدتين هما:

- قاعدة الناتج الخام أن الإيرادات والنفقات تسجل بمبلغها الخام (عدم المقاصة).

- قاعدة عدم التخصيص أي مجموع الإيرادات تخصص لتغطية مجموع النفقات (عدم تخصيص الإيرادات).

4- مبدأ توازن الموازنة:

إن مبدأ توازن الموازنة في الجزائر يوضع في إطار خاص، حيث أنه لغاية سنة 1965 كانت النفقات العامة للدولة (التسيير-التجهيز) في الموازنة العامة وابتداء من مرحلة تطبيق مخططات التنمية بدأت تظهر الاختلالات المالية، حيث برزت مشاكل التمويل فعلى الرغم من تواضع المخطط الأول

1967-1969، غير أنه أحدث مشاكل للخزينة وقد تتفاقم هذه المشاكل وتزداد حدتها خلال المخططات التنموية الأخرى. إن لم تتبع سياسة مالية عقلانية لكون موارد الميزانية العامة للدولة تسيطر عليها الجباية البترولية، الذي يزيد من حدة مشكل تمويل التنمية واتساع الحاجات الاقتصادية.

المطلب الثالث: هيكل وخصائص الموازنة العامة في الجزائر.

أولا: هيكل الموازنة العامة في الجزائر:

لدراسة هيكل الموازنة العامة لدولة ما يجب معرفة المعايير التي تصف على أساسها عمليات الميزانية، سواء تعلق الأمر بعمليات النفقات العامة أو الإيرادات فقبل صدور قانون (84-17) كانت الجزائر تعتمد على القوانين المستوحاة من التشريع الفرنسي، وبصدور قانون (84-17) الذي أصبح أهم مرجع في المالية والذي تم تعديله عدة مرات.

- تتكون الموازنة العامة في الجزائر من جانبين: النفقات العامة، الإيرادات العامة.
- يتم تبويب النفقات العامة في الجزائر و الإيرادات العامة في الجزائر وفق أسس نذكر منها:[1]

1- تبويب النفقات العامة في الجزائر

لقد تغير نوع التبويب مع تغير دور الدولة حيث ظهرت عدة أصناف أكثر دقة كالتبويب الإداري و الاقتصادي و المالي.

ا- **التبويب الإداري**: تبوب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:

- التبويب حسب الوزارات أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير .
- التبويب حسب الاعتمادات أي حسب الحالات.

ب- **التبويب الوظيفي**: تقسم الوظائف في الجزائر إلى 4 مجموعات هي:

- الخدمات العامة للدولة كالإدارة العامة و الأمن .
- الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم.

[1] http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?5321, 13/4/2017,18 :57.

- الخدمات الاقتصادية كالفلاحة.

- النفقات غير القابلة للتخصيص، فائدة الدين العام.

ج – التبويب الاقتصادي:

يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل و حسب هذا النوع تقسم النفقات إلى نفقات التجهيز و نفقات التسيير.

د– التبويب المالي: من الناحية المالية تقسم النفقات إلى:

- النفقات النهائية تمثل الحق المشترك

- النفقات المؤقتة: تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة.

2– تبويب الإيرادات العامة في الجزائر:

تبوب الإيرادات العامة عكس النفقات التي تبوب حسب الأهداف التي تحققها، و لذلك فإن تبويب الإيرادات ينسجم مع التبويب القانوني بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي.

ا– التبويب القانوني : يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية من طرف الهيئات المخولة لها ذلك من خلال عملية التحصيل للإيرادات العامة، حيث يمكن للسلطات العمومية أن تلجأ إلى السلطة القانونية عند تحصيل الإيرادات و اللجوء إلى التدابير الآمرة والناهية التي خولها القانون.

ب– التبويب الاقتصادي: يعتمد على مصدر اقتطاع **و**من هنا يمكن التمييز بين التبويب قبل إصلاحات1991 الذي كان يعتمد على الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال وضرائب الاستغلال، أما التبويب بعد 1991 يعتمد الضرائب على الدخل والضرائب على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة...الخ.

إن إيرادات ونفقات الموازنة العامة التي من خلالها يتم التعبير عن اختيارات الموازنة وفقا لمدونة تسمح بترقيم وتبويب عمليات إيرادات ونفقات الدولة وهو ما يعرف بمدونة الميزانية العامة.

ثانيا: خصائص الموازنة العامة في الجزائر:

يستخلص من المفاهيم السابقة أن للموازنة العامة خصائص رئيسية يمكن تصنيفها في مجموعتين: الموازنة العامة كوثيقة وخطة، والموازنة العامة كأداة لتدخل الدولة.[1]

1- الموازنة العامة وثيقة وخطة:

أ- الموازنة العامة وثيقة رسمية وتشريعية:

الموازنة العامة وثيقة رسمية، لأنها تصدر عن جهة رسمية في الدولة هي الحكومة، وهي لذلك تمثل اعترافا علنيا ومحددا من الحكومة لمجتمعها أو غيره يتضمن مستقبل النشاط المالي للحكومة.

-الموازنة العامة وثيقة تشريعية، لا تتضمن جميع خواص القانون، بل هي سند أو وثيقة أو صك، أو برنامج أو أنها عمل إداري بحت، والحقيقة أن الموازنة تتألف من قانون الموازنة و به تقدير لمجموع الإيرادات والنفقات السنوية، ومن جداول إجمالية وتفصيلية ملحقة به، وفيها تفصيل الإيرادات المقدرة و الإعتمادات المرصودة للنفقات.

ب- الموازنة العامة خطة سنوية مستقبلية شاملة ومرنة:

- الموازنة العامة خطة سنوية، فهي جزء من التخطيط المالي قصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى السنة المالية، وقد تتطابق السنة المالية مع السنة الهجرية أو الميلادية، كما قد تبدأ أو تنتهي بتاريخ آخر خلال السنة.

- الموازنة العامة خطة عمل مستقبلية، تسند إلى مجموعة من التنبؤات والافتراضات والتقديرات والاجتهادات التي تتدخل خلالها المعطيات المؤكدة مع المعطيات غير المؤكدة والاعتبارات الفنية مع الاعتبارات السلوكية بجميع أبعادها ودوافعها، والأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية المحلية والإقليمية والدولية.

- الموازنة العامة خطة شاملة تعطي آثارها جميع النشاطات والمستويات التي تنظم سير المجتمع والدولة خلال السنة المالية المحددة.

[1] جمال لعمامرة، **تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001، ص ص 115،116.

-الموازنة العامة خطة مرنة، إذ يفترض في الموازنة العامة أن تتميز بالمرونة الكافية التي تجعلها قادرة على مواجهة أي تغيرات قد تحدث أثناء السنة المالية التي تغطيها.

2- الموازنة العامة أداة لتدخل الدولة:

لقد أصبحت الموازنة العامة أداة الدولة المعاصرة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد تطور مفهوم الدولة وتوسع مجال نشاطها، مما أدى إلى مضاعفة احتياجاتها إلى مصادر جديدة وإضافية للدخل نتيجة زيادة نفقاتها، واهم ما تحدثه الموازنة العامة في المجال هو:

ا- مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال وقوف الحكومة في الاتجاه المعاكس للتيار السائد.

ب- تحقيق التطور والتوازن الاقتصادي العام من أجل إنجاز بعض الاستثمارات الأساسية في بعض فروع النشاط الاقتصادي في محاولة رفع معدلات الإنتاج الوطني.

ج- إعادة توزيع الدخل الوطني، وذلك عن طريق زيادة النفقات الاجتماعية الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود، أو عن طريق إعادة تنظيم سياسة الأجور بما يقلل من التفاوت بين الفئات المختلفة للأجر، أو عن طريق توجيه الإعانات للفئات الأكثر حرمانا.

د- رفع مستوى الكفاءة الإدارية للجهاز الحكومي، إذ أن عمليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تتطلب إجراء اتصالات على مدار العام بين مختلف الوحدات الإدارية للتنسيق والتشاور والتنظيم والتقييم المتواصل من أجل زيادة مستويات الأداء للجهاز التنفيذي.

و- الموازنة العامة أداة رقابية للنشاطات الحكومية، تحقق مبدأ المسؤولية والمحاسبة في النظم الديمقراطية، وتساعد البرلمان على كشف الإنحرفات، وتحديد الفروق بين ما تم تخطيطه، وما تم إنجازه في الواقع، وتمكن من تحديد أسباب الإنحرفات وكيفية معالجتها مستقبلا.

المطلب الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2002-2015).

أولا: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر

الجدول رقم 06: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2002-2015.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الموازنة
2002	1576,7	1550,6	26
2003	1525,5	1690,2	-164,7
2004ذ	1606,4	1891,8	-285,4
2005	1714	2052	-338
2006	1841,9	2453	-611,1
2007	1949,1	3108,6	-1159,5
2008	2902,4	4191,1	-1288,7
2009	3275,3	4246,3	-971
2010	3074,6	4466,9	-1392,4
2011	3489,8	5853,6	-2363,8
2012	3804	7058,2	-3254,2
2013	3895,3	6024,1	-2128,8
2014	3908,4	6980,3	-3071,9
2015	4032,3	8858,1	-4825,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، www,ONS.dz

الشكل رقم06: يوضح رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة مابين 2002-2015.

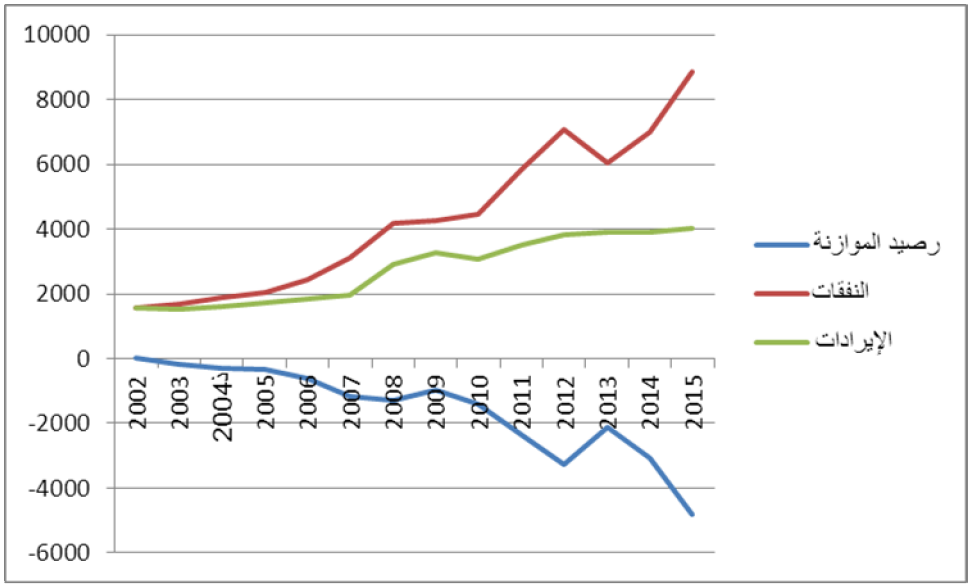

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال المنحنى نلاحظ أن رصيد الموازنة عرف عجزا خلال طول فترة الدراسة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية 2015 باستثناء سنة 2002 التي عرفت فائضا قدر ب 26 مليار دينار جزائري. وفي سنة 2003 أخذ عجز الموازنة في الارتفاع من164.7 مليار دينار جزائري إلى 1288.7 مليار دينار جزائري سنة 2008، و يرجع هذا الارتفاع إلى أن الزيادة في حجم النفقات(نفقات التجهيز لأن لها علاقة مباشرة بالنمو الاقتصادي) كانت أكبر من الزيادة في حجم الإيرادات، أما في سنة 2009 فقد انخفض العجز في الموازنة إلى 941 مليار دينار جزائري، و في سنة 2010 عاود الارتفاع من جديد حتى نهاية فترة الدراسة.

ثانيا: تحليل العلاقة بين رصيد الموازنة العامة والناتج الداخلي الخام.

الجدول07: يمثل تطور رصيد الموازنة والناتج الداخلي الخام.

الوحدة مليار دج.

السنوات	رصيد الموازنة	الناتج الداخلي الخام
2002	26	4 541,87
2003	-164,7	5266,82
2004	-285,4	6 127,45
2005	-338	6 498,61
2006	-611,1	8 520,60
2007	-1159,5	9 306,20
2008	-1288,7	11 008
2009	-971	10 034,30
2010	-1392,4	12 049,50
2011	-2363,8	14 384,80
2012	-3254,2	16 115,40
2013	-2128,8	16 569,30
2014	-3071,9	17235,6
2015	-4825,8	18896,1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، www,ONS.dz

الشكل07: يوضح العلاقة بين سياسة الموازنة والناتج الداخلي الخام.

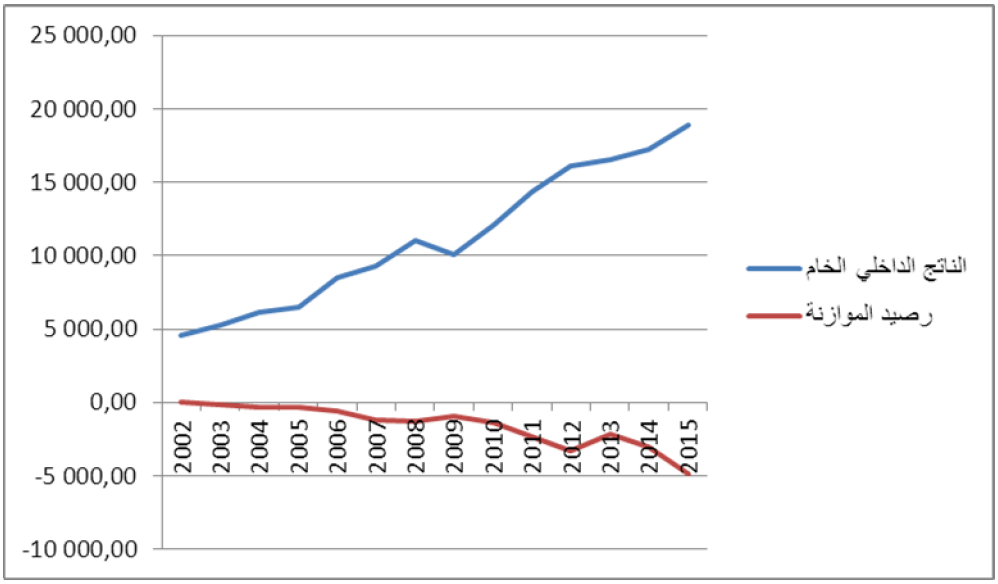

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول و المنحنى أعلاه نلاحظ أن رصيد الموازنة سجل فائضا قدر ب 26 مليار دينار جزائري سنة 2002 أما في سنة 2003 فقد عرف رصيد الموازنة عجزا قدر ب 164.7 مليار دينار جزائري و قد استمر هذا العجز حتى سنة 2015 و يمكن إرجاع سبب هذا العجز إلى وتيرة نمو النفقات التي كانت أكبر من وتيرة نمو نفقات التجهيز كون هذه الأخيرة مصدر النمو الاقتصادي و خلق الثروة. ويرجع انخفاض الإيرادات العامة إلى انخفاض الإيرادات الجبائية (الجباية البترولية)، و رغم زيادة العجز في الميزانية إلا أن الناتج الداخلي الخام استمر في الزيادة، و هنا يتضح أن نمو الميزانية العامة للدولة قد صاحبه عجزا لازما لها في معظم الفترات بالنظر لتراكم أسبابه ومن بينها:[1]

- صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تزداد تضخما سنة بعد الأخرى مما يستلزم إعادة النظر في نجاعتها.

- إعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، و هي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالمية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات أسعار النفط و التي تنعكس على إيرادات الجباية البترولية.

- ضعف حصيلة الجباية العادية لعدة أسباب تضعف من كفاءة النظام الضريبي.

- ثقل عبء الديون العمومية على الميزانية العامة للدولة.

[1] معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص 291.

خلاصة الفصل:

لقد سمح التحليل الاقتصادي للسياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر بإعطاء صورة واضحة المعالم وهي أن السياسة المالية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية خلال فترة الدراسة هي سياسة مالية توسعية لدعم البرامج الاقتصادية بالإضافة إلى الاعتماد الكلي للسلطات على الإيرادات البترولية في رسم أي سياسة اقتصادية خاصة منها السياسة المالية، فنتائج التحليل أسفرت عن سيطرة الجباية البترولية على إيرادات الدولة، وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري مرهون بتطور أسعار النفط في الأسواق العالمية ومن جهة أخرى فإن معدلات النمو الاقتصادي هي الأخرى مرتبطة بتطور أدوات السياسة المالية خلال فترة الدراسة.

وقد توصلنا إلى أن الزيادة في حجم النفقات العامة من شأنه أن يرفع من معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح كذلك بالنسبة للسياسة الضريبية فإن الجباية البترولية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي أما فيما يخص الموازنة العامة فإن النمو الاقتصادي قد لا يتأثر أصلا بالتغيرات التي تطرأ على الموازنة العامة خلال فترة الدراسة.

خـــاتمة

خاتمـــــة

لقد سمحت دراستنا هذه بإعطاء و لو نظرة بسيطة حول الأسس النظرية للسياسة المالية للدولة والنمو الاقتصادي، حيث تم التعرف على الأطر النظرية لموضوع السياسة المالية فتبين لنا أن تطور مفهوم المالية مرتبط بتطور دور الدولة، واتضح لنا أن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة و ينبغي على أي دولة ترغب في تحقيق التوازن الاقتصادي أن تتجه نحو صياغة أدوات السياسة المالية التي يمكن من خلالها إحداث آثار اقتصادية، اجتماعية، سياسية مرغوبة، و تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت، إذ تبين لنا أنه نتيجة عن مجموعة من العوامل التي تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج، العمل، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثير على حجم الناتج ومن ثم عملية النمو الاقتصادي .

أما عن واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر فقد كشفت الدراسة التحليلية على أن سعي الجزائر إلى تحسين أدائها الاقتصادي جعلها تتبنى سياسة إنفاقية توسعية والتي تجسدت في البرامج التنموية الضخمة خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2015 ، حيث أسهمت هذه الأخيرة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي نسبيا على الصعيد الاجتماعي وذلك بتسجيل معدلات بطالة منخفضة وعلاج مشكل السكن نوعا ما، أما من الناحية الاقتصادية فقد تم تسجيل معدلات نمو مقبولة.

كما يظهر لنا جليا أن الجزائر تعتمد بصفة مطلقة على الإيرادات البترولية في تمويل الخزينة العمومية و رسم مسارها الاقتصادي، و هذا ما يشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية كون هذه الإيرادات تخضع لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

– السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير المعتمدة من قبل الدولة والتي تشمل كلا من النفقات، الإيرادات و الموازنة العامة، تستخدمها لتحقيق أهدافها المنشودة.

من خلال تعرضنا لمفهوم السياسة المالية اتضح لنا أن السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة

ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، أي أن السياسة المالية عبارة عن برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية، وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع وبالتالي الفرضية صحيحة.

الفرضية الثانية:

– هناك علاقة طردية بين أدوات السياسة المالية و النمو الاقتصادي.

من خلال الدراسة اتضح لنا أن العلاقة بين السياسة الإنفاقية و النمو الاقتصادي قد تكون علاقة موجبة أي أن الزيادة في حجم النفقات يصاحبها الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود و لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام،كما قد تكون سالبة و من بين الأسباب المؤدية إلى ذلك نجد أثر الإزاحة و الذي يتمثل في إقصاء و إبعاد القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى تكلفة التمويل التي لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي كما تؤدي تكاليف الإعانات إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي .

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي فتبين لنا وجود علاقة طردية وذلك أن السياسة الضريبية تصمم عادة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. أما فيما يخص العلاقة بين سياسة الموازنة و النمو الاقتصادي اتضح لنا وجود علاقة ضعيفة بينهما و هذا ما يعكس صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة:

–عرفت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا جراء تبني الجزائر لمخططات دعم النمو الاقتصادي.

من خلال الفصل الثالث تم معالجة مختلف البرامج التنموية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2001 ومدى ضخامة الأغلفة المالية التي رصدت لها، و التي صاحبت الارتفاع المستمر نسبيا في أسعار البترول، فانتهاج الجزائر سياسة إنفاقية توسعية انعكست إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي والتي عرفت تحسنا ملحوظا، فتبني الجزائر لبرامج الإنعاش الاقتصادي قد أعطت ثماره بالنسبة للبلد حتى أن الجزائر أقرضت صندوق النقد الدولي و أصبحت محطة أنظار العديد من الدول باعتبارها أصبحت دولة مقرضة تحاول الدول اللجوء إليها للاستدانة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

النتائج العامة:

انطلاقا من اختبار الفرضيات تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

-للسياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة فهي عبارة عن ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية الذي يتعامل مع الضرائب والإنفاق العام والقروض العامة في الاقتصاد بهدف تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة.

-خلال معالجتنا لأدوات السياسة المالية اتضح لنا أن الإيرادات العامة ولاسيما الضرائب والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على الدخل، حجم العمالة ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي.

-هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كالعمل ورأس المال والتقدم التقني حيث تساهم هذه العوامل في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

-تم التوصل إلى أن النمو الاقتصادي لديه عدة نظريات تعمل على تفسيره من بينها: نظرية النمو الكلاسيكية ركزت على أهمية تقسيم العمل و التخصص كأداة لرفع مستوى إنتاجية العمل. نظرية النمو النيوكلاسيكية ركزت على المشاكل قصيرة الأجل، وأكدت على أن التقدم التكنولوجي يرفع من مستوى تكوين رأس المال بالإضافة إلى نظرية النمو الكيترية ونظرية النمو الحديثة.

-هناك علاقة وطيدة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي باستثناء سياسة الموازنة التي لم يكن أثرها واضحا.

-اعتماد الجزائر على سياسة إنفاقية توسعية التي من شأنها التأثير على النمو الاقتصادي .

-اعتماد الجزائر على الجباية البترولية كمورد أساسي لتمويل الخزينة العمومية.

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن تقديم جملة من التوصيات:

-ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني حصيلة الإيرادات غير الجبائية والإيرادات الجبائية العادية (تفعيل المنظومة الضريبية)

-العمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

-إن الجزائر مطالبة بتنويع مصادر الإيرادات خارج قطاع المحروقات كون هذه الأخيرة مصدر غير مستقر.

-دعم القطاع الفلاحي والنهوض بالقطاع السياحي و الصناعي.

-يجب على الجزائر أن تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية و ترقية الاستثمارات المحلية.

-ينبغي على الجزائر ترشيد الإنفاق غير الضروري و أيضا عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع:

الكتب:

1- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ودار الثقافة، الأردن، ط1، 2002.

2-أحمد زهير شامية، **النقود و المصارف**، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1993.

3-أحمد عادل حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون ذكر سنة النشر

4- أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ط 1، 2012.

5-أحمد يوسف دودين، **أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، دون ذكر سنة النشر.

6-اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، ط1 ،2011.

7-أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.

8-بن اعمارة منصور، **الضرائب على الدخل الإجمالي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2011.

9-حمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

10-حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

11-حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2007.

12-خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

13-خلاصي رضا، **النظام الجبائي الجزائري الحديث**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 2006.

14-سمير الشاعر، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، دار العربية للعلوم، ط1، لبنان، 2011.

15-سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية** ،دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن، ط1، 2015.

16-ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2011.

17- الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر.

18-عادل فليح علي، **المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، .2007

19-عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية و المالية**، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2009.

20- عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (الواقع و الآفاق)**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، .2011

21-عبد الرحمان يسرى، **مقدمة في الاقتصاد،الدار الجامعية**، مصر،دون ذكر سنة النشر، ص 283.

22-عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2011.

23-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2000.

24-عبد الكريم صادق بركات وآخرون، **المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان،

25-عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

26-عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**،دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

27-عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، النيل العربية، مصر، ط1، .2003

28-عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي و كلي**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

29-عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة الضريبية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، دون ذكر سنة النشر.

30-عجمية محمد عبد العزيز وناصف، إيمان عطية، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.

31- عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية التوزيع العادل لدخول التنمية الاجتماعية وضبط التضخم**، دار النهضة العربية، مصر، ط1، 1993.

32-علي جدور الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،2010.

33-علي زعدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2005

34-فارس رشيد البياني، **مفاهيم واتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية في الوطن العربي**، السواقي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

35-فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية و النمو الاقتصادي**، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.

36-فتحي احمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.

37-فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، ط1، 2006.

38-فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، دون ذكر سنة النشر.

39-محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، .1986

40-محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)**، الدار الجامعية،مصر ، دون ذكر سنة النشر.

41-محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة 2015.

42-محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، ط1.

43-محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

44-محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010.

45-محمد عباس محرزي، **المدخل إلى الجباية و الضرائب**، دار النشر والتوزيع، ITCIS، الجزائر، 2010.

46-محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الشهاب الجامعة، مصر، 1996.

47-محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص183.

48-مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

49-المرسى السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 1998.

50-ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

51-نجم الدين حسين صوفي عبد القادر، **السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، .2015

52- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2015.

53- هوشيار معروف، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

54-يسرى محمد أبو العلا، **علم الاقتصاد**، دار الفكر الجامعي، مصر،ط1 ،2007 .

المذكرات:

1-بلهزيل أنيسة و بركات داودية، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم تجارية، جامعة تيارت، 2016.

2-بوبطانة فاطمة، **أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تيارت، 2013.

3-بودخدح كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر

4-حاجي حميدة، **السياسة الضريبية ودورها في تفعيل النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية علوم اقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة تيارت، 2015.

5-حمداني محي الدين، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

6-درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

7-زبير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

8-شريفة عبدو، **العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية البشرية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد التنمية، كلية علوم اقتصادية التسيير وعلوم تجارية، قسم علوم التسيير، جامعة تيارت،2016.

9-صدر الدين صوايلي، **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

10-عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف.

11-عوسي خالدية، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2012.

12-لامي محمد، **دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

13-محمد الطيب ذهب، **دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2015.

14-معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة تلمسان، 2015.

الأبحاث والملتقيات:

1-حمزة شودار و بالرقي تيجاني، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014** ، أبحاث المؤتمر الدولي، الجزء الثاني، جامعة سطيف، 2013/3/1.

2- زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010.

3- عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثةن جامعة سعد دحلب، البليدة، 2003.

4- ليلى عيساوي و حمداوي طاوس، **تنسيق الجباية و تحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2003.

الجرائد والمجلات

1-جمال لعمامرة، **تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001.

2-محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

3-ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 2، 2003.

4-المادة (6) من القانون 17/84 **المتعلق بقوانين المالية**، المؤرخ في 7جويلية 1984، الجريدة الرسمية، رقم 28، الصادرة بتاريخ 10جويلية 1984.

5-المادة(4) من القانون 21/90 **المتعلق بالمحاسبة العمومية**، المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية رقم 35، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

المواقع الإلكترونية:

1- https://www.tomohna.net/vb/showthread.php?t=23747,13/4/2017; 18 :57 .

2-http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?5321, 13/4/2017 18 :57.

الكتب باللغة الأجنبية

1-jame M.bouchanan, public principles of public debt : debence and restetemet R.D. jruvin, homewood illinois, 1958,pp,25,26.